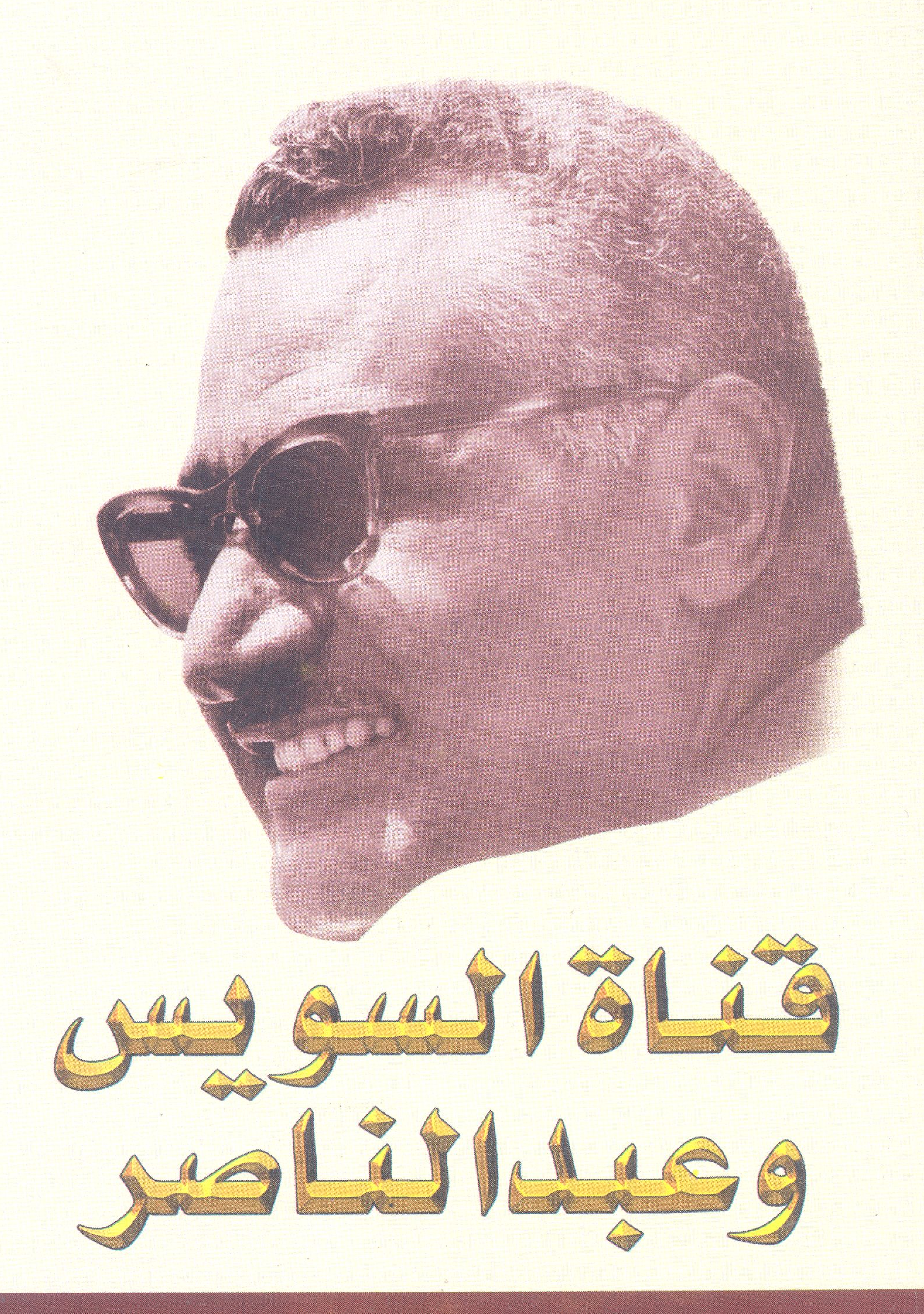
محمد يوسف



قناة السويس وعبد الناصر

الخروج من التاريخ.. والدخول إليه

محمد يوسف

قناة السويس وعبد الناصر

الخروج من التاريخ.. والدخول إليه

الغلاف : للفنان عبادة الزهيري

الإخراج : وليد حنفــى

الإهــــداء

الى أرواح مائة وعشرون ألف مواطن مصرى ، جلبوا بالقوة والقهر من كل أرجاء مصر ، ليحفروا بالسخرة قناة السويس .. ويستشهدوا جميعاً بسيف الجوع والعطش والإذلال ، قبل أن تتدفق مياه البحرين فى القناة ، ليتدفق بذلك الذهب قناطيراً الى جيوب المستعمرين الأفاقين والحكام الخونة المرتشين ، ويستمر تدفقه سنيناً طوالاً .. قبل أن يأتى الى التاريخ جمال عبد الناصر ، ويمسك بيده وثيقة امتلاك مصر للقناة لأول مرة منذ أن حفرها هؤلاء القديسين .. واستشهدوا . والذين ما زالت عظامهم الطاهرة ترقد حتى الآن فى القاع تحت مياه القناة جليلة ومقدسة ، بعد أن ظلت منسية لأكثر من مائة عام قبل أن يؤمم جمال عبد الناصر القناة ، ويجبر الفجار الذين قتلوهم من الغرب على أن يتذكروهم ، وعلى أن ينحنوا صاغرين لشرف شهادتهم ونبل تضحياتهم .. وعلى أن ينحنوا أمام أحفادهم الذين وقف فى مقدمتهم جمال عبد الناصر حسين .

مقدمة

(١)

فى مساء يوم السادس والعشرين من شهر يوليو من عام ١٩٥٦ ، وقف جمال عبد الناصر يلقى خطاباً سياسياً فى احتفال جماهيرى حاشد ، أقيم فى أكبر وأهم ميادين مدينة الأسكندرية هو ميدان المنشية (وهو ذات المكان وذات الوقت اللذين شهدا قبل عامين من ذلك التاريخ محاولة اغتياله الفاشلة ، التى دبر وخطط لها ونفذها " التنظيم الخاص " الذى كان الذراع العسكرى للإخوان المسلمين) ..

أقيم هذا المؤتمر الحاشد ، بمناسبة احتفالات مصر بذكرى مرور أربع سنوات على انطلاق الثورة العربية الناصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. واستعرض عبد الناصر فى خطابه تاريخ مصر وقناة السويس ، وما حفل به من مؤامرات الإستعمار وعملائه فى المنطقة العربية ، والتى نتج عنها سيطرة تلك المنظومة على مقدرات المنطقة .. كما أنتجت تخلفاً ضارباً للأعماق طال كل مناحى الحياة فيها . وأوضح عبد الناصر أن قناة السويس تحديداً ، كانت المحور الذى دارت عليه أكبر عمليات النهب والسيطرة والإستغلال .. والإذلال ، التى مورست على ذلك الوطن وتلك الأمة فى كل تاريخها . وأبلغ عبد الناصر المواطنين أن مصر تحملت معظم التكلفة الفعلية بكل عناصرها ، التى كانت لازمة لحفر قناة السويس ، وأن مصر - وهذا هو الأهم - قدمت مائة وعشرون ألف شهيد قضوا فى عمليات الحفر والسخرة ، دون أن يهتم بهم إن أحياءً أو أمواتاً ، لا الأفاق المستعمر ولا الأفاق الذى كان يحكم البلاد .. كما أبلغهم عبد الناصر أن التنمية والتقدم يتطلبان

مـوارداً مالية كبيرة ، وأن التـنمية المستقلة تـتطلب الإعـتماد عـلى الموارد والإمكانات الوطـنية .. ومن ثـم ، فـإن مصر يتعـين أن تمول بناء " السد العـالى " من دخـل قـناة السويس التـى هـى ملك خـالص لها ، خاصة بعد أن رفضت أمريكا ومعها الغرب بصلافة وعنجهـية تمويله ، الى جانب أن ذلك جـاء مصحوباً بمحاولـة لتـشويه سمعـة الإقـتصاد المصرى والتـشهير بـه وبمصر .

وبعد أن انتهى الرجل من هذا التمهيد ، انـتصب فى وقـفـته ـ عـامـداً ـ واستحضر كـل ما لديه من اعـتـزاز بالنـفـس وبالكرامة وبالوطن وبالأمـة ، وأعـلن بكل القـوة والثـبات والحسم ، أهـم وأخـطر قـرار اتخـذه فى كـل مشـواره النـضالى المرير والنبـيل ، الـى أن لقـى وجـه ربـه .. أعـلن جمال عـبد الناصر القـرار التـالى :

" باسم الأمـــة

رئـيس الجمهوريـة

مـادة ١ ـ تـؤمـم الشركة العـالمية لقـناة السويـس البحريـة ـ شـركة مساهمة مصـرية ـ وينـتـقـل الـى الدولـة جميع مـا لهـا مـن أمـوال وحقوق ، وما عليها من التزامات ، وتحل محل جميع الهيئات واللجـان القائمة حالياً عـلى إدارتها ... "

ولـم يـفتـه أن يـبلغ المواطنيـن والعـالم .. بأمريـن قـد حـسما القـرار الـذى أعـلنه : الأمـر الأول .. أن هـذا القـرار قــد تـم نـشره فـى " الجـريـدة الرسمية " وأصبح سـارياً اعـتبـاراً من صبـاح نـفـس اليـوم (١٩٥٢/٧/٢٦) . والأمـر الثـانى .. أنـه " الآن وأنـا أتـكلم إلـيكم ، يقـوم إخـوة لكـم مـن أبـناء مـصر ، ليديـروا شـركة القـنال ، ويـقـوموا بعـمل شـركة القـنال .. الآن فـى هـذا الوقـت يـتـسلمون شركـة القنال " .

وقـد كان صادقاً كل الصدق فيما أبلغ المواطنيـن والعـالم بـه .. فـفى اللحظة التى نـطق فيـها جمـال عـبد الناصـر إسم " دى لسبس " فـى خطابـه ، تـقـدمت مجموعـات رجـال " مـن أبـناء مـصر " بقيـادة الـضابط المهنـدس محمـود يـونس ، واسـتولت عـلى كافـة مكاتـب

وإدارات ومرافق الشركة العالمية لقناة السويس البحرية الواقعة على الأرض المصرية ، وأصبحت القناة ذاتها تحت السيطرة الكاملة لمصر ..

وكان إسم دى لسبس هو " كلمة السر " المتفق عليها بين عبد الناصر وبين الرجال .. بحيث أنه ما أن انتهى من إلقاء خطابه وإعلان القرار التاريخى ، حتى كانت مصر بالفعل قد امتلكت لأول مرة فى تاريخها قناة السويس مجرى ومرافقاً وممتلكات .. وكان الأمر كله قد انتهى ، ونشأ واقع جديد تماماً غير متوقع ، ولا مسبوق ، ولا محتمل .. وأصبح متعيناً على كل القوى المعادية للأمة العربية مواجهته والتعامل معه ، بذات القدر الذى استدعى به هذا الواقع الجديد كل قوى الأمة لتمتينه والدفاع عنه .

(٢)

وكان فى الأمر كلمة سر أخرى .. هى القدرة الفائقة التى كان يتمتع بها عبد الناصر على التخطيط والتنظيم والتدبير والمباغتة باعتباره ضابطاً مقاتلاً ، الى الدرجة التى جعلت " يفجينى بريماكوف " رئيس الوزراء الروسى الأسبق ، يعتبر أن تلك القدرة الإستثنائية ـ كما أسماها ـ هى محور شخصية عبد الناصر .. حين قال فى الكتاب الذى ألفه مع إيجور بيلاييف عن الرجل بعنوان " مصر فى عهد عبد الناصر " :

" فى الطريق الذى قطعه فى التحول من ضابط الى زعيم سياسى ، أدرك ضرورة النضال ضد الإمبريالية والبرجوازية ، وتوصل تدريجياً الى الوسائل والأشكال المثلى لهذا النضال .. ذلك الطريق لم يكن بوسع أحد أن يقطعه إلا إذا كان شخصية عبقرية بفطرتها وبصورة استثنائية " .

(٣)

ويعلق " أرسكين تشيلدرز " وهو كاتب ومفكر إيرلندى ذائع الصيت ، وكان من أشد المهتمين بقناة السويس وبتأميمها ، كما كان

من أكثر المثقفين الأوربيين فهماً لما يجرى في مصر والمنطقة العربية ، والشرق الأوسط بشكل عام ، خاصة بعد أن تغيرت السلطة في مصر ، واعتلاها شباب يتفجرون عداءً للإستعمار . وكان كثير التردد على المنطقة إبان تلك الأحداث ، كما كان يعرف جمال عبد الناصر ، والتقاه شخصياً فى القاهرة .. وله واحداً من أهم الكتب ـ على الإطلاق ـ التى تناولت وقائع وملابسات وأسرار تأميم القناة بعنوان " الطريق الى السويس " ، الذى نشر وانتشر انتشاراً واسعاً في مصر والوطن العربي في أوائل ستينات القرن العشرين .. إنه يعلق فى الكتاب ، على تلك اللحظة التى قد وقف عندها التاريخ ليسجلها .. فيقول :

" ... وقد نشأ الرجال من أمثال عبد الناصر ، فى بلاد كان رجال المال الأجانب القابعون فى أجنحتهم الخاصة فى فندق شبرد الأسطورى فى القاهرة ، والى جانبهم أزرار ثلاثة يستدعون بواسطتها الناس لخدمتهم ، كان هؤلاء لا يتورعون عن إبداء إشارات المن على مصر بحقوقها (!) . ولم يكن هؤلاء الناس الذين يهرعون لخدمة هؤلاء الماليين ، والذين يطلق عليهم الأجانب اسم " أبناء البلد " زراية واستهانة ، لم يكونوا إلا أبناء الشعب الذى ينتمى إليه عبد الناصر . وقد طافت جميع هذه الذكريات فى مخيلة الرئيس ... وعلى الرغم من أن هذه الذكريات مؤلمة للكثيرين من أصحاب الأحاسيس الوطنية القوية ... إلا أنه من الضرورى أن نتسلل الى عقول العرب ، لنفهم ردود الفعل ، حين تحدى الرئيس من على نفس المنبر الذى جرت محاولة اغتياله الفاشلة عليه قبل عامين ، لقد أثار دهشة وإعجاب جميع الناس حتى خصومه من الإخوان المسلمين والشيوعيين . ولم يكن فى وسع أى مصرى ، مهما كان اتجاهه فى تلك اللحظة ، إلا أن يعجب بشجاعة هذا القائد وجرأته ، وأن يرفع رأسه عالياً معتزاً بكرامته . وكان قراره بتأميم شركة قناة السويس ، مصرياً فى صميمه ، متأصل الجذور فى تاريخ بلاده ... وأنصتت جماهير المثقفين ... وكان لسان حالهم يقول " لا ندرى كيف فعل ما فعل ، ولكنه فعل حقاً ما لم يستطع أن يفعله أى رجل من قبل " .

وتفجرت مصر كلها بحماسة منقطعة النظير (نضيف .. وكل الأرض العربية من المحيط الى الخليج) تأييداً لعبد الناصر ... واستقر فى نفوس الناس ذلك الكبرياء الذى طالما حنوا الى التعبير عنه بقامات منتصبة . وقد لا يكون من الغلو فى شىء أن استخدم مثل هذه العبارات لأشرح هذه اللحظة التاريخية حقاً ، فى بلاد عريقة جثم عليها الشقاء طويلاً ، وألفت من الغرب تعبيرات الزراية والإمتهان ... فلقد مست الدول الغربية عن جهل أو عن سابق تعمد وإصرار ، كل ما فى مصر من أعصاب حساسة ، كالفقر والنبل والحياد والضغط المالى .
وقد حدث كثيراً من قبل ، وطيلة حقب طويلة ، أن مصر لم تكن تتوقع أن تخرج من هذا الوضع المليىء بالأذى والإذلال ... وبدأ الضابط المتواضع الخجول ، ذو الثمانية والثلاثين عاماً يكتشف وهو فى منتصف خطابه ، الطريقة الصحيحة التى يجب أن يتحدث بها من على منبره الى شعبه هو ، لا الى الآخرين . وهكذا عندما وصل الى هذه المرحلة من تفكيره ، اختفى من أمامه كل ما يقع وراء المنطقة العربية التى يهمه أمرها وحده : حقاً إنها كانت ليلة العرب وحدهم .. من ميدان محمد على (المنشية) فى الأسكندرية الى بغداد شرقاً وتطوان غرباً " .

ويصف الدكتور مصطفى الحفناوى أيضاً تلك اللحظة فى كتابه الموسوعى " قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة " فيقول :

" إن غمرة الفرح لا تدع محلاً لمزيد من القول فى مشكلات قناة السويس ... فتوفر الرئيس جمال عبد الناصر على دراسة القناة ومشكلاتها المعاصرة ، ثم وضع بنفسه وبمفرده تصميم خطته الرائعة ، وضرب ضربته الكبرى فى الوقت الذى اختاره لذلك ، فى أخلد ليلة من ليالى التاريخ المصرى ، حيث أجهز على شركة قناة السويس بجرة قلم ، ومحا من سجل الزمن استعمار الغرب للشرق ، وأرسى دعامة سلام دائم ، ستنعم به البشرية كلها " .

ويقول " تونى شو " إن الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس ، قد وضع بطريقة جعلت المستمعين يشعرون بالنتيجة المنطقية وهى التأميم ، بل ويشعرون أنهم مشاركون فى عملية التأميم " .

ويقول الأستاذ محمد حسنين هيكل : " إن الطريقة التى أعلن بها عبد الناصر القرار ، وعنف خطابه ، والإهانات التى وجهها الى بريطانيا والولايات المتحدة قد أدهشت إيدن . ولكن لم يكن هناك محل للدهشة ، لأن الإهانات كانت قد حسبت عن عمد كرد على الطريقة المهينة التى سحب بها عرض تمويل السد العالى " .

وبمناسبة اللحظات التاريخية النادرة .. فقد توقف تشيلدرز عند لحظة تاريخية نادرة وصعبة أخرى من تلك اللحظات التى تمر فى الزمن ويصعب التنبؤ المسبق بمجيئها ، ولا بكيفية سير الأحداث فيها حين تجىء ، ولا بسلوك المشاركون فى وقائعها .. وعادة ما يكون السلوك فى مثل تلك اللحظات العصيبة وغير المتوقعة - خاصة إذا كان رد فعل - خاضعاً لقانون خاص ، تنتجه وتبرره اللحظة ذاتها ، ويصيغه التكوين الخاص أيضاً للمشاركين فى مشهدها الذى قد حدث فجأة ، والذى لم يكن محل توقع أو يقين يوجب الإستعداد المسبق له من الطرف الذى يمثل رد الفعل ، لمواجهة ما قد أضمره - مسبقاً - الطرف الآخر الذى يمثل الفعل .

إن رد الفعل فى مواجهة موقف به حدث ضخم وصعب وغير متوقع ، لهو الكاشف الحقيقى لمعادن البشر ، ولطاقاتهم المختزنة ، ولقدراتهم الإستثنائية على رد الفعل السريع والمؤثر ، بل وعلى التأقلم الفجائى على ما قد حدث ، والإستجابة الفورية له .. إيجاباً كان ذلك أم سلباً .
إن لحظة الدخول المباغت الى دائرة الموت الحقيقى ، هى أصعب تلك لحظة يمكن أن يواجهها إنسان - أى إنسان - على الإطلاق . فقد

لا يكون متاحاً حينها ، سوى برهة أو أقل ـ في مواجهة الفناء المؤكد ـ كي يواجه ويفكر ويختار .. ويفعل !! .
إنها اللحظة التي أطلق فيها عامل يعمل في صناعة الصفيح ، وينتمي الى التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين اسمه " محمود عبد اللطيف " ، الذى رعاه ودربه محام من إمبابه بالجيزة وأحد الكوادر المهمة فى تنظيم الإخوان إسمه " هنداوى دوير " .. أطلق محمود عبد اللطيف ، بغتة ، ست رصاصات على دفعتين باتجاه جمال عبد الناصر ، حين كان يخاطب الجماهير من على ذات المنبر فى ذات المكان ، قبل عامين من لحظة إعلانه قرار تأميم القناة الذى نحن بصدد الحديث عنه ، أى فى عام ١٩٥٤ ..
ويصف تشيلدرز رد فعل عبد الناصر فيقول " ... وكانت سيطرة عبد الناصر على نفسه بعد الحادث ، والكلمات التى استعملها فور وقوعه ، بمثابة مقياس لشخصية هذا الرجل ، كما كانت حدثاً فريداً من نوعه فى السياسات العربية ... " .

(٤)
وبمجرد أن انتهى عبد الناصر من إعلان قرار تأميم القناة ، فى خطاب غاضب ثائر ، تحدث فيه عن القومية العربية ، التى وصفها بأنها باتت شعلة ساعرة من اللهب من الخليج الى المحيط .. بعد أن انتهى من ذلك قامت الدنيا كلها ، ولا يستطيع أحداً ممن عاشوا السنوات الخمسين الأخيرة وحتى كتابة هذه السطور ، أن يدعى أنها قعدت .. بعد قيامها هذا .

وإذا كان اللورد الإنجليزى " شيلبورن " قد قال عام ١٧٧٨ ، أى قبل تلك اللاحظة المجيدة من مساء السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ بمائة وثمانية وسبعون عاماً : " منذ اللحظة التى وافقت فيها حكومتنا على إعلان استقلال أمريكا ، بدأت شمس بريطانيا العظمى فى المغيب ، ولن تظل بلادنا بعد اليوم بلاداً قوية ، محترمة " .

وبغض النظر عن أنه يعتبر أن " بريطانيا العظمى " تكون غير محترمة إذا توقفت عن قهر الأوطان وسلب إمكاناتها ومواردها .. فإن ذلك القول يعكس بصيرة نافذة ، اخترقت مسافة فى عمق الزمن القادم ، طولها مائة وثمانية وسبعين عاماً ، وأثبتت صحتها وسلامة حدسها العبقرى .. فإن اللحظة التى نطق فيها جمال عبد الناصر قرار التأميم ، كانت بمثابة ضربة البداية ، كما كانت إبصاراً عبقرياً آخراً بتمام مغيب الشمس عن تلك الإمبراطورية الشمطاء ، التى تمدد شرها وفجرها وعدوانها حتى طال الكرة الأرضية كلها .. لقد كانت بريطانيا فى تلك اللحظة قد بدأت رحلة الخروج من التاريخ .

كما كانت لحظة إعلان القرار تلك .. لحظة فارقة فى كل تاريخ الأمة العربية الحديث . إنها لحظة امتطى فيها جمال عبد الناصر صهوة المجد بكل الثقة والثبات والجدارة ، وانطلق محلقاً الى القمة ، وترك فى السفح امبراطوريتان قد شاختا وحل موعد خروجهما من التاريخ كمن سبقهما من امبراطوريات ، وترك معهما امبراطورية صاعدة تتطلع الى قيادة العالم ، إنها الولايات المتحدة الأمريكية ، التى لم تكن لتقبل المزاحمة فى مناطق الثروة الإستراتيجية فى العالم ، وفى مقدمتها بحيرات البترول فى الوطن العربى .. وقد رأت فى عبد الناصر خطراً يتعين تدميره وتقويض خطاه ، ولكن على طريقتها الأمريكية الخاصة .
ومع هؤلاء ترك فى السفح أيضاً نظم حكم وقوى رجعية عربية ترتعد خوفاً من مواجهة شعوبها ، ومن مجرد صورة للرجل معلقة على جدار ، أو مرفوعة بيد متظاهر .. كما ترك للعدو الصهيونى فى الأرض العربية رعباً حقيقياً ، عبر عنه بن جوريون بقوله :
" إننا حتماً نتخوف من ذلك الزعيم الذى يمثل البعث العربى الجديد والوحدة العربية ... وأننى كنت أخشى دائماً أن تقوم هذه الشخصية العربية ببعث الروح الديناميكية عند العرب ، وتحقق لهم

وحدتهم ، وتطورهم التقدمى ... وكان أعظم عمل نود تحقيقه أن نضعف من شخصية عبد الناصر " .
لقد كان عبد الناصر إذاً فى تلك اللحظة قد بدأ رحلته للدخول الى التاريخ ، مقاوماً جليلاً ونبيلاً .. وظافراً .

ولم يغفر أياً من هؤلاء جميعاً لعبد الناصر ما قد فعل ، وما قد أنتجته تلك اللحظة من نتائج وتداعيات أعادت للتاريخ العربى استقامته ومنحته قسماته الصحيحة غير المشوهة ، حتى كاد جواد المجد الذى انطلق من ميدان " المنشية " بالأسكندرية فى تلك اللحظة ، أن يبلغ آخر الشوط بإتمام المشروع النهضوى العربى الحديث .. إلا أن إرادة الله ، جلت قدرته ، قد اختارت الرجل الى رحابه .. فأعاد خندق العداء والغل والتربص والخيانة الكرة ، فى محاولة منظمة ومستميتة لمحو وتشويه المشروع ، وحتى محو آثار خطوات جواد المجد هذا .

عموماً .. سوف تثبت الأحداث التى جرت بعد تلك اللحظة العبقرية الثانية ، صحة ما أبصره شيلبورن ، وما أبصره جمال عبد الناصر .. فصدقت نبوءة الأول ، وصدق الإبصار الثورى للثانى .. فها هى بريطانيا - مثلاً - التى كانت عظمى ، تلحق تابعة بموكب امريكا - أحد مستعمراتها السابقة - أينما سارت وحيثما حلت ، تأتمر بأمرها وتنفذ ما يملى عليها دون تعقيب . تماماً كما كان حال مستعمراتها السابقة معها ، يوم أن كانت تلك المستعمرات خاضعة لها خضوعاً كاملاً ، وكانت هى فى عنفوان القوة الفاجرة ، وأملاكها " لا تغيب عنها الشمس " !! .

لقد كانت قناة السويس شرطاً حاكماً ، وقاعدة الإنطلاق ، لنمو وتضخم وتجبر كل من الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية ، اللتان تمكنتا - إرتكازاً على تلك القاعدة وانطلاقاً منها - من السيطرة على مقدرات بشر وقدرات وموارداً وأوطاناً .. تماماً كما

كـان قــرار " امتلاكهـا " عــام ١٩٥٦ شــرطاً حاكمـاً ، وقاعــدة الإرتكـاز لخروج الإثـنتيـن من التـاريخ نـهـائياً والـى غـير رجـعـة .. وفى ذات اللحظة ، كان باب دخول عبد الناصر إليه .

القـاهرة فى ٥ يونيو ٢٠٠٩

محـمـد يـوســف

firstline_youssof@hotmail.com

الفصل الأول

ليست مجرد قناة

فى تقديرنا .. أنه ما عدا الإنسان والأماكن المقدسة فى الوطن العربى كله .. فإن قناة السويس تأتى على رأس أهم الموجودات المادية على طول الأرض العربية وعرضها وعمقها .. واذا كانت أهرامات الجيزة - بالنسبة لمصر مثلاً - هى تاريخها الساكن ، فإن قناة السويس هى تاريخها المتحرك ، وهى كذلك بالنسبة للأمة العربية أيضاً . كما أن أهميتها تعلو - فى تقديرنا - فوق أهمية البترول العربى لأسباب رئيسية ثلاث، الى جانب أسباب أخرى :

السبب الأول .. أن وجودها على الأرض العربية ، ومنذ افتتاحها للملاحة البحرية الدولية عام ١٨٦٩ ، واعتبارها أهم مجرى ملاحى عالمى فى كل التاريخ ، ووضوح تأثيرها الجذري والإستراتيجي فى كل الأحداث الكبرى التى شهدها العالم منذ افتتاحها وحتى اليوم .. وجودها هذا ووضعيتها تلك ، يسبقان اكتشاف البترول فى باطن الأرض العربية والمناطق المحيطة بها ، ويسبقان الوصول إليه ، وأيضاً يسبقان احتلاله قمة مصادر الطاقة فى كل التاريخ الإنسانى . أى أنها سبقت البترول فى احتلال أهمية ومساحة استراتيجية عالمية عظمى ، وما زالت تحتفظ بهذه الأهمية وتحتل تلك المساحة الإستراتيجية الى يومنا هذا ، رغم استمرار البترول متمركزاً فى مكانته المحورية الرفيعة والمؤثرة فى مجال الطاقة على مستوى العالم كله .

السبب الثانى .. أنها كانت - ولا تزال - الجسر الأهم والأقصر والأرخص ، إن لم يكن الوحيد .. الذى تمكن العالم عبره من أن يصل الى البترول ، وتمكن البترول عبره من أن يصل الى العالم .. ليس هذا فقط ، بل إنها وقبل البترول كانت الجسر الأهم الذى عبر فوقه الغرب ، وهو فى طريقه لاستعمار الشرق ونهبه واستنزاف موارده ، إبان عنفوان الهجمة الإستعمارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتحديداً خلال النصف الثانى من الأخير بعد افتتاح القناة للملاحة .. والقناة هى

التــى " أعــادت " اكتــشــاف الـبحــر الأحــمر الـذى يتوسـط أهـم بحيـرات البـترول وأغـناها فـى العـالم ، إن بمعـدلات الإنـتاج ، أو بمعـدلات الإحـتيـاطيات الإستـراتـيجـية .. وهـى التـى منحـت ذلـك البحـر دوراً رئـيـسيـاً فـى التجـارة الـدولية ، وفـى ذات الوقـت دوراً رئـيـسيـاً فـى استعـمار ونهـب قـارتى آسيـا وأفريـقـيا عـلى وجـه الخـصوص .

وقد كانت قناة السويس - كما يقول الدكتور مصطفى الحفناوى - هى البـاب الـذى فـتح عـلى مـصراعيه ليدخل مـنه النفـوذ الأجنبـى الـى مصر ، وتحققت من خلالـه أحـلام المستعـمرين القدامى ، واستعـدت مصانع أوربـا لإستـقبال خامـات الـشرق وموارده الأوليـة التـى سوف تـنهب وتـنقـل عـبر القنـاة .. واستعـدت أسـواق الـشرق لغـزو جبار سوف يأتى من الغـرب أيضاً عـبر القنـاة ، وتطـورت الأمـور وأعـيد صياغـتها من الأسـاس بمعرفة الرأسمالييـن والمرابيـن والأفاقـين ، والـساسة الـذين يعـملون لحـساب هـؤلاء إن فـى أوربـا ، أو فـى المستعـمرات التـى يجـرى الإعـداد لإلتهامهـا بعـد انطـلاق الملاحـة الدولية فى القنـاة .

وفى هـذا السياق فقـد شهـد العـالم منافسات استعـمارية ، تضمنت حروبـاً داميـة ، وصراعـات ضـارية بين القـوى المتـصارعـة عـلى غـنيمة الشرق المستباح . ولن تهدأ أعـصاب العـالم - يعلق الدكتور الحفنـاوى - بـل لـن يستـقـر لـه قـرار ، إلا إذا أقـصى عـن القـناة الإستعـمار والرأسمالية التى تـغذيه وتـنتـفع من ورائـه ، ويمثل رأس الحربة لها ..

(لقـد قيـل هـذا الكلام قـبل أكثر من خمس وخمسين عـامـاً مضت .. أليس ملفتـاً للنظر ، أنه بنصه مازال صـالحـاً تمامـاً لأن يقـال اليوم عـن الإستعـمار وعن الرأسمالية .. وعـن القـنـاة أيضـاً ؟؟) .

و بإعـادة اكتـشاف البحـر الأحمر ، واكتـشاف البتـرول ، ووجـود قــناة الـسويس ، احـتــل الـثــانى (البــترول) وبدعــم جــذرى

واستراتيجى من الثالث (قناة السويس) والأول (البحر الأحمر) ..احتل قمة مصادر الطاقة فى التاريخ ، وما يزال . وأدار الآلة التى شيدت النهضة الصناعية للغرب وأمريكا ، وما يزال . ومن ثم فقد منحهما قوة البطش والإغارة والعدوان والإستعمار والإستيطان .. وما يزال .

ومن المؤكد ، أنه ما كان للبترول أن يحتل تلك المكانة المحورية الرفيعة ، ولا كان للنهضة العلمية والصناعية فى الغرب أن تتبوأ مكانها على قمة التقدم فى العالم .. ما كان لهذا ولا لذاك أن يحدث فى غيبة قناة السويس !! .

مداخلة (١) :

(بالمناسبة .. وعلى غير ما يعرف الكثيرون من أن اكتشاف البترول كان فى عام ١٨٦٩ .. يقول الباحث والكاتب الأمريكى والهندى الأصل فيجاى ف . فيتيسواران فى كتابه " الطاقة للجميع " أن الإنسان قد عرف النفط فى العام ٣٠٠٠ قبل الميلاد ، عندما استخدم السومريون الأسفلت لسد الشقوق فى قواربهم ، وكذلك لجعل حمامات الحكام فى وادى نهر السين مانعة لتسرب الماء . وبحلول العام ١٠٠ بعد الميلاد أو نحوها ، كان الرومان يقومون بحرق النفط الخام ليبعث دخاناً لخنق يرقات الحشرات .. وبحلول القرن العاشر الميلادى ، تمكن العرب من تقطير النفط ، ومن ثم فقد أضيئت المصابيح فى شوارع القاهرة بالزيت .. وقد ذكر ماركو بولو أنه مر عام ١٢٧٢ بمدينة باكو الواقعة على بحر قزوين ، فوجد أن المصابيح المضاءة بالزيت كانت أمراً عادياً هناك .. وفى نهاية القرن الثامن عشر ، لاحظ المبعوث الأول البريطانى الى جزر بورينو الآسيوية وجود صناعة نفطية مزدهرة : كان نحو خمسمائة بئر نفطية قد حفرت يدوياً ، لتمد المنازل فى بورينو بالطاقة اللازمة للإضاءة والتدفئة .

وهنا يترى سؤال .. لماذا لم يظهر النفط قبل ذلك الوقت بوصفه مصدراً جدياً للطاقة ؟ .. وتكمن الإجابة ـ يستطرد الكاتب ـ فى التفاعل بين السكان والتكنولوجيا : فالنفط الناز من الصخور أو الذى يتم الوصول إليه عن طريق الحفر اليدوى ، كان يكفى عادة لتلبية الإحتياجات المتواضعة لهؤلاء الذين يعيشون بجوار أماكن وجوده .

لكن أوربا ، حيث أدى الوصول المبكر لعصر التصنيع ، الى ارتفاع هائل فى الطلب على الطاقة ، لم يكن لديها الكثير من النفط ، لذلك اندفعت فى كل الإتجاهات تبحث عنه أينما وجد لتحصل عليه ، أو لتنهبه ، أو لتسرقه بالإكراه ، أو بأى وسيلة أخرى غيرمشروعة ، إذ لم يحدث فى هذا الصدد ، أن فكرت أوربا أبداً فى الوسائل المشروعة) .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ قال " هارولد إكس " المنسق العام لصناعة البترول الأمريكية ، بعد أن عينه الرئيس الأمريكى روزفلت فى موقعه هذا .. قال يصف الحرب العالمية الثانية التى كانت رحاها تدور وقتئذ ، ويحدد بوضوح تام العلاقة العضوية بينها وبين البترول : " هذه حرب آلات وسفن وطائرات ، يحركها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت . فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو ، والذى يتمكن فى الوقت ذاته من إمداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود فى الوقت المناسب، وفى الأماكن الصالحة ، لهو الجانب الذى سيحرز النصر فى هذا الصراع العالمى " .. وقال نفس الرجل وهو يشير الى العلاقة بين البترول وبين قناة السويس : " إن عاصمة زيت البترول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة الأمريكية أن تسرع بالدخول الى هذه الإمبراطورية . وحتى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن ترسم لنفسها سياسة محددة بصدد مسائل الزيت " .. وهذا تحديداً ما قد فعلته أمريكا .. وما زالت تعض عليه بالنواجذ حتى اليوم .

الرجل يتحدث عن الصراع العالمى باعتباره " حرباً بترولية " .. وكان الواقع فى العالم يومها - وما زال الى اليوم - يؤكد ذلك وأكثر منه .. فلم يكن البترول هو الشرط الحاكم لكسب الحرب كما تصور الرجل فحسب .. بل إنه نتيجة التقدم العلمى والصناعى المتتابع ، كان قد أصبح الشرط الحاكم - أيضاً - لدوران الآلات فى المصانع ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، لإمداد المجهود الحربى بالمعدات

من ناحية ، فوق أنه وقود حركة تلك المعدات فى البر والبحر والجو ، وإمداد الحياة المدنية بالسلع والخدمات ، من ناحية أخرى .
أى أن البترول قد فرض نفسه كمحور ارتكاز أساسى لأى إنتاج حربي أو مدنى ، فأنتج بذلك النهضة الصناعية الكبرى فى أوربا وأمريكا .

مداخلة (٢) :
(حين تقابل الملك عبد العزيز آل سعود ، مع الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، على ظهر بارجة حربية أمريكية كانت راسية فى البحيرات المرة في وسط قناة السويس ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .. قال الأول (عبد

العزيز) للثانى (روزفلت) حين كان الحديث عن البترول ، وفقاً لما يذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل :
" لقد من الله علينا بالدين الحنيف ، ومن عليكم بالعلم والتقدم ، خذوا البترول وأعطونا نصيبنا ، ولا تفعلوا معنا مثلما فعلت بريطانيا حين كانت تأخذ منا ولا تعطى .. وأنا أعطيك عهد الله على وعلى أبنائى وأحفادى أن يكون بترولنا لكم " (!!!)
(علامات التعجب الثلا ث من عندنا) ..
ويقول فيتيسواران ، إن حقل " الشعيبة "الذى يقع فى منطقة " الربع الخالى " الشاسعة بالسعودية ، والتى تزيد مساحتها عن مساحة فرنسا ، والذى بدأ إنتاجه عام ١٩٩٩ ينتج ٦٠٠ ألف برميل يومياً ، وأن شركة أرامكو الأمريكية التى اكتشفته قد استثمرت ٢,٥ مليار دولار فى ذلك ، تم استردادها بالكامل من ثمن إيرادات البئر ، وما يدره الآن فهو بتكلفة استثمارية تساوى صفر .. ولأن تلك المنطقة يرقد تحتها أكبر احتياطى بترولي فى العالم ، فإنه من الممكن تشغيل عشرة آبار مماثلة فيها بنفس حجم بئر الشعيبة دون أن يؤدى ذلك حتى الى " خدش الإحتياطيات النفطية المؤكدة) . (!!!)
(علامات التعجب الثلاث من عندنا)

ولقد أدرك الجميع وأولهم أمريكا ، أن الطريق الوحيد الرخيص والسريع والمأمون ، للدخول الى " امبراطورية " البترول فى الشرق الأوسط ، هو قناة السويس .. وتلك الحقيقة كانت هى القاعدة التى

بـنت عـليها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة استراتيجية الحـلول محـل بريطانيا وفرنسـا فـى الشرق الأوسط عـامة ، وفـى المنطقة العربيـة عـلى وجـه الخـصوص ، فـى المجـالات الـسياسية والإقتـصادية والعسكرية .. وتحديـداً فى منطقـة قنـاة السويس .

السبب الثـالث .. أن أهـمية الـقنـاة باقـية ، وكـذلك دورها ، كـما أن صلاحيـتـها لأداء هـذا الدور تـظـل عـالية ومؤكـدة ومستمرة ، طالما بقى الغـرب فى مكانه ، وبقى الـشرق فى مكانه ، وبقـيت التـضاريس الجغرافية للكـرة الأرضية عـلى حـالها .. وسواء بقيت التضاريس السياسية والإقتصادية والصناعية العـالمية كما هـى (سيادة الغـرب عـلى الشرق) ، حيث لـدى الـشـرق طاقـات وإمكانـات ومـوارد ، ومواد خام ، وأسواق استهلاك .. ولدى الغـرب القوة وشـهوة النهب والعـدوان . أو حـتى لـو تغيـرت قـسمات الجغرافـيا الـسياسية والإقتصادية والصناعية فى العـالم ، الـى عكـس وضعـها الحـالى ، ليـصبح الشرق متـقـدماً ويصبح الغـرب متخـلفاً .. ويـقول الدكتور مـصطفى الحفنـاوى " إن الإستـعـمار يطـل عـلى العـالم مـن قـناة السويـس " .

القـناة إذن موجـود دائـم ، علـى عـكس حالـة البتـرول ، الـذى إن نـضـب، وهـو الـمـصيـر الـذى غـالبـاً مـا تـؤول الـيه كـل مـوارد الأرض الطبيعـية محـدودة المـصـدر ، لأنهـى ذلـك الـنـضوب قـيـمته ودوره ، ولأصبحـت قـصته كـلها ذكـرى عـلى وجـه الـتاريخ ، تماماً كما هـى قـصة الفحـم الآن .. والـذى كـان يومـاً ما قبل اكتـشاف البترول ، هـو المصدر الأعظم للطـاقة فى العـالم .

ويـقول الـدكتور جمـال حمـدان : " إن قـناة الـسويـس هـى بالـدرجة الأولـى سـلاح سياسـى ، واستراتيجـية حـرب ، تـصل إنعـكاساتها وإشعـاعـاتها الـى كل المحـيطات والبحـار الـسبعـة ، وتمثـل موقعـاً حاكـماً فـى اسـتراتيجية الـصراع البحـرى العـالمى ، مثـلما تمثـل عـقدة نـووية فى المـلاحة والتجارة الـدولية " .

ونحـن نتصور أن الإبحـار فـى قـصة قـناة السويس ، يكشف بوضوح عـن تجلى كـل قـسمات الظاهـرة الإستعـمارية العـالمية المعتدية والفاجرة ، كما يكشف عن تجلى الصورة المزرية للنظم السياسية الخائنة لأوطانها ، التى سلمت قـدرات ومقـدرات وموارد هـذه الأوطـان ، الـى تـلك الظاهـرة الإستعـمارية طواعـية بـدون مقابـل ، ضعـفاً وإنكـساراً وخـوفاً ، أو لـقـاء دراهـم معـدودة ، عمالة وخيانة وتدنياً .

(كان الوالى سعيد باشا حاكم مصر ، يأخذ أربعين فرنكاً رشوة من دى لسبس ، عن كل عامل مصرى من الذين سخروا لحفر القناة !!) .

إنطـلاقـاً من تـلك الوضـعـية الواقـعـية الـتاريخـية المؤكـدة لقناة السويس .. فـإننا نعتقد أنه إذا لم يحسب لجمال عبد الناصر خلال تاريخه الكفاحى النضالى ، رفيع القيمة والمقـام ، سوى أنـه أعـلن عـلى العـالم كـله مـن مـيدان المنـشية بالإسكندرية يـوم ٢٦ يوليو عـام ١٩٥٦ قرار تـأميم قـناة السويس ، ووضعـها فى قبضة السيادة الوطنية المصرية ، وضمها الى حضن الأمة العـربية ، وضمها الى ممتلكاتها ، بمعنى امتلاكها بالفعل لأول مرة منـذ أن حفـرت .. إذا لم يحسب له سوى ذلك القرار فقط ، فلقد حاز المجد كله .

وقـائع التـاريخ ووثائـقه ، تؤكـد أنـه لم يحدث منذ ولد مشروع قـناة السويس عـام ١٨٥٤ ، أو منذ بدأ حفرها يوم ٢٥ أبريل عـام ١٨٥٩ ، أو منـذ افـتـتاحها رسمياً للملاحة البحرية الدولية يوم ١٧ نـوفمبر عـام ١٨٦٩ ، وحتـى يـوم ٢٦ يوليـو ١٩٥٦ وهـو اليـوم الـذى أعـلن فـيه جمال عبد الناصر تأميمها وإخضاعـها للسيادة الوطنيـة المصرية .. لم يحـدث طـوال هـذه المـدة البينـيـة - عـلى الإطـلاق - أن امتـلكت مصـر قـناة السويس ، ذلك المجرى الملاحـى العـالمى الـذى يجـرى فـى أراضـيها والـذى شـق بأيدى أبنائها ، ومـا زالـت عظـام الشهداء منهم ترقـد تحت مياهها حتـى الآن ، ولا كانـت لها عـليه سلطة أو سيادة بأى شكل أو أى مضمون .. أو أى معنـى .

وقد حاولت الشركة من خلال اتصالات سرية مع الحكومة المصرية عام ١٩٠٩ أن تمد امتياز القناة أربعين عاماً إضافة الى مدة الإمتياز الأساسية (٩٩ عاماً) التى كانت تنتهى عام ١٩٦٨ ، أى مد المدة الى عام ٢٠٠٨ .. وكانت تلك الإتصالات تجرى بين المستشار المالى البريطانى فى مصر ، وبين سعد زغلول وزير الحقانية آنذاك ، الذى كان مشجعاً لمد الإمتياز ومدافعاً عنه .. وقد أورد الدكتور مصطفى الحفناوى فى الصفحة رقم ٥٧٧ من الجزء الرابع من كتابه الأهم " قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة " ما يلى :

" ولا أدل على أن بريطانيا هى التى بيتت تلك المؤامرة ، من أن الموضوع قد أثير فى سنة ١٩٠٩ فى مجلس العموم البريطانى ، فرفض وزير الخارجية سير إدوارد جراى أن يدلى بأى بيان وأعلن ... أن الموضوع سيعرض على الجمعية العمومية (البرلمان) فى مصر ، وأنه ليس من المصلحة الإدلاء قبل ذلك بأى بيان . ذلك لأن المستشار المالى البريطانى كان قد أكد لوزير الخارجية البريطانية أنه ليس ثمة خطر من عرض الموضوع على الجمعية العمومية ، فإن صوتها استشارى ، وقد تم الإتفاق بينه وبين سعد زغلول المعروف بذلاقة لسانه ، على الدفاع عن المشروع وإقناع الجمعية بقبوله ، ومعروف أن سعد زغلول كان وقتئذ من صنائع الإحتلال ، وقد اشترك فى تأسيس " حزب الأمة " تحت إشراف اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٧ ، لمناوئة الحركة الوطنية المصرية وتحويلها عن وجهتها ، هذا الحزب الذى كان عدد أعضائه ٧٥٠ عضواً ، كل عضو منهم يمثل عائلة ذات نفوذ ، وكانت وثائق الحزب تقول " أن الأمة تتكون من العائلات ، وحزبنا ليس حزب جمهور العامة " ... وقد قال سعد فى جلسة الجمعية العمومية يوم ٤ أبريل ١٩١٠ : " ... احتججتم بأن المشروع الذى قبلته الحكومة ، لم تقبله الشركة بعد ، وإنى أقول الآن أنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبوله هذه التعديلات ، وعلى ذلك فقد زال المانع " ... وفى جلسة ٧ أبريل حاول سعد أن يستأنف دفاعه عن المشروع ، لكن الجمعية رفضت ذلك ، وتم التصويت

علـى المشروع بالنـداء بالإسم ، فرفضـته الجمعـية بالإجمـاع ، مـا عدا فـريـد سميكـة والوزراء " .
(انـتهى ما أورده الدكـتور الحـفـناوى بهـذا الخصوص) .

ونحـن نـرى أنــه من الأهـمية بمكان ، توضيح أمرين على جانب كـبير من الأهـمية .. ومن الخطـورة :

الأول .. أن سـعد زغلـول قـد أبلـغ الجمعيـة العموميـة معلومـة بالغـة الأهميـة والخطـورة تخـص أمـراً بـالغ الأهميـة والخطـورة أيضـاً مـن أمور الدولـة ، باعتبارها معلومة صحيحة .. رغم أنه يعلم يقيناً ـ وهو وزيـر الحقانيـة ـ أنهـا معلومـة غيـر صـحيحة (!!) . فقـد قـال إن الحكومة قد وصـلها جـواب من مجلس إدارة شركة قنـاة السويس يـوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ يفيد قـبوله (مجلس إدارة الشركة) هذه التعديلات (مـد الإمتيـاز) .. بينمـا اللجنـة المشكلة من قبل الجمعية العموميـة ، لنظـر مشروع مـد امتيـاز شـركة قنـاة السـويس ، قطعـت فـى تقريرهـا الذى قدمته الى هيئة الجمعية العمومية ، والذى أعد بعد اجتماع اللجنـة يوم ٢٨ فبراير ١٩١٠ وهو الإجتمـاع الـذى حضره ـ بنـاء علـى طلب اللجنة ـ ثلاثة ممثلين للحكومة للرد علـى استـفسارات اللجنـة ..

قطعـت هـذه اللجنـة بـأن المشروع المعروض عليهـا : " يـسمح للجنـة بأن تـفهم لأول وهلة أن الحكومـة هـى التـى تعـرض علـى الشـركة مـد الإمتياز (؟؟!) لا أن الشركة هى التى تطلب ذلك ، لأنـه قد جـاء فـى المـادة ١١ منـه (مـشروع مـد الإمتيـاز) أنـه لا يعتبـر نـهائيـاً ولا نـافـذ المفعـول ألا بعـد تـصديق جمعيـة مـساهمى الـشركة عليـه . بمعنـى أن جمعية المساهمين ، أو بعبارة أخرى شركة القنـاة ، هـى التـى لهـا فـى النهاية الحق فـى قبول العقد أو رفـضه ، وأن الحكومـة المصرية هـى التـى تعـرض مـد الإمتيـاز أو تطلبـه ... وقـد تبين للجنـة أنـه لا يوجـد عـند الحكومة أمل صحيح فى قـبول جمعـية المساهمين لأصـل العقـد ولا للتعديلات التى أدخلت عليه ... إنه لا يوجد عـقد ولا اتفاق ابتدائى حتـى ولا شـبـه اتــفاق بـين الطـرفين يـستحق التمـسك بـه أو الإهتمـام بأمره ، أو يستوجب عـقد الجمعية العمومية لأخذ رأيهـا فيـه ... وحيث

أن المستشار المالى للحكومة (وهو بريطانى) قد ذكر فى آخر مذكرته للحكومة والمؤرخة فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ أن " هناك مسائل دقيقة تخص الإتفاقية الجديدة ، لا محل الآن للإشارة إليها فى نص الإتفاقية ، وسيتم الإتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة ، وستعرض صور هذه الرسائل قريباً على مجلس النظار " .. فطلبت اللجنة فى جلستها المنعقدة فى يوم ٢٨ فبراير ١٩١٠ من حضرات مندوبى الحكومة أن يخبروها عن تلك المسائل وعما يكون قد تم فيها ، فأجاب سعادة ناظر المالية بما يلى حرفياً : " لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ، ولا أعلم خلاف مسألة الأربعة والأربعين يوماً ، ثم مسألة الأراضى التى سيخلفها البحر ، ومع ذلك فالكلام كان فيها شفهياً " .

(هذا وزير فى الحكومة ، وهو وزير المالية ، أى الوزير المختص ، ينفى وجود أية مكاتبات أو مراسلات من الشركة الى الحكومة حتى يوم ٢٨ فبرايرعلى الأقل .. بينما سعد زغلول كان قد أبلغ الهيئة التشريعية رسمياً فى القاعة أمام جميع أعضائها ، بأنه " قد ورد للحكومة جواب من الشركة خاصاً بنفس الموضوع يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ ! ؟) .

تضيف اللجنة فى تقريرها :

" إن اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية الرأى الأخير فى اتفاق مثل هذا ، سواء كانت الحكومة هى العارضة كما يؤخذ من حال العقد ، أو هى المعروض عليها كما تفيد تصريحاتها الرسمية " .

الثانى .. أنه حين أردف سعد زغلول قائلاً " والآن وقد زال المانع " عقب إبلاغه الجمعية العمومية بورود خطاب من جمعية مساهمى الشركة كما ادعى .. نقول إن قوله هذا " والآن وقد زال المانع " يعكس ذهنية الخضوع للمستعمر ، ومن ثم ذهنية خداع الشعب . فكيف يمكن لوزير أن يخضع مصر ممثلة فى هيئتها التشريعية ، وفى حكومتها ، لرغبة مجلس إدارة شركة مصرية ، ويعتبر أن موافقة مجلس إدارة تلك الشركة أو رفضه ، هى الحد الفاصل والموجه الأساسى لهذه الهيئة التشريعية وتلك الحكومة ، حين

مناقشة موضوعاً يخص الشركة ، بل ما هو " المانع " الذى يمكن أن تضعه شركة أمام حكومة بلد ما وبرلمانها ؟؟ .

وقد كان رفض المشروع - يستمر الدكتور الحفناوى - عملاً وطنياً رائعاً ... وكان وقع الرفض على الإنجليز كالصاعقة ، وقد كتب الكاتب البريطانى الداهية " أرنولد ولسون " فصلاً ضافياً عن هذه المسألة ، ووصف حماس الشعب المصرى فقال :
" إن قاعة الجمعية العمومية كانت غاصة بالنظارة ، ولما صدر القرار التاريخى شوهد الزائرين والموظفين والصحفيين يعانق بعضهم بعضاً ، ويتبادلون التهانى الحارة ، وتألفت مظاهرة من خمسة عشر ألف مصرى ، خرجت من دار البرلمان ، وطافت بموسيقاها وأعلامها أحياء العاصمة ، ولأول مرة فى شوارع القاهرة منذ احتلال انجلترا لمصر ، دوى هذا الهتاف :
(ليسقط جيش الإحتلال ، فلتسقط انجلترا) " .

مداخلة (٣)

(مظاهرة قوامها خمسة عشر ألفاً ، ضد واقعة واحدة ، ومن شعب لم يكن تعداده يتجاوز الثمانية ملايين ، وفى ظل احتلال قائم وله " صنائع " وعملاء من السياسيين ، ونظام حكم يأتمر بأمر المحتل ، وخونة وفاسدين .. ورغم ذلك يتفجر هذا الشعب غضباً ورفضاً ، مسلحاً بإبصار صحيح للأخطار المحدقة بالوطن - فوق ما قد وقع عليه من أخطار - إن حالاً أو مستقبلاً ، إذا تم تمديد أجل الإمتياز .. وفى مناخ وزخم وطنى يحترم وعى الجماهير ، ويبصرها بأولويات الرفض والتمرد والنضال . إنها سيادة الوطن المنتهكة من أعدائه ، وموارده الإقتصادية المهدرة ، وتلك الأخرى التى تبيت النية لإهدارها ، وتراجع ذلك الدور العبقرى الذى للوطن فى التاريخ ، وفى الجغرافيا ، وفى حاضر ومستقبل أمته العربية .. وتلك كلها قضايا رئيسية وحاكمة ، يجب أن يتم توضيحها للجماهير ، وتحريضها عليها ، لأنها تعلو بما لا يقارن قضايا " التمديد والتوريث " ، ومنع الشرطة لمظاهرة يشارك فيها خمسة عشر فرداً !) .

.. وهاجت انجلترا وماجت ، بعد رفض المشروع من الجمعية العمومية المصرية ، خاصة أنه جاء نتيجة الرفض الشعبى العارم الذى قاده القائد الوطنى النبيل محمد فريد .. وفى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٢١ يوليو ١٩١٠ ، تقدم استعمارى فاجر من أعضاء المجلس باستجواب للحكومة البريطانية ، وكان ضمن ما قاله وهو على المنصة : " إن المسألة ما كان ينبغى أن تبحث من وجهة نظر مصر ومصلحتها فقط ، بل من وجهة نظر بريطانيا ومصلحتها فى مد امتياز شركة قناة السويس " .

أضافة الى ذلك ، وقبله ، كانت كل قوى الشعب قد بادرت برفض الإتفاق ، بعد أن تسربت أخباره وهتكت سريته . وفى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٠٩ كتب الزعيم الوطنى محمد فريد الذى قاد بإصرار وضراوة معارضة الإتفاق ، فى مواجهة دفاع سعد زغلول عنه ، كتب فى صحيفة اللواء يقول : " كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى يتوق أن يراها ملكاً لمصر ، حتى لا يبقى لأوربا وجه للتدخل فى أمورنا ... وبينما يئن كل مصرى من وجود قناة السويس فى يد شركة أجنبية ، بعد أن حفرت بأموال مصر ودماء أبنائها ... يرى حكومته توافق - إن لم تسع - على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين سنة الباقية . ولم ذلك ؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفذت أموالنا الإحتياطية . يقولون إن السودان جزء من مصر ... نعم إننا نصرف على السودان بسخاء ، إذا لم يكن للإنجليز يد فيه ... وليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها ، للحصول على ما يبدد فى السودان بلا مراقبة ، لإنشاء مستعمرة إنجليزية يكون الغرم فيها علينا ، والغنم فيها للإنجليز " ..

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ .. وأصدرت قرارها برفض الإتفاق .. وأرسلت ثلاث

برقيات الى الخديوى ، ورئيس الحكومة ، والأمير حسين كامل رئيس الجمعية الوطنية " ..

ويكتب - أيضاً - ذلك الزعيم الوطنى النبيل يوم ٣٠ يناير ١٩١٠ فى صحيفة اللواء ، ضمن حملته لرفض مد امتياز شركة قناة السويس .. وكأنه يعيش معنا اليوم ، أو كأن كلماته وصية ، يتحتم أن نعيد قرائتها ، لنتمثل ما قد تفجر فيها من وعى بما كان يدور فى مصر منذ مائة عام ، وهو ذاته الذى ما زلنا نعيشه ويعيش معنا هذه اللحظة .. وما فيها من حرص على الوطن وعلى ثرواته وموارده .. الفرق فقط فى الزمن وفى المسميات ، لكن المضمون ثابت لم يتغير ، وبنفس الآلية ، وبنفس درجة الخطورة وأخطر .. يقول محمد فريد :

" ... إن مصر لو كانت حرة ، وكانت أعمالها بيد نوابها ، لفضلت استرداد الإمتياز من الآن ... ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا ، التى لا تراعى فى إدارة أمورها إلا ما يوحى به إليها المستشارون الإنجليز ، وهم بلا شك يسعون جهدهم فى تمليك مرافق البلاد الى الشركات الإنجليزية أو التى للإنجليز فيها النصيب الأوفر ... أما لو قيل لنا أن الدافع للحكومة الى قبول هذه الشروط ، هو احتياجها الى المال ، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الإحتياج والأوجه التى تنوى صرف هذه المقادير فيها ، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها ... وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية ، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التى يتقاضاها كبار الموظفين من الإنجليز وغيرهم ، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة ، والتى تخلق لمجرد توظيف صنائع الإحتلال من مصريين وأجانب .. لو اقتنعنا بكل ذلك لقبلنا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء ... فليتدبر أعضاء الجمعية الوطنية ... وليجهروا برأيهم ، حتى لو خالفوا فى ذلك أعظم وزير ، أو أكبر أمير ، فالأمة فوق كل ذلك ، ومصالحها فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد ... " .

إن محمد فريد ذلك المناضل الذى أيقظ الجماهير وقاد عملية الرفض الشعبى لمحاولة شركة قناة السويس و " عملائها " فى مصر تمديد امتياز القناة ، ونجاحه نجاحاً حاسماً فيما سعى اليه .. ليستحق - عن جدارة - أن يعاد تقعيده فى المكانة التى يستحقها سواء فى التاريخ السياسى والنضالى للشعب المصرى ، أو فى التاريخ السياسى والوثائقى لقناة السويس .. كما أنه ليستحق تلك الكلمات لتوضع على قبره ، باقة عرفان ووفاء وتقدير واحترام ، كلما ورد ذكره على ألسنة مواطنيه ، وكلما قلبوا صفحات تاريخهم .

مداخلة (٤) :

(ضرب محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) المثل الأعلى للوفاء للعقيدة التى يؤمن بها ، وعاش حياته كلها متمسكاً بقوله " لن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض ، أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم " ، واستمر فى نهجه فى محاربة الإحتلال .. وعندما استسلم الخديوى عباس للإحتلال بعد تعيين جورست مندوباً سامياً لبريطانيا فى مصر اشتعل الخلاف بين فريد وبين الخديوى . ولما تفاقم ذلك الخلاف ، رغب بعض أنصاره أن يلاين الخديوى ، لكنه رفض . وكان جوابه أنه لن يلاين الإحتلال أو من يتحالف معه ولو كان الخديوى . .وعرض عليه محمد باشا سعيد الوزارة سنة ١٩١٠ ، ولكنه رفض ، ورد عليه بقوله " كيف تطلب منى الإشتراك فى حكم البلاد وهى فى ظل الإحتلال الذى أحاربه ، وكيف يتفق النقيضان ؟. ثم ناهض تركيا عندما اتخذ شعار " مصر للمصريين " .. وعندما علمت انجلترا أنه يعانى من أزمة مالية ، أرسلت له وهو فى بروكسل ، وسيطاً يطلب منه الكف عن مناوءة الإنجليز مقابل تعويضه أو تعيينه وزيراً ،

ولكنه رفض قائلاً " إن ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى ، وأرفض أى مركز فى الحكومة مادام الإنجليز فى مصر .. وعانى محمد فريد من الفاقة وهو الذى كان ابن لأسرة ثرية ، ويتمتع هو شخصياً بثراء هائل .. حتى أنه شارك الدكتور نصر فريد الذى كان من رجال الحزب الوطنى المنفيين من مصر ، شاركه فى حجرة واحدة أثناء وجوده فى برلين ، وهى ذات الحجرة التى مات فيها عام ١٩١٩ .. ولم تهتم حكومة أو حاكم أو جهة أو منظمة ما بإعادة جثمانه الى الوطن ، لكن الذى اهتم بذلك ونفذه وأعاد الجثمان الى أرض الوطن ليدفن فى ثراه ، كان مواطناً فرداً عادياً

من محافظة الشرقية .. لقد أنفق محمد فريد الثروة الطائلة التى تركها لـه والـده " فريـد باشا " إنفاقاً مباشراً على الحركة الوطنية ومن أجلها .. أنفق ذلك النبيل ألف ومائتى فدان) (!!) .

كادت المؤامرة أن تتم .. الحكومة و" صنائع الإحتلال " فى مصر ، كانوا على وشك تمديد امتياز الشركة حتى سنة ٢٠٠٨ ، زيادة فى تكبيل مصر بأغلال الإحتلال والقهر والتبعية .. ولم يجهز على المؤامرة - يقول الدكتور مصطفى الحفناوى - إلا المغفور لـه إبراهيم ناصف الوردانى ، الذى درس الصيدلة فى لوزان ، وكان فى الرابعة والعشرين من العمر ، ومن شباب الحزب الوطنى .. الذى صرع بطرس غالى رئيس الحكومة يوم ٢٠فبراير ١٩١٠ فى مبنى وزارة الحقانية ، ثم سلم نفسه لحراس الأمن ... ونحن - يستطرد الدكتور الحناوى - لا نحبذ القتل السياسى ولا نوافق عليه بأية حال ... لكننا مضطرين مع شديد الأسف ، لأن نقرر أن المؤامرة كانت محبوكة الأطراف ... وأن رصاص الوردانى كان شراً لابد منه لإجهاضها ، وأن الوردانى أنقذ مصر من مد امتياز شركة قناة السويس ... وكانت انجلترا هى المجرم الأول ، فهى ومعها شركة قناة السويس تسببتا فى هـذه المأساة ، وقد قبض على الوردانى فقرر صراحة أن الدافع على القتل ، ما عده خيانة من تصرفات بطرس غالى ، وخص بالذكر توقيع اتفاق السودان لسنة ١٨٩٩ ، ورئاسة المحكمة المخصوصة فى دنشواى ، وبعث قانون المطبوعات ، وسعيه فى إنفاذ مشروع مد امتياز شركة قناة السويس " .

لم يكن الدين حاضراً بأى حال أو احتمال ، أو شكل أو مضمون ، فى هذه الواقعة ، بل كان الحضور كل الحضور بالشكل والمضمون للوطن المستباحة كرامته والمنتهكة حريته من اللذين احتلوه .. ومن عملائهم . (!)

جانب آخر من المؤامرة قد يبدو أنه هامشى ، وهو بالقطع غير ذلك .. هو أن مجرد إشاعة نبأ أن الشركة بصدد مد الإمتياز حتى سنة ٢٠٠٨ ، الذى حرصت شركة قناة السويس على إشاعته ، وإشاعة الإحتمال الكبير لموافقة الحكومة المصرية على ذلك .. كان سبباً فى ارتفاع أسعار أسهم الشركة إرتفاعاً كبيراً .. ففى سبتمبر ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكاً معجلاً ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة (بالأجل) ولما ذاع نبأ مشروع تمديد أجل الإمتياز ، ارتفع السهم الى ٤٩٩٥ معجلاً و ٥٢٠٠ نسيئة .

المهم بيانه ، هو أن الخزانة المصرية لم تستفد بمليم واحد من الأرباح التى نتجت عن هذا الإرتفاع . لقد كانت مصر أقل الأطراف فى قصة القناة كلها استفادة منها ..

(حتى سنة ١٩٣٧ ، أى على مدى ثمانية وستون عاماً منذ افتتاح القناة ، لم تكن مصر تحصل على أى دخل من شركة قناة السويس (!!) ، بينما بلغ دخل الشركة سنة ١٩٠٩ مثلاً ١٢٧ مليون فرنك فرنسى ذهب ، هذا فضلاً عن تضخم الدين المصرى أيام اسماعيل ، حتى وصل الى ما لا يقل عن أربعمانة وخمسون مليوناً من الفرنكات معظمها ديون صنورية ، والجزء الآخر تبذير وسفه ، منه أربعة ملايين من الجنيهات دفعتها الخزانة المصرية كمصاريف لرحلة نوبار باشا الأرمنى ، رئيس وزراء مصر الى باريس عام ١٨٦٥ ، إضافة الى مليون جنيه مصاريف احتفالات افتتاح قناة السويس ، غير المصاريف الخاصة لإستضافة الإمبراطورة الفرنسية " أوجينى " كضيف الشرف على اسماعيل فى حفلات الإفتتاح .. هذه التكاليف دفعت جنيهات ذهبية ، وليس أوراق بنكنوت) ! .

وقد بلغت ديون مصر عند وفاة سعيد باشا ، ٣٧٦,٠٠٠,٠٠٠ مليوناً من الفرنكات الذهبية .. وقد قاد هذا الوضع ، الذى أوقع اسماعيل فيه مصر " بسفه وتبذير وجنون " كما يصفه الدكتور مصطفى الحناوى رغم دفاعه الشديد عنه فى مواضع أخرى ، قاد الى وقوع مصر فى قبضة الدائنين والمرابين الأوربيين ، ثم الى احتلالها سنة ١٨٨٢ .. وقد أورد شارل رو رئيس مجلس إدارة الشركة ، فى كتابه برزخ وقناة السويس ، دون أى اهتمام لوقع كلامه على أصحابها الحقيقيين ، الذين تحتل تلك الشركة قناتهم

وأراضيهم : " إن من حسن حظ هذه الشركة ، أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث فى الشركات الأخرى ، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هى " ..

ويؤكد سامى شرف ، أحد " الضباط الأحرار " ، ومدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات ، وواحد من أهم شهود الحدث وقت وقوعه ، فى الجزء الأول من كتابه بالغ الأهمية " سنوات وأيام مع عبد الناصر :" أنه فى عام ١٩٥٥ بلغت أرباح شركة قناة السويس ٣٥ مليون دولار ، كان نصيب مصر من هذا المبلغ فقط مليون دولار " .. كان المليون دولار ثمناً لمشتريات للقوات البريطانية من السوق المصرية .

كما كانت مصر - فى نفس الوقت - أكثر الدول تضرراً من وتكبداً للخسائر الفادحة فى قصة قناة السويس . فلقد حصدت المنظومة الإستعمارية العالمية طوال تلك الفترة ، فيضاً من المكاسب نتيجة استغلال القناة واستغلال مصر .. فى نفس الوقت الذى تجرعت فيه مصر مر التخلف والسخرة والإحتلال .. حتى شربت من العطش طين القناة ذاته . فقد تم حفر القناة بأيدى الفلاحين المصريين ، وبسخرتهم ، وبدمائهم ، حيث قضى معظمهم أثناء الحفر والسخرة ، ودفنوا فى قاعها الجاف يوم الحفر .. وربما كانت جماجمهم وعظامهم ماتزال ترقد فى القاع تحت مياهها .. حتى اليوم .

وفى هذا الصدد .. قد يكون مهماً أن نقرأ الكلمات التى عبر بها الدكتور " عبد العزيز الشناوى " الباحث المتخصص فى شئون قناة السويس ، عن السلوك الفاجر " للشركة العالمية لقناة السويس البحرية " ، التى كانت تدير القناة ومصر لحساب المنظومة الإستعمارية العالمية .. وقد ضمن كلماته التالية ، الخطاب الذى أرسله الى جمال عبد الناصر يوم ١٩٥٨/١/١٠ :

" ... وشركة القناة صورة مزرية للإستعمار الأوربى . فقد قامت منذ تأسيسها على استغلال البلاد شعباً وحكومة ، لخدمة مصالحها . وما أحسب شعباً بذل من الدم والعرق فى إنشاء قناة ، كما بذل الشعب المصرى فى حفر قناة السويس . فمن أجلها توسعت الحكومة فى فرض نظام السخرة ، بشكل لم تشهد البلاد له مثيلاً ، وربط المصريون بعضهم الى بعض بالحبال فى أيديهم ، ليقطعوا الصحراء من الزقازيق الى القناة سيراً على الأقدام ، وهناك سيقوا الى ساحات الحفر زمراً ، ليتلقفهم الموت من العطش والإعياء والجوع .. والأوبئة (!!) .
وسخرت الحكومة المصرية مواردها المالية والطبيعية فى خدمة الشركة . ولكن الشركة لم تقنع بهذا كله ، فأرادت أن تجعل من نفسها حكومة فوق الحكومة المصرية ، يجب أن تعنو لها الجباه . ألم تطلب من محافظ القناة أن يحتفل رسمياً بعيد ميلاد " نابليون الثالث " إمبراطور فرنسا ، وأن يقيم الزينات ويرفع الأعلام ؟ .

(سنة ١٩٣٢ أورد المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه " عصر اسماعيل " موضحاً أن شركة قناة السويس هى فى الواقع حكومة داخل حكومة ، وأن حفر قناة السويس كان بداية فقدان مصر لاستقلالها .. وقد تبين من فحص وثائق شركة قناة السويس بعد التأميم أن الشركة كانت تبعث لكل من السفارتين البريطانية والفرنسية بتقارير منتظمة عن حركة الملاحة ونوعية البضائع العابرة للقناة .. وبمناسبة الزيارة الشتوية السنوية لـ " شارل رو " رئيس مجلس إدارة الشركة لمصر ، فإن الشركة كانت تحرص دائماً على استقباله فى ميناء بورسعيد ، كرئيس دولة ، فلا يمر بالجمارك ، وينزل فى عرض البحر فى رفاص ينقله الى استراحة الشركة ببورسعيد . ولكن مدير الجمارك الأستاذ " فتحى عمر " كان رجلاً وطنياً شجاعاً ، فاعترض على تلك المسرحية ، وأمر بأن يعامل " رو " معاملة غيره من المسافرين) .

ألم تسع جاهدة - تستمر كلمات الدكتور عبد العزيز الشناوى الى جمال عبد الناصر - لتنصيب أميراً عربياً حاكماً على الأراضى

الشاسعة التى تمتلكها تمهيداً لسلخها من مصر ؟ . حدث كل ذلك وأكثر منه والشركة لا تزال وليدة ، لم تكن قد بدأت بعد فى استغلال مرفق القناة ، ثم توالت الصفحات القاتمة على مصر ، وتحدت الشعور القومى فى الأوقات العصيبة التى مرت بالشعب المصرى . فقد هنأ " ديليسبس " الملكة فيكتوريا ، حين باع الخديوى إسماعيل فى نوفمبر ١٨٧٥ أسهم مصر فى الشركة الى انجلترا ، وأبدى ارتياحه العميق حين باع الخديوى توفيق فى مارس ١٨٨٠ نصيب مصر المقرر فى أرباح الشركة ، الى البنك العقارى الفرنسى . ولعب دوراً غير كريم أثناء العمليات الحربية التى انتهت باحتلال بريطانيا الثالث لمصر عام ١٨٨٢ .. فقد أكد دى لسبس لأحمد عرابى أن منطقة القناة منطقة محايدة ، وبقعة تحرم فيها الأعمال الحربية ، وأنه يضمن عدم نزول الإنجليز لإحتلال مصر من ناحية القناة . وفى أغسطس ١٨٨٢ غزا الإنجليز مصر من ناحية قناة السويس ، وحصلوا على معونة كاملة من الشركة . وبمضى الأيام ، لم تصبح الشركة ظلاً ظليلاً للحكومة الفرنسية فحسب ، بل غدت ركيزة قوية للإستعمار البريطانى ... " .
انتهت كلمات الرجل المتخصص الى جمال عبد الناصر ، وما بين الأقواس من عندنا .

أندريه سيجفريد .. استعمارى فرنسى فاجر ، وعضو الأكاديمية الفرنسية ، قال فى محاضرة له فى الكولج دى فرانس ، بالحرف الواحد : " إن الفرد يضحى لصالح المجموع ، وإذا كانت المصالح العالمية الملاحية فى قناة السويس تقتضى أن تضحى مصر ، فيجب أن تضحى لصالح الجماعة الدولية ، وأن الرجل الأبيض يجب أن يستبقى قبضته على قناة السويس " (!!) .

فاجر آخر اسمه كولمبس .. ليس مكتشف أمريكا ، وإنما هو استعمارى إنجليزى وواحد من كبار علماء الإنجليز فى تخصصه ، بل هو أكبر أستاذ فى القانون البحرى الدولى ، قال بالحرف

الواحد فى أحد مؤلفاته : " إن قناة السويس مملوكة لشركة قناة السويس " . (!!)

إن تاريخ قناة السويس منذ حفرها وافتتاحها رسمياً للملاحة الدولية ، قد أثبت بما لا يدع مجالاً لأى شك ، أن هذا المجرى المائى الذى أوصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر لأول مرة فى التاريخ ، قد لعب دوراً مركزياً فى كل الأحداث والصراعات الكبرى التى مر بها العالم ، سواء فى ذلك العالم القديم (آسيا وأفريقيا) أو العالم الجديد (أوربا وأمريكا) .. وسواء البعيد عن القناة أو القريب منها ، كما لعب وما زال يلعب الدور نفسه فى الحرب وفى السلم فى العالم حتى اليوم .

ومن المعروف أنه فى الوقت الذى حصل فيه دى لسبس على فرمان حفر قناة السويس من سعيد عام ١٨٥٤ ، كانت السفن البخارية قليلة ، إذ كان الشراع هو الغالب فى البحر لغلبة السفن الشراعية . ففى سنة ١٨٤٦ كان الأسطول التجارى العالمى ١١١٢٧ سفينة ، منها ١٠٢ سفينة فقط تسير بالبخار .. وكانت الرحلات عبر رأس الرجاء الصالح ذات آماد لا يمكن تقديرها مقدماً ، ومحفوفة بكثير من المخاطر ، منها احتمالات الفناء فى قلب المحيط ، وقد كانت الرحلة من لندن الى بومباى فى سنة ١٨٤٠ تستغرق من ١٢٠ الى ١٥٠ يوماً .. ولم تبن شركة " مساجيرى مارتيم " وهى من أقدم شركات الملاحة البحرية ، أول باخرة تسير بالبخار فى أسطولها وإسمها " بركليز " إلا فى سنة ١٨٥٢ ..

ومن هنا تبرز الثورة التى أحدثتها قناة السويس بالنسبة لحركة الإتصال والمواصلات والتجارة العالمية ، فقد أدى وجودها الى اختفاء الشراع شيئاً فشيئاً . خصوصاً وأن البحر الأحمر كان أبغض البحار بالنسبة لأصحاب السفن الشراعية ، بسبب ضعف الرياح فيه ، ومن ثم ضعف دفعها للشراع ، وكذلك تعرض السفن للزوابع والتيارات البحرية المختلفة . وبعد افتتاح القناة واكتشاف

البترول - في نفس العام ١٨٦٩ - تحولت سلبيات هذا البحر الى إيجابيات مؤكدة .

وهكذا .. فإن القناة كانت سبباً رئيسياً في تعديل جذرى في كل الرؤى والتوجهات والإستراتيجيات التي حكمت القرار السياسي والعسكرى والإقتصادى للدول والقوى الكبرى في العالم آنذاك ، وهي بريطانيا وفرنسا وأيطاليا وألمانيا والبرتغال النمسا والمجر وهولندا وتركيا . وقد أثرت تلك الإستراتيجيات التي دارت كلها على محور قناة السويس ، أثرت على باقي أجزاء العالم الذى تقاسمت السيطرة عليه تلك الدول الإستعمارية .

وما زالت القناة تلعب الدور نفسه حتى اليوم . وكانت هي التي حكمت القرار السياسي والعسكرى للدولتين اللتين تقاسمتا السيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي .. ومن أجل القناة وبسبب إصدار جمال عبد الناصر لقرار " امتلاكها " ، وحول حرمها ، وقع العدوان الرباعي على مصر عام ١٩٥٦، مشاركة بين بريطانيا وفرنسا ، وباستخدام إسرائيل كأداة تنفيذ ، وبرعاية وحماية أمريكية مؤكدة ، وإن بدت خفية ومموهة .. بل إن أمريكا كانت أول من طالب بتدويل قضية القناة بعد تأميمها ، وحرضت " جمعية المنتفعين " بالقناة التي من بين أبرز أعضائها بريطانيا وفرنسا على ذلك .. إلا أنهما اختارتا العدوان المباشر كحل - من وجهة نظرهما - حاسم وسريع ، ولم يتوقعا المقاومة التي ووجه بها العدوان من الشعب العربي في مصر ، وعلى امتدادالوطن العربي والعالم الثالث والرأى العام العالمي كله .

وبعد انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين الكبيرتين والقويتين في العالم ، ونجاح المؤامرة الإمبريالية في إسقاط الإتحاد السوفييتي عن مكانته ، وانتهائه وتفككه ككيان سياسي في أواخر عام ١٩٨٩ .. بعد أن تم ذلك بحرفية فائقة وتآمر بين ، انفردت الولايات

المتحدة الأمريكية بالعالم ، ولم يكن انفرادها هذا ، ولا كان يمكن أن يتحقق ، بعيداً عن قناة السويس ، أو بغض النظر عنها !! . وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال ما تم توضيحه فيما تقدم من حديثنا ، أن القناة تحتل أهم موقع جغرافي استراتيجي على سطح الكرة الأرضية .. وطبعاً تدرك أمريكا - أيضاً - أنها قد أصبحت القوة الوحيدة القابضة على العالم .. فكيف يمكن والحال هكذا ، أن تغيب عن بصرها القناة ؟ .

ومرة أخرى تلعب قناة السويس الدور نفسه في خدمة القوة المسيطرة في العالم .. حتى تتمكن من إحكام القبضة عليه ! . وأول أبجدية هذا الإحكام هو السيطرة على المصدر الأهم للطاقة ، أى السيطرة على منابع البترول . وليس غير قناة السويس طريقاً مباشراً ورخيصاً الى تلك المنابع ومنها .. والأمر يتطلب - من وجهة النظر الأمريكية - السيطرة على المنطقة التى تجرى تحت أرضها بحيرات البترول ، حتى يتحقق تأمين الطريق الي الكنز بدون تهديد من أية قوة إقليمية يخشى أن تنشأ فى المنطقة ،من الممكن أن تهدد الطريق اليه ، أو تهدد طريق العودة به محمولاً بعد السطو عليه .

ولم يكن فى المنطقة كلها من قوى تنطبق عليها المواصفات الأمريكية للخطر المتوقع على طريق البترول ، سوى مصر والعراق وإيران . والتجربة الأمريكية مع مصر لدفع خطرها بتحجيم دورها إبان عصر جمال عبد الناصر ، بالغة السوء والفشل والإهانة لأمريكا ، خصوصاً بعد مابدا من أن عبد الناصر كان قد أصبح قاب قوسين من تحرير منطقة منابع البترول العربى بأكملها .. وأنه قد أصبح - من وجهة النظر الأمريكية - خطراً حقيقياً يهدد أمن الطريق الي تلك المنطقة ، بشروعه الفعلى فى إقامة المشروع النهضوى الأهم والأكبر فى كل تاريخ الأمة العربية الحديث .. وإدراكها أن أول أبجديات ذلك المشروع هو السيطرة على الموارد الإقتصادية العربية ،

وتوجيهها لخدمة ذلك المشروع القومى فيما عرف بـ " التنمية العربية الشاملة والمستقلة " .. وأن البترول قطعاً يأتى واحداً من أهم تلك الموارد .

ومن ثم كان ، لابد من إخراج مصر سياسياً وعسكرياً من المنطقة ، والسيطرة عليها اقتصادياً وإبعادها تماماً عن طريق كنز البترول .. وهو ما قد تحقق بالكامل إبان سنوات حكم أنور السادات لمصر عقب رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ والسنوات التالية لهذا الرحيل . بحيث أصبحت مصر خارج حسابات احتمالات الخطر على البترول تماماً . ليس هذا فقط ، بل وأصبحت خارج دورها وقدرها التاريخى الذى يفرضه موقعها على جغرافية العالم ، وعلى سياسته واقتصاده بصفة عامة ، وعلى التاريخ والجغرافيا والوجود العربى بصفة خاصة .. والأخطر من ذلك كله ، أنها أصبحت أكبر عناصر تأمين الطريق الى الكنز ذهاباً والعودة منه إياباً .

كما أن لأمريكا ثأراً مع إيران ، منذ أن نجحت الثورة الشعبية الإيرانية عام ١٩٧٩ فى الإطاحة برجل أمريكا القوى فى المنطقة شاه إيران " رضا بهلوى " وطرده الى خارج البلاد ..
(بالمناسبة فقد رفضت أمريكا نفسها استقباله بعد طرده من إيران ، وهو الذى كان أخلص وأكبر عملائها فى العالم كله ، وكذا رفضت كل دول العالم التى طلب الشاه اللجوء أليها ، إلا أنور السادات الذى قبل لجوئه الى مصر ، واستقبله فيها)
.. وإعدام أركان نظامه الذين بقوا فى الداخل ، كما أدت الثورة الى حرمان أمريكا من كنز إيران البترولى المجانى بالغ الأهمية ، ومن موقعها الجغرافى الواقع فى خاصرة منافسها الإستراتيجى الرئيسى الإتحاد السوفيتى ، حيث تلامس الحدود الإيرانية ملامسة مباشرة ، حدود خمس جمهوريات إسلامية من جمهورياته الخمسة عشر .
ولما اقتحم الطلاب الإيرانيون (بقيادة آية الله على خامئنى مفتى الجمهورية الإسلامية الإيرانية حالياً) السفارة الأمريكية فى طهران

فى أوائل ثمانينات القرن العشرين ، واحتجزوا الموجودين فيها رهائناً ، حاولت أمريكا التدخل بسلاحها الجوى لفك أسر هؤلاء الرهائن بالقوة ، لكنها فشلت ، ولم تستطع طائراتها أن تقترب من طهران وعادت من حيث أتت .. وكانت تلك إهانة ومهانة ثانية وجهت لأمريكا من القوة الإقليمية الثانية فى المنطقة .

أما العراق فهو ثالث تلك القوى الإقليمية الكبرى .. ويرقد على بحيرة من البترول ، فيها أكبر احتياطى استراتيجى مؤكد فى العالم ، وثانى دولة منتجة له فى منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية ، ومن المتوقع أن يتقدم الى المركز الأول عام ٢٠١٧ ، إضافة الى أن تكلفة إنتاج برميل البترول فى العراق هى الأقل عالمياً ..

(تبلغ تكلفة إنتاج البرميل فى العراق ٩٠ سنتاً ، وفى المملكة العربية السعودية دولاراً واحداً ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عشر دولارات كاملة)

.. إضافة الى ذلك يمتلك العراق قوة عسكرية لا يستهان بها ، حاربت لمدة ثمان سنوات متصلة دون كلل أو هزيمة ، ويمتلك منظومة للبحث العلمى " الذرى " فى المجالين المدنى والعسكرى ، لا يمكن تجاهل خطر تنامى وتاثرها ، كما لا يمكن ـ أمريكياً ـ بأى حال السماح بتنامى هذا الخطر .. ويمتلك فوق ذلك كله نهران عذبان (دجلة والفرات) صالحان للشرب وللرى ، وبنية أساسية فى الزراعة والصناعة لا يمكن التقليل من شأنهما .

وفوق كل ما تقدم فإن الإنتماء الى القومية العربية كان قد أصبح فى العراق محوراً رئيسياً للتعليم والإعلام والآداب والفنون ، والتربية السياسية والإجتماعية والثقافية .. كما أصبح عقيدة قتالية للقوات المسلحة فيه ، وهو الأمر الذى أصبح تحديداً بعد تجربة جمال عبد الناصر .. أحد أهم المحرمات الأمريكية ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق .

التداعى المنطقى من وجهة النظر الأمريكية بعد رحيل عبد الناصر وإحكام السيطرة على مصر ، هو أن تستدير أمريكا فى سبيلها للقضاء على القوتين الإقليميتين الباقيتين فى المنطقة . واقتضى ذلك أن تشعل صراعاً بين العراق وإيران . وبعد أن نجحت فى إشعاله بينهما وقفت تنتظر وتترقب لعل الإثنتان تقوض كل منهما الأخرى ، أو أن تضعف أياً منهما الأخرى ، فتنقض هى على الثانية المجهدة لتجهز عليها .. وهو تحديداً ما قد حدث على الأرض وبدقة بالغة مع العراق (!!) . إذ بعد أن انتهت الحرب بانتصار العراق ، وخروجه منها سالماً .. حتى استدارت إليه أمريكا فى محاولة لتدميره والقضاء عليه ، وإعادته متخلفاً ألف عام ـ كما توعدته الإدارة الأمريكية عشية الإغارة عليه فى أبريل عام ٢٠٠٣ ـ حتى ينعدم نهائياً خطره على أمن الطريق الى كنز البترول .. وهذا هو الأهم .

وقناة السويس كانت هناك .. حيث لا يمكن لفعل بهذا الحجم أن يتم فى غيبتها ، خاصة وهو يحدث على مرمى حجر منها .. فكانت القناة هى ممر الإغارة وطريق " الإنقضاض الآمن " علي العراق .. إذ مررت منها معظم القوة الضاربة البحرية والبرية والصاروخية التى أغارت وخربت ، كما مرت فى مجالها الجوى الطائرات الحربية التى دمرت قذائفها المدن والمنشآت الحيوية والبنيه الأساسية ، وكل مظاهر العمران والمدنية ، حتى طال التدمير ضمن ما طال المتاحف والمواقع الأثرية .. وقتلت المواطنين المدنيين العزل ، ولم ينج من القتل حتى من كانوا فى الملاجىء الخرسانية !! .

وبعد أن استقرت القوات الأمريكية والبريطانية فى العراق ، وتم بناء أربع قواعد عسكرية أمريكية كبيرة ودائمة على أرضه ، استدارت أمريكا الى إيران لتفتعل معها خلافاً حول ملفهاالنووى . وتصورت أن هذا الخلاف قد يقود الى مواجهة تعتقد أمريكا أنها إذا ما تجاوزتها بتدمير إيران أيضاً أو إخافتها على الأقل ،

لأحكمت سيطرتها على الكنز البترولى العالمى الى الأبد ، بعد أن تكون قد أصابت كل من حوله بالرعب من الإنتقام الأمريكى الذى يتهدد المعترضون فى كل لحظة أن هم عارضوا .. بدءاً بقصور الرجعية العربية الخائفة أصلاً والخائنة دوماً ، وانتهاءً بسوريا وإيران ومصر .. والعبرة أمامهم العراق .

كما أن قواتها تكون - إذا ما تواجدت فى إيران والعراق - قد لامست بالقدم حدود الإتحاد السوفيتى السابق ، روسيا حالياً . وهذا وضع استراتيجى " إمبراطورى " بالغ الأهمية ، طالما حلمت به أمريكا خاصة بعد فقدها عميلها الشاه رضا بهلوى ، الذى كانت " تربيه " وتدعمه وتدربه ليكون شوكتها فى خاصرة الإتحاد السوفييتى السابق .. إضافة الى أن أرضه تحوى ثروات معدنية لا حدود ولا حصر لها ، على رأسها الأغلى والأثمن .. البترول .

كانت قناة السويس إذن ، هى المحور الذى دارت عليه أمريكا لتسيطر على كل الأحداث السياسية والإقتصادية فى المنطقة .. بل كانت هى الشرط الحاكم لذلك ، ولولا وجودها لما تمكنت أمريكا من أن تهيمن بهذه البساطة ، وبهذه " المجانية " ، وبهذه السرعة على المنطقة ، وأن تحكم قبضتها بهذه القوة عليها ..

ولما تمكنت أمريكا من محاصرة مشروع النهضة العربية الذى قاده جمال عبد الناصر ، خاصة محاصرة قلبه مصر .. وذلك كان هدفها الإستراتيجى الأعلى فى المنطقة كلها منذ أن ظهر بها عبد الناصر بمشروعه النهضوى الذى يدور على ثلاث محاور رئيسية هى : تحرير الإنسان والوطن العربى من الخضوع للإستعمار وأعوانه من الرجعية والإقطاع ورأس المال ، بكسر الطوق الذى فرضته عليه الظاهرة الإستعمارية وعملائها . وثانياً الإنطلاق فى التنمية العربية الشاملة والمستقلة والمستدامة ، المرتكزة على الإمكانات العربية الهائلة لتحقيق النهضة والعدل الإجتماعى . وثالثاً استعادة وحدة الأمة العربية بعد أن مزقها الإستعمار إرباً .

وحتى يتحقق مشروع النهضة هذا بمحاوره الثلاث ، كان المحور الثانى منها يفرض بداهة أداء " فريضة " امتلاك الأمة العربية لكل طاقاتها وإمكاناتها ومواردها .. وفى مقدمة ذلك قناة السويس .

وهكذا كانت القناة هى " فرس الرهان " الذى راهنت عليه كل أطراف المنافسات والمزاحمات والصراعات الإستعمارية .. التى دارت فى العالم بصفة عامة ، وفى المنطقة العربية والشرقين الأدنى والأوسط بصفة خاصة .. وأيضاً كانت فى نفس الوقت ، فرس الرهان الذى راهنت عليه كل القوى الوطنية والقومية ، على مدى المائة وثمانية وثلاثون عاماً التى انقضت منذ افتتاحها للملاحة الدولية .. وما زالت .

الفصل الثاني

مجرى للماء
وللحرب
وللحضارة

إن فكرة غزو مصر أقدم كثيراً من زمن نابليون وغزوه لمصر ، وتطلعه لحفر القناة ، حيث تحركت حملته من ميناء طولون الفرنسى يوم ١٩ مايو عام ١٧٩٨ لغزو مصر (**يوم ٢١ مايو ١٩٨٦ تم العثور أمام شاطىء العجمى بالأسكندرية على حطام السفينة " لاباتروبت " وهى سفينة القيادة للحملة**) .. ذلك أن " امتلاك " مصر ومنذ القدم ، كان أعلى الأهداف الإستراتيجية لكل من الإمبراطورية الإغريقية والإمبراطورية الرومانية ، تلك التى كانت مصر يوماً سلة غذائها .. وتركيز الإهتمام العالمى على مصر كان ينطلق من أنها تمتلك ثوابتاً لم تتوفر لغيرها .. فهى الأرض التى إضافة الى موقعها الذى يتوسط العالم براً وبحراً ويتحكم فيه ، قد شهدت أكبر وأعظم وأبقى حضارات البشر على الإطلاق ، بما فى ذلك حضارات هاتين الإمبراطوريتين .. ثم هى الأرض التى تربى وشب على ثراها نبى الله موسى ، وتلقى رسالته وكلم الله من فوق جبل فيها .. وهى الأرض التى لجأ إليها وقت الخطر عيسى عليه السلام وأمه مريم العذراء البتول ومعهما يوسف النجار ، حيث جالت وتنقلت واستقرت فيها العائلة المقدسة من أقصى الشمال الى الجنوب عند أسيوط فى " دير المحرق " حالياً .. أيضاً فإنها الأرض التى حضنت الدين الإسلامى ، ومنها انطلق وتمدد الى بقاع الأرض الأخرى .. أنه موقع خاص شديد الخصوصية على سطح الأرض ، توفر له عبر التاريخ ما لم يتوفر لموقع آخر ، وهو الذى حضن التاريخ منذ فجره الأول ، وحضنه التاريخ ، ودارت على أرضه وقائعه الكبرى .. وما زال .

وقبل الحملة " الصليبية " الأولى بقيادة لويس التاسع ، كانت قد سبقتها عام ١٢١٩ حملة " جان دى بريان " ملك القدس وأول فرنسى يغزو مصر باسم الصليب ، حيث تركته جيوش الملك

الكامل يحتل دمياط ويتوغل داخل الدلتا ، حتى إذا ما اقترب من القاهرة ، سحقته الجيوش المصرية سحقاً .

ورغم ذلك - يذكر الدكتور أحمد يوسف أحمد فى كتابه " المخطط السرى لغزو مصر " - فإن فكرة استرجاع القدس ، والقضاء على الإسلام ارتكازاً على احتلال مصر ، صار درساً مقرراً لكل مفكر استراتيجى فى الغرب . وهكذا كرر لويس التاسع المحاولة بعد ثلاثين عاماً فقط من فشل حملة " بريان " .. وقد لقى الملك الفرنسى المصير نفسه الذى لقيه سلفه ، بل أنه شخصياً أسر فى دمياط وسجن فى " دار بن لقمان " بالمنصورة ، قبل أن يفك أسره ويعود الى فرنسا .. ورغم ما جرى له فإن فكرة العودة الى مصر ظلت تسيطر عليه ، بل أنه أعد حملة " صليبية " جديدة على مصر ، كانت الثانية والأخيرة فى سلسلة الحملات الصليبية على الشرق ، الى أن توفى بالطاعون ومات فى تونس . وكان ذلك عاملاً مهماً فى إجهاض الحملة وعودتها قبل وصولها الى مصر .

وأدى الإزدهار التجارى والثقافى بين موانىء البحر الأبيض المتوسط ، الى زيادة التنافس الإستعمارى والسعى الى السيطرة ، مما دفع العثمانيون الى احتلال مصر عام ١٥١٧ .. وعندما اندلعت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، تحولت المنافسة الإستعمارية التقليدية بين انجلترا وفرنسا الى صراع ضار ، برزت فيه رغبة فرنسا فى قطع الطريق بين انجلترا وبين أهم مستعمراتها ، ومركز تجارتها ، ومصدر المواد الخام اللازمة لمصانعها ، وهى الهند .

(هذه هى الفكرة الشائعة تاريخياً .. فكرة أن فرنسا كانت تريد قطع الطريق بين انجلترا وبين الهند .. ولكن التفوق البحرى الحاسم لإنجلترا على فرنسا فى كل البحار يضعف هذه الفكرة وإن كان لا يلغيها ، باعتبار أن طبيعة الصراع بين الدولتين الإستعماريتين لم تكن لتترك مجالاً لأى منهما للنيل من الأخرى ، دون أن تخوض فيه ..

والحقيقة أن فرنسا بعد أن خسرت مستعمراتها عام ١٧٦٣ سعت الى إعادة إنشاء إمبراطورية جديدة ، وقد كانت تعانى من عجز شديد فى إنتاج الحبوب ، وهو وضع شديد الخطورة بالنسبة لها . وبالتالى بدأت فرنسا تتطلع الى احتلال مستعمرات تمدها بالحبوب المطلوبة .. إتساقاً مع الهدف الإستراتيجى الأعلى للظاهرة الإستعمارية برمتها منذ بدايتها حتى اليوم ، وهو نهب ثروات وإمكانات الشعوب الأخرى ..
وفى هذا السياق ، فقد رأى نابليون بونابارت ضرورة الحصول على هذه الحبوب من مصر ، خاصة وهو يعلم أن مصر كانت " سلة الغذاء " لروما القديمة .. ويعلم أن شحنات الحبوب كانت تنقل من الأسكندرية الى مارسيليا بانتظام لسد حاجة فرنسا منها .. وبعد فشل الغزو الفرنسى لمصر ، استمرت فرنسا فى السعى للإتجاه نفسه ، فكان غزو الجزائر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٣٠) إمتداداً لهذه السياسة ، ورغبة فى الوصول الى ذات الهدف) .

أيضاً .. فإن فكرة غزو مصر ليست فرنسية فقط ، لأن هناك مشروعاً روسياً آخر ، ومشروعاً يونانياً ، كان دافعهما الصراع العنيف مع الإمبراطورية العثمانية . وكانت فكرة غزو مصر هى قاعدة التفكير الإستراتيجى فى كل تلك المشاريع .. وهكذا لا تعود مشاريع غزو مصر الى نهاية القرن الثامن عشر بوصول الحملة الفرنسية الى مصر ، لأنها جاءت مبكرة قبل ذلك ، فى منتصف القرن السابع عشر .

بصفة عامة ، وانطلاقاً مما تقدم .. فقد كان الهدف المقصود تحقيقه من وراء شق قناة السويس ، هو رغبة فرنسا فى خلق " منفعة اتصال " عالمية استراتيجية عبر مصر ، واستخدامها فى تعزيز تواجدها فى الشرق على امتداده ، بالسيطرة على القناة وعلى مصر ، أو إعادة هذا التواجد الذى فقدته بعد فشل حملتها عام ١٧٩٨ وعودة نابليون الى باريس (وهو الذى كان يأمل فى نصر حاسم على بريطانيا عدو فرنسا الأكبر ، حتى قال عشية الحملة وهو يعلن أهدافها ويبررها " سنذبح بريطانيا فى مصر " وقال أيضاً " إن الإنجليز يرتعدون وتنخلع قلوبهم ، إذا رأوا فرنسا

تحتل مصر . ونحن بهذا الإحتلال نستطيع أن نبين لأوربا الطريق العملي لحرمان الإنجليز من الهند "، وقال ثالثاً " إن مصر هى أهم بلد فى العالم ") .. وهزيمة الأسطول الفرنسى أمام الأسطول الإنجليزى فى معركة " أبى قير البحرية " فى أوائل أغسطس ١٧٩٨ ، وما تلى ذلك من أحداث .. قادت فى النهاية الى خلع الوجود الفرنسى من الشرق ، وإحلال الوجود الإنجليزى مكانه .

وأيضاً .. كانت فرنسا ترغب فى إحكام قبضتها على خط اتصال بالغ الأهمية كهذا ، لتعزيز مكانتها العالمية وقدرتها التفاوضية مع الدول الإستعمارية الأخرى حين اقتسام المغانم ، أو توزيع حصيلة النهب الإستعمارى الذى كان قائماً على قدم وساق ، فى كل ركن من أركان العالم طالته أيدى الآلة الإستعمارية العالمية الجبارة والغاشمة .

المهم أن فرنسا من خلال رجلها فى مصر " فرديناند دى لسبس " استطاعت الحصول يوم ١٨٥٤/١١/٣٠ من الخديوى سعيد ، على امتياز شق القناة واستغلالها لمدة ٩٩ عاماً . وتم حفر القناة بأيدى الفلاحين المصريين وبسخرتهم .. وبدمائهم ، حيث قضى معظمهم أثناء الحفر كما ذكرنا من قبل .
وقد وردت فى هذا الفرمان بنود أعطت امتيازات لشركة لم تكن قد تأسست بعد ، والشركة ـ أى شركة ـ شخص معنوى ، لا يوجد إلا بعد أن يولد ويظهر بالطريقة التى رسمها القانون ، والشخص (الطبيعى أو المعنوى) الموجود فى عالم الغيب لا يستطيع أن يملك ولا تعطى له امتيازات . وهذا مما يجعل فرمان ١٨٥٤ لغواً ، وما كان ينبغى أن يعمل به ، فهو لم يخرج عن كونه مجرد وعد صدر " ممن لا يملك ، لمن لا يستحق " .

(أول من استخدم هذا التعبير ، كان جمال عبد الناصر فى رسالته الى الرئيس الأمريكى جون كيندى عام ١٩٦٢ ، وهو يصف " وعد بلفور " الذى منحته بريطانيا ـ التى لاتملك ـ الى الحركة الصهيونية العالمية ـ التى لا تستحق ـ بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين) .

ليس هـذا فقـط .. بـل إن الفـقرة الأولـى من البند التاسع عـشر مـن الفرمان الثانى (٥ يناير ١٨٥٦) تـنص عـلى أن والـى مصـر ، هـو الـذى يحـدد اسماء الأعـضاء المؤسـسين لـشركة قـناة الـسويس ، والـذين يحق لهم ولورثـتهم الحصول عـلى نسبة ١٠ % من صـافى الأرباح السنوية للشركة ، ويتصرفون فيها بـالبيع والـشراء والرهـن ، وهـو الذى يعينهم .. فـهل عينهم ؟! .

يقـول الـدكتور مـصطفى الحفنـاوى : " نحـن نـتحدى شـركة قـناة السويس أن تـقدم لنا كـشفاً يحمل توقيع الوالى سعـيد باشـا ، أو ورقـة رسمية من الحكومـة المصرية ، تعـين هـؤلاء الـذين يقبضون سـراً تـلك العشـرة فى المائة طوال تـلك السنين . ولا يوجد فـى محفوظـات الحكومة المصرية كلها ، شـىء يدل عـلى أسماء هـؤلاء المنـتفعيـن المجهوليـن . ولـم يعـلن دى لـسبس الثـرثار أسمائـهم ، ولـم يعـلن شارل رو الأب ، ولا شارل رو الإبن أسمـاء هـؤلاء " (!!) .

لقـد بلـغ الـهـوان وبلغـت الإهـانـة .. والإسـتهانة بـالوطن الـى هـذا الـمـدى ! .. أفـاق مغـامر مقـامر استعـمارى يـستولى عـلى عـقـل وإرادة حـاكم مـصر ، تـلك الـبلاد التـى كـان فيهـا قـانون وحكومـة ، وورق ، وكتابة وكتـبة ، وعـلوم الرياضيات والطب والهندسة ، وكـان فيها عـجلة وأسلحة للحرب ، وكـان فيهـا فن وفنـانون ونظـام للـرى .. منـذ سبعـة آلاف عـام . ثـم يحـصل منـه عـلى فـرمان بـاطل ، لا يساوى الورق الذى كتب عـليه .. ويفـتخر - فـى رسـالته الـى صـهـره فيكتـور دى لا مـال - بأنـه الـذى صـمم الفرمـان وصـاغ بـنوده وفـق الخطة التى وضعـها من قبـل ، وقـد منح الفرمان لشركة لم تكن قـد وجـدت شخصيتها الإعـتبارية لا بالقانون ولا بـالواقع .. ثـم هـو ذات الأفـاق الـذى يـستولى جهاراً نـهاراً عـلى ١٠ % مـن دخـل القـناة تحـت إسم وهـم اسـمه " الأعـضاء المؤسـسون للـشركة " ، بيـنما كانت مصر الدولة التى تجرى القـناة فـى أراضيها ، وحفرتـها بأيدى وبـدماء أبنائهـا ، تحـصل عـلى ١٥ % فـقـط مـن صـافى الأربـاح .. ورغـم ذلك فلا أحـداً - حاكمـاً أو حكومـة - يـسأله ، أو يلفت نظره ،

أو يستفسر منه عن هؤلاء المؤسسين ، ولا عن أسمائهم وعناوينهم ، ولا عن الدول التى ينتمون إليها ! .. وليس هناك سجل ولا ورقة واحدة لدى الحكومة المصرية ، تثبت تسلمهم لما أدعى دى لسبس أنهم كانوا يتقاضونه سنوياً .. (!!!) .

ثم تزداد علينا وطأة الهم الثقيل ، ويلمع فى عيوننا عجب ودهشة ، حين يأتى كاتب بحجم توفيق الحكيم ليحاكم جمال عبد الناصر - بعد أن رحل الى رحاب الله - فى كتابه " عودة الوعى " ، ويعتبر أن خطيئته الكبرى هى أنه أمم قناة السويس قبل موعد انتهاء مدة الإمتياز فى سنة ١٩٦٨(!؟) .. والحكيم هذا هو من أحرق كثيراً من البخور أمام مواكب عبد الناصر حين كان حياً .. وقوله هذا لا يفرق فى شيءً - فى رأينا - عن قول أحمد عبود " باشا " المليونير المصرى الأشهر يومئذ(خمسينات القرن العشرين) حين ذهب لمقابلة جمال عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة ، أثناء وقوع العدوان الرباعى على مصر (حيث نعتبر أمريكا شريكاً رابعاً) عام ١٩٥٦ وقال له : " ياجمال باشا ، إحنا مش قد الإنجليز والفرنسيين ، ولابد أن نسلم لهم ، لننقذ ما يمكن إنقاذه " .. فنهره عبد الناصر وطرده ، وأمر بإطلاق النار عليه إذا عاد مرة أخرى ليقول ما قال .

وقول " الحكيم " وقول عبود " باشا " .. لا يفرقان بدورهما - فى رأينا أيضاً - عما قاله ذلك الإستعمارى الفرنسى الفاجر " فريسنيه " رئيس وزراء فرنسا بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ، وفى محاولة منه لتخفيف حدة المعارضة والنقد لحكومتة ، فى الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) ، بشأن سبق انجلترا الى احتلال مصر قبل فرنسا ، والفوز بالموافقة على إعداد حملة يبعث بها الى مصر ، دفاعاً عن القناة ، وعدم ترك المجال لبريطانيا مرة ثانية .. قال : " إذا استولت إحدى الدول على قناة السويس ، فقد يلقى الشعب الفرنسى اللوم علينا بشدة ، بسبب عجزنا عن أن نقوم بما

هـو واجـب عـلينا ... وسـوف تـسألوننا - أعـضاء مجلس النـواب - يومـئـذ ، مـاذا فعـلتم بهـذه المصلحة الفرنـسية ، والمصلحة العالميـة التى تـشترك فـيها فرنـسا " .

إنــه يتحـدث عــن القـنـاة باعـتبارها أرضـاً فرنـسية ، سـوف يغـضب الشعـب الفرنـسى ونـوابه ، إذا تـقاعـست الحكومـة الفرنـسية فـى رد اعـتداء وقع عليها (!) .. فى حيـن أن القـناة أرض ومصلحة وملكية مصرية خالصة ، ومصلحة عالميـة تـشترك فـيها وتحميها مصر ، وهــى المسئولة دون غـيرها عـنها .. ولـيس لفرنـسا أو لأى دولـة أو قـوة كانـت أن تدعــى غـير ذلك .. وكـان هـذا هـو الوضـع القـانونى والمنطقى والشرعى الذى أعـاده الى الوجود ، والى مكانـه الصحيح ، قـرار " امتلاك " قـناة السويس الذى مثـل حجـر الزاويـة فى مجـد جمال عبد الناصر ومجد الأمة العـربية فى تاريخها الحديث .

عـمومـاً .. عـلى هـذه الخلفية الفكرية الإستعمارية ، لم تكـن بريطانيا لتسكت على خطة فرنسا للإنفراد بمصر .. فـقررت العمل فـوراً من أجـل تعـديل خريطـة السيطرة العالميـة لـصالحها ، وبـشكل حاسم .. هـذا الحسم الذى كان - من وجهة نظرها - لا يتـأتى إلا بإحكـام القبضة على مصر وعـلى القـناة معـاً . وقـد شرعـت فى هـذا منـذ اليوم الأول لإفـتـتاح القـناة . ومن ثم ، فإنه بعد ما لاحت لها إمكانيـة الإنقـضاض على مصر واقـتـناصها .. قـد تبدى لها أنه لم تعد هناك ضرورة تحـتم البـقاء الإستراتيجى فى مضيقى البوسفور والدردنيل ، خصوصاً فى وجـود عـدو قـريب ومتربص هـو روسيا .. وأن الأجـدى استراتيجياً هــو أن تكــون مــصر بموقعهــا وقــناتها ، وبمينــائى الأســكندرية وبورسعيد، بـديلاً استراتيجياً يفوق فـى أهـميته البوسفـور والـدردنيل بما لا يـقـارن .

وقـد افـتـتحـت القـناة للملاحـة رسمياً فى ١٧ نـوفمبر عــام ١٨٦٩ ، وأنشــأت فـرنسا من خـــلال " دى ليسبس " شـركة عـالـمية لادارة القـناة ، كانـت لفرنـسا اليـد الطـولى فـى توجيـه سياسـاتها وقراراتهـا

وحتى نظامها الادارى . ففى عام ١٨٦٩ كان أول مجلس لإدارة القناة يتكون من ٣٢ عضواً ، زادهم دى لسبس - بغير موافقة الحكومة المصرية - الى ٣٥ عضواً ، من بينهم اثنان وعشرون فرنسياً ، وثلاثة عشر من جنسيات مختلفة .. ولم يكن فيه مصرى واحد ! . ثم جعل العدد ٣٢ بينهم ٢١ فرنسياً وأحد عشر من جنسيات أخرى .. ولما خفض العدد الى ٢١ عضواً (١٨٧١) كان بينهم ١٧ فرنسياً و ٤ من جنسيات أخرى . ثم أصبح كل الأعضاء فرنسيون بعد ذلك فى عام ١٨٧٤ . وفى عام ١٨٨٣ مثلاً كان عدد المرشدين فى القناة ١١٧ مرشدا بينهم ثلاثة فقط انجليز والآخرون فرنسيون .

إلا أن التنافس الاستعمارى الضارى بين أكبر قوتين استعماريتين فى العالم آنذاك ، بريطانيا وفرنسا ، والذى استمر قرابة مائة عام متصلة ، قبل أن ينتهى عام ١٩٠٤ ، ذلك التنافس لم يكن ليسمح لأياً منهما بنرف التغاضى عن متابعة الآخر وملاحقته ومضايقته كلما وجد الى ذلك سبيلاً .. حتى لو لجأ الى الحرب لاقتناص مستعمرة جديدة ، أو مزاحمة منافسه فى مستعمرة يحتلها فعلا .

وقد اتضح لكل القوى المتصارعة فى العالم آنذاك ، أن مجرد شق القناة وافتتاحها رسميا للملاحة الدولية ، قد ترتب عليه نتائج محورية مباشرة وبالغة الأهمية ، فيما يتعلق باستراتيجيات السيطرة والنهب الاستعمارى .. فلقد ترتب على افتتاح القناة النتائج التالية :

١ - أعطت القناة للبحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية علاوة على الأهمية التجارية التى له ، فقد حولته من بحيرة مغلقة الى بحر مفتوح ، وجعلت منه مركزاً للدنيا ، تجارة وحضارة واتصال ومواصلات .

٢ ـ أعاد شق القناة استخدام البحر الأحمر ، أو كأنه أعاد اكتشافه . وأيضا جعل من القناة واسطة العقد التى أوصلت اثنين من أهم بحار الدنيا (الأحمر والأبيض المتوسط) ببعضهما لأول مرة فى التاريخ .. ومن ثم جعل من القناة قاعدة استراتيجية بحرية وأرضية " وجوية فيما بعد " تتوسط العالم، وتتحكم في أهم طرق المواصلات والإتصال فيه .

٣ ـ أعطت القناة لمصر أهمية دولية استراتيجية أضيفت الى أهمية موقعها الجغرافى وتأثيره فى علاقتها بالعالم ، وفى علاقة العالم بها ، أى أن مصر ـ بالقناة ـ امتلكت الى جانب الموقع المتميز ، أن أصبحت حلقة الوصل الطبيعية بين العالم الجديد(أوربا وأمريكا) المتطلع لافتراس الموارد والامكانات أينما وجدت ، وبين العالم القديم (آسيا وأفريقيا) الذى يمتلك القدر الأكبر من تلك الموارد والامكانات . فقد جعلت القناة بريطانيا مثلا ، على مرمى حجر من الهند ، منجمها الماسى ودرة تاجها الإمبراطورى ، وأهم مستعمراتها فى كل تاريخها الإستعمارى .

(يوم ١٠ مايو سنة ١٨٥٧ قامت فى مدينة دلهى الهندية انتفاضة تمرد شعبى ضد الإحتلال البريطانى ، قتل فيها ما يربو على الأربعة آلاف جندى بريطانى ، مما اضطر بريطانياً الى إرسال نجدات عسكرية الى الهند عبر مصر ـ وكانت القناة لم يتم حفرها آنذاك ـ لإخماد هذه الإنتفاضة .. ولم تستطع بريطانيا أن تسارع الى نجدة قواتها المحاصرة فى الهند ، إلا بعد مرور ثلاثة أشهر) .

الفصل الثالث

احتلال مصر والسيطرة على القناة

(لا يمكن المحافظة على النظام فى مصر ، إلا بتأديب أهلها بواسطة أستاذ أجنبى ، وبالكرباج الوطنى) .

(لورد دوفرين السياسى البريطانى الذى صاغ شريعة احتلال مصر ، وهو يهودى من عائلة هولندية)

كانت مصر على مر تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، تشغل موقع القلب فى التخطيط الإمبراطورى الإستعمارى للإحتلال والإستيطان والتوسع والسيطرة .. وفى وقت مبكر على قصة قناة السويس ، فإنها عقدت معاهدة يوم ٧ مارس عام ١٧٧٥ وقعها محمد بك أبو الذهب القائد المملوكى فى مصر ، والحاكم الإنجليزى لإقليم البنغال وارن هيستنسر بهدف تأمين التجارة الإنجليزية من وإلى الهند. وجاء عقد المعاهدة فى إطار جهود انجلترا لحماية تجارتها الى أسواق الشرق عبر مصر . وهو ما يشير الى إرهاصات مبكرة للإهتمام بموقع مصر كمعبر سريع بالمقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح .. ومن ثم ، التهافت عليها من جانب الرأسماليات الأوربية المتنافسة على استعمار أماكن تواجد المواد الخام اللازمة لصناعاتها ، وأيضاً الأسواق المحتملة لتصريف ما تنتجه هذه الصناعات .

بعد ذلك بعشر سنوات .. وتحديداً فى ٩ يناير ١٧٨٥ تعقد فرنسا معاهدة مماثلة مع حاكم مملوكى آخر هو مراد بك ، الذى تعهد بتأمين مرور التجارة الفرنسية العابرة فى الأراضى المصرية .

وتمر ثلاثة عشر سنة لتأتى الحملة الفرنسية كعرض عسكرى لهذا التنافس الإستعمارى ، حيث قدم " تاليران " وزير خارجية فرنسا يوم ١٤ فبراير ١٧٩٨ تقريراً مطولاً الى حكومته ، يؤكد فيه أن الفرصة سانحة لإرسال حملة لإحتلال مصر ، ثم تحدث عن موقع

مصر الجغرافى الذى يتوسط تجارة العالم ، وتحدث عما تنتجه مصر من الحبوب والخضر والأرز والصوف والكركم والسكر ، وكيف أن هذه المحاصيل هى أحد أسباب التهافت الإستعمارى على مصر ، بسبب وفرتها ، وشدة حاجة أوربا لها .. كما تحدث التقرير عن أن تجارة الهند ستهجر فى وقت قريب طريق رأس الرجاء الصالح الطويل ، وستتحول الى طريق السويس . وأن فرنسا - باحتلالها مصر - سوف تغنم تحصيل الإيرادات الوفيرة المتوقعة من الجمارك .. كما تحدث عن أن قوة المماليك أضعف من أن تواجه الجيش الفرنسى بأسلحته الحديثة ، وأنهم لن يعطوا السلاح للمصريين، خوفاً من توجيهه إليهم نتيجة المظالم التى يعانى منها المصريون تحت حكمهم .

وقد تصدى الشعب المصرى للحملة بقوة وبكل ما لديه من إمكانات، وقام بثورتين ضدها ، كماتصددت لها انجلترا أيضاً .. حتى اضطرت فرنسا الى الإنسحاب فى ١٨٠١ بينما واصلت بريطانيا تسللها البطىء ، مع لف خيوطها بخبث حول مصر .. مدفوعة بمصالحها الإقتصادية التى أخذت فى الإتساع ، حتى تمكنت من احتلالها فى عام ١٨٨٢ .

على أرضية التنافس الإستعمارى هذا .. كان الفكر السياسى الاستراتيجى لبريطانيا قد استقر على ضرورة اقتناص القناة من فرنسا ، ومن ثم اقتناص مصر وإحكام القبضة عليهما معاً . باعتبار أن هذا الفكر لم يكن - على الإطلاق - ليفصل بين مسألة احتلال مصر ، وبين مسألة امتلاك قناة السويس . فلكى تحكم انجلترا قبضتها على مصر ، كان لزاماً عليها أن تحكم قبضتها على القناة والعكس صحيح تماماً ، كما قال ساليسبرى رئيس وزرائها . ومن ثم شرعت فى تنفيذ ذلك .. وفى يوم ٩ يوليو ١٨٨٢ وصل الى مشارف الأسكندرية " الأسطول الإقليمى الإنجليزى " وهو الأسطول المعد دائماً لحماية الجزر البريطانية

ذاتها ، بحيث لم يكن ليغادر شواطئها إلا فى الأحداث الكبرى .. وقد كان ضرب الأسكندرية مقرراً من جانب الحكومة البريطانية قبل صدور التعليمات للأسطول بالإبحار إليها .

ولم تتردد بريطانيا فى افتعال ثلاثة أسباب واهية لتبرير احتلالها لمصر فى ١١ يوليو عام ١٨٨٢ . تمثلت فى الأسباب المعلنة الآتية :

١ ـ حماية الخديوى توفيق الذى طلب تدخلها ضد تمرد فى الجيش .

٢ـ حماية المصالح الأوربية (الرعايا الأوربيين وممتلكاتهم) .

٣ـ سحق عصيان عسكرى فى الجيش المصرى (ثورة عرابى).

ولم تنس بريطانيا أن تؤكد أن بقاء قواتها فى مصر ، سوف لن يتجاوز أياماً قليلة .. ويذكر الدكتور محمد على الغتيت فى كتابه " الشرق والغرب ـ من الحروب الصليبية الى حرب السويس " ما صرح به " وودستون " فى أكتوبر ١٨٨٢ ، بأنه " ليس فى نية انجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة " .. ونفى أن يكون لبلاده أية رغبة أو حاجة لبسط سيادتها أو ضمها (مصر) الى ممتلكاتها ، ولكنها ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين (!!) .

كما صرح " تشمبرلين " بأن حكومته لا تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر ، إذ أنه " لا ريب فى أن انجلترا ستجلو عن مصر ، وأنها لا ترغب فى مصر ، سوى كفالة الأمن والسعادة والإستقلال لهذا البلد " .

وأيضاً ـ وللتمويه ـ فقد تضمنت التعليمات التى زود بها لورد " جرانفيل " وزير خارجية بريطانيا مبعوثه الى مصر لورد " دوفرين " ما يلى :

" إن نجاح العمليات العسكرية التى قامت بها حكومة صاحبة الجلالة الملكة (إحتلال مصر) ، قد مكنت انجلترا من الحصول على مركز من مراكز السلطة ، وما يقابلها من مسئولية أزاء نظام الحكم

المقبل فى مصر . إن حكومة صاحبة الجلالة تود أن يدوم الإحتلال لأقصر مدة ممكنة ... " .

لكن هذه التصريحات وغيرها ، لم تغير من الواقع على الأرض شيئاً .. فقد كانت انجلترا منذ احتلالها لمصر يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ وحتى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى وحدها المسيطرة فى مصر ، والسفير البريطانى هو الحاكم الفعلى لها ، إذ لم يكن أى خديوى أو سلطان أو ملك فى مصر طوال مدة الإحتلال تلك ، إلا رمزاً لا أكثر . بل لم يكن أياً من هؤلاء يملك من أمر نفسه شيئاً .. وكانت السيطرة والسلطان للجيش البريطانى الذى يتمركز فى قاعدة قناة السويس ، ويتحكم من موقعه هذا فى الشرق الأوسط كله وبداهة فى مصر كلها .. وكانت قرارات وتعليمات هذا الجيش - حتى اليومية منها - فى مصر قانوناً ملزماً .. كما أن الواقع على الأرض قد أثبت أيضاً أن تلك "الأيام القليلة " التى ادعت بريطانيا أن قواتها التى احتلت مصر ستنسحب بعدها ، قد امتدت الى اثنين وسبعين عاما .. وقد عبر ذلك - تاريخياً - عن فجر استعمارى بين .
والثابت أن بريطانيا قد بيتت نيتها للغزو ، وأعدت الخطط لإفتعال وقائع تبرره ، وكلفت قنصلها العام فى الأسكندرية بتدبير تلك الوقائع ومتابعتها عن قرب .. فكان هو الذى دبر واقعة قتل المالطى فى الأسكندرية يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ ، أى قبل الغزو بشهر ، وذلك على النحو الذى ورد فى رسالة " صابونجى باشا " يوم ٣ يوليو ١٨٨٢ الى " ألفريد بلنت " الإنجليزى والصديق المقرب من عرابى ، ومحاميه فيما بعد .. وقد ورد نص الرسالة كاملاً فى كتاب " التاريخ السرى لإحتلال انجلترا مصر " الذى كتبة بلنت " وراجعه ووافق على ما فيه محمد عبده " .. جاء فيها :
" وقد أبديت فى خطابك الأخير رغبتك فى أن تسمع منى بياناً عن الشغب الذى حصل فى الأسكندرية يوم ١١ يونيو ... أكتب اليك وصفها كما سمعته من الضباط المصريين والأوربيين ، ثم كما سمعته من الباشا (عرابى) نفسه ثلاث مرات ، ثم مرة أخرى فى ليلة أمس . فى يوم الأحد ١١ يونيو طعن مالطى مكارياً (خبازاً)

فخر فى الحال قتيلاً ، فلم يصبر الوطنيون المشاهدون للحالة حتى تحضر الشرطة ، بل هجموا على المالطى وقتلوه فوق الحمار ، وإذ ذاك شرعت الجالية المالطية فى اطلاق الرصاص من النوافذ ، وكانت قد تسلحت من قبل ، فأحدث هذا اضطراباً عاماً بين الجماهير التى تجمعت فى الميدان ، ومن ثم امتد العراك الى أجزاء عديدة من المدينة ، واستمر الى الساعة السادسة ، أى نحو خمس ساعات ، حتى حضرت الشرطة والجنود ليفرقوا المتشاجرين ... لما فرقت الشرطة الجماهير وجدوا عند باب القنصلية عربة فيها أربع وعشرون بندقية ليستخدمها المالطيون ، وقد أخبرنى عرابى باشا فى ليلة أمس أن لجنة التحقيق أثبتت أن المشاجرة كانت مدبرة ، وذلك أنه فى صباح يوم الأحد الذى وقعت فيه الحادثة أخبر ايطالى يشغل وظيفة كونستابل فى البوليس المصرى ، كونستابلاً آخر من رفاقه أنه ستحدث مشاجرة خطيرة فى اليوم نفسه ، وانه خير لهما أن يهربا ، وقد اختفيا بالفعل وهما الآن فى ايطاليا . والجرائد لا تكتم سر المسألة وتصرح بأن القنصل البريطانى فى الأسكندرية هو الذى دبر المشاجرة وأعدها لأغراض سياسية ... ويقول عرابى باشا أن الجو السياسى معتم ، وربما أنذر بعواصف أشد ، وأن الحرب أقرب من السلم ... ويستعد للحرب الجنود والفلاحون والبدو جميعاً ... وإذا قامت الحرب فستخرب مصر تماماً ، وستغرق الأسكندرية ومديريتان معها ، وستدمر القناة الى الأبد بمياه البحر ... وستكون حرب اليأس ، ولن يسلم المصريين حتى يضحوا بكل نفيس .. ويدلنى ما أسمعه وما أراه على أنهم أعدوا العدد لكى يجعلوا من الحرب فى مصر ثورة عامة يقوم بها المسلمون فى آسيا وأفريقيا " .

(يقابل ذلك الفجر الإستعمارى البريطانى البين ، ويتطابق معه فجر استعمارى أمريكى بين آخر ، تمثل فى تبرير الإغارة على العراق بدعوى إعادة الحرية والديمقراطية لأهله ، وأن ذلك سيتحقق باحتلال " مؤقت " .. فإذا بها تدمره كاملاً ، قبل أن تقسمه الى أشلاء هزيلة وتابعة ، وحتى الآن فما زالت أيديها الملطخة بدماء الملايين من أبنائه ، قابضة على عنقه وقابضة على بتروله !!)

وكـان للسياسيين الإنجليز فـى مصـر وعملائـهـم ، أن يروجـوا لفكـرة " الإحتلال المؤقت " من جهة .. وأن يبرروا للرأى العام فى مصر ذلك الإحـتلال مـن جهـة ثانيـة . ومـن ثـم وفـى هـذا السياق ، نـشرت صحيفة الأهرام يـوم ١٣ نـوفمبر سـنة ١٨٨٢ مقـالاً تحريـضياً ضـد عرابى وأنصاره جـاء فيـه :

" تـلك كانـت حالـة عرابـى وأنـصاره ... فلـم تكـن غـايتهم أن يخـدموا مصر ويحسنوا أحوالها لأن ذلك فوق طاقتهم ، ولا يعرفون إليه سبيلاً . بل قصدوا أن يسلبوا ثروتها ، ويظلموا بنيها ، ويدمروا عـمارتها . ولا غـرو فهم قـد نموا من القبـائح والمظـالم والرشـوة وبئـس الـداء الفصل لصحة الأمـة . ولما كانت روح الحريـة تأبى الظلم والجور ، وكان للعدالة أنصار ، وللحقيقة أبطال ، فقد سخرت العناية لكبح ذلك العاصى (عرابى) رجال الإنجليز . فقاوموا جنده ، وردوا كيده الى نحره ، علـى حين اتهمهم (عرابـى اتهم الإنجليز) باغـتيال البلاد . وكيف يكون ذلك ونحن نعلم فى الإنجليز ما نعلم من روح الحريـة والأمانة والإستقامة والصدق . فـقـد صـرح مستر جلادستون مراراً بقوله : ليس قصدنا الإستيلاء على البلاد ، بل إعادة السلام وإثبات مصر للمصريين فالخديوى سيدها وواليها ، بل هـى هـو ، وهـو هـى .. وأن مستر جلادستون لمن الصادقين ... " .

ونحـن نـرى أن تـلك كلمـات لا يخطها إلا قلم عـميل متدن ورخيص وخائن ، خصوصاً حين تـتـم مقارنتها بكلمات أخـرى قالها راندولف تشرشل - وهو والد ونستون تشرشل الذى هوأكبر استعمارى فـى كل التـاريخ البريطـانى بعد الملكـة فيكتوريـا - فـى بيـان رسمى ألقـاه فـى مجلس العموم تعليقاً على غـزو مصـر :

" ... فـلا يمكـن لأى إنسان أن ينكـر أن عرابـى كـان زعيمـاً لأمتـه ، يعـبر عـما تعانيـه مـن آلام ، وأن الحركـة التمرديـة التـى قامـت فـى مصر لم تكن إلا كفاح شعب يائـس ... " .

إن كلمـات هـذا الرجـل قـد صـنفت كاتـب مقـال " الأهـرام " وأمثالـه بوضوح قاطع ، حين نصت على " ولا يمكـن لأى إنسان أن ينكـر " ، ومن ثـم فـإن من أنكر فقد خرج من فصيلة البشـر ودخل الى فصـائل الحيوانات .

وقد كان للخيانة والغدر المبيتين لمصر وجه آخر أشد بشاعة ، وأكثر انحطاطاً .. فقبل أن يوجه " الأميرال سيمور " قائد الأسطول البريطاني إنذاره الى القائد العسكرى لحامية الأسكندرية صبيحة يوم ١٠ يوليو ١٨٨٢ بتسليم المدينة وتحصيناته العسكرية إليه وإلا قصفها من البحر .. قبل ذلك كان السفير البريطاني فى الآستانة قد أبلغ الباب العالى ، أن " درويش باشا " مبعوث الباب العالى فى مصر أبلغه بأنه فى حالة قيام الأسطول الإنجليزى بضرب الأسكندرية ، فسيقوم هو (مبعوث الباب العالى) والخديوى توفيق (حاكم مصر) بإصدار أوامرهما الى السلطات المحلية بعدم مقاومة الإنجليز (!!) .

لم يكن مقال " الأهرام " إذاً ، هو فقط ما تقيأ تدنياً وخيانة وعمالة .. ولكن حاكم مصر (توفيق) وممثل الإمبراطورية العثمانية فيها (درويش) .. كانا أدنى وأحط من ذلك بكثير .

فى كتابه السابق الإشارة إليه ، يقول الأستاذ محمد على الغتيت : " لم يكن أمام مصر إلا أن تختار واحداً من اثنين : إما أن تخضع وأن تسلم الأسكندرية الى الأميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزى .. وإما أن تعرض الأسكندرية جوهرة البحر الأبيض لمدافع الأسطول لتحويلها الى كومة من الرماد .. وعلى الرغم من هذا الفارق الهائل بين الإختيارين ، فقد اختارت مصر المقاومة " .

عود الى بريطانيا والقناة ..

كان الربط والإرتباط بين احتلال مصر وبين قناة السويس واضحاً كل الوضوح . وقد عبرت عنه مذكرة الحكومة البريطانية الموجهة الى الدول يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ التى تضمنت :

" ... رغبة بريطانيا العظمى هى أن تستمر الملاحة عبر قناة السويس حرة وبلا قيد أو شرط ... وأن تحترم مصر التعهدات الدولية ، وأن تنال المصالح الإنجليزية التجارية والإقتصادية الحماية المناسبة ، ولا يغمط حقها وكرامتها ، وهى مطالب يؤيدها مبدأ يطبق لا فى مصر وحدها ، ولكنه مبدأ أساسى لحماية مصالحنا

فى سائر أنحاء العالم ، فالسياسة التى تلتزمها الحكومة الإنجليزية واحدة لا تتغير " .

وإضافة الى النتائج التى ترتبت على شق القناة والتى تحدثنا عنها .. والتى فتحت الشهية الاستعمارية لبريطانيا ، تأتى الأسباب التالية دوافعاً قوية مضافة لتبرير استمرار الاحتلال البريطانى لمصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٥٤ :

- تأمين الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، بجعل موانىء مصر المطلة عليه قواعداً لأسطولها وملاجئاً ومخازن إمداد وتموين . يقول تايلور فى كتابه " الصراع من أجل السيادة فى أوربا " : " ... واهتم البريطانيون بتوضيح أنهم بدفاعهم عن مصالحهم الخاصة ، فانهم بذلك يخدمون مصالح باقى الأطراف . وأن بريطانيا هى المنتدبة من كل أوربا لحكم مصر " . ويقول دوفرين فى تقرير له : "... إلا أن مصر ستكون معرضة لقيام بعض الثورات التى تصطبغ بالصبغة الدينية ، ومثل هذه الثورات يجب القضاء عليها فى المهد قبل استفحالها وازدياد خطورتها " (!!) .

(وهو نفس منطوق " الحرب الإستباقية " الذى قدمته أمريكا للرأى العام العالمى - الى جانب أمور أخرى وبتعديل يتناسب مع الزمن - مبرراً للهجوم البربرى على أفغانستان عام ٢٠٠٢ ، ثم على العراق عام ٢٠٠٣ !!) .

- محاولة احتواء المنطقة بما عرف رسمياً باسم " اتفاقات حوض البحر المتوسط " .

(وهو نفس المنطوق الذى صاغ به الصهيونى شيمون بيريز مشروع " الشرق أوسطية " بعد أكثر من مائة عام على " اتفاقات حوض البحر المتوسط ") !! .

- نقل مركز الثقل السياسى والعسكرى لبريطانيا من مضيقى " البوسفور " و " الدردنيل " بتركيا الى الاسكندرية وبورسعيد بمصر .. للأسباب الآتية :

أولاً : البوسفور والدردنيل :

كان الصراع محتدما بين انجلترا وتركيا من جهة ، وبين روسيا من جهة أخرى . وبصفة خاصة بين انجلترا وبين روسيا ، فى محاولة كل منهما للحصول على أكبر نصيب من إرث الامبراطورية العثمانية المتهالكة ، بالسيطرة على أملاكها .
اضافة الى أن لروسيا وطوال تاريخها مطلب يحكم استراتيجيتها العسكرية ، خصوصاً فى الشق البحرى منها ، وهو " الوصول الى المياه الدافئة " أى مياه البحر الأبيض المتوسط ، الذى لا يمكن الوصول اليه من روسيا ، أو من هذا البحر نفسه إليها ، الا عبر مضيقى البوسفور والدردنيل فى تركيا .. الأمر الذى كانت بريطانيا تحاول حرمان روسيا من الحصول عليه من خلال علاقتها بتركيا .
الغريب .. أن تركيا طلبت حتى تساند انجلترا ضد روسيا ، أن تحتل هى (تركيا) مصر وقناة السويس ، وأن تطلق يدها فى بلغاريا ، وأن تحصل على ٢٥ مليون جنيها استرلينيا سنويا ، مقابل تلك المساعدة .

(وهى تقريباً - وبتعديل يتناسب مع الزمن والجغرافيا والأطراف الأخرى - نفس مطالبها من أمريكا كى تساعدها فى هجمتها البربرية على العراق بعد ما يقارب المائة وعشرون عاما .. فلقد طلبت مبلغاً من المال ، وأن تطلق يدها فى شمال العراق ، للقضاء على الأكراد المتمركزون هناك من حزب العمال الكردى / التركى الذى يضرب فى تركيا ، ثم يهرب للإحتماء داخل الجبال الوعرة فى إقليم كردستان العراق ، من ناحية .. ثم الإستيلاء على أو المشاركة فى بحيرات البترول التى يعوم فوقها الشمال العراقى خاصة منطقة كركوك ، من جهة ثانية) ..

ولكن بريطانيا رفضت المطالب التركية مستغلة احتياج تركيا لها لحمايتها من روسيا ..

(وهو نفس موقف أمريكا تجاه تركيا ، حيث رفضت الأولى مطالب الثانية ثمناً للمساعدة فى الإغارة على العراق ، مستغلة احتياج

تركيا لموافقتها " أمريكا " حتى تصبح " تركيا " عضواً فى الإتحاد الأوربى) .

وقد قال وزير خارجية بريطانيا يومها : " ان تركيا لن تدخل الحرب ، لكنها ستسمح لسفننا بالمرور الآمن عبر المضايق " .

(وهو ذات موقف تركيا حين الإغارة على العراق ، التى رغم رفض أمريكا دفع الثمن الذى طلبته للمساعدة فى الهجوم الأمريكى على العراق ، إلا أنها عادت وقبلت أن تلعب دوراً أساسياً فى الحرب ، بالسماح للطائرات الأمريكية والبريطانية باستخدام القواعد والمطارات العسكرية التركية فى الوثوب الى العراق وتدميره !!)

ثانياً : الأسكندرية وبورسعيد :

الاسكندرية أكبر موانىء البحر الأبيض المتوسط ، ومياهه الأعمق ، لذلك يستقبل السفن ذات الغاطس العميق .. ونشاطه التجارى كبير (٢مليون طن سنويا ـ عام ١٨٨٢ ـ نصفها بريطانى) .. وهو ميناء يسهل الدفاع عنه ، وله مأوى ، وبه ـ فى ذلك الوقت ـ ثلاث أحواض جافة لاصلاح السفن ، وبه مستودعات تموين وتخزين . وكلها عناصر تفضيل فارقة لميناء عن ميناء آخر ، فى ذلك الزمان .. وحتى اليوم .

وبورسعيد .. هى رأس القناة المواجه للبحر المتوسط وأوربا. وبوابتها الى آسيا وأفريقيا ، ونقطة المنتصف بين ساحلى سيناء والدلتا المصرية على البحر المتوسط . و تلك كلها ـ فى ذلك الزمن وحتى اليوم أيضاً ـ كانت المواقع الأهم على سطح الكرة الأرضية كلها . إضافة الى ذلك .. فقد كانت هناك رغبة مشتعلة لدى بريطانيا ، فى أن تسبق فرنسا أو أيا من الدول الكبرى الأخرى ، الى احتلال المنطقة التى مركزها قناة السويس ، وقد أحاطت الوقائع التالية بتلك الرغبة .. أو هى التى أشعلتها :

ـ يقول الكاتب الألمانى بول روباخ فى كتابه " سكة حديد بغداد " : " ان خط حديد بغداد فى غاية الأهمية ، وله خطورته على الامبراطورية البريطانية . فإنه يمكن مهاجمة انجلترا

واصابتها بشدة براً من أوربا ، عن طريق مكان واحد فقط هو مصر . وأن فقدان انجلترا لمصر ، معناه ليس فقط فقدان سيطرتها على قناة السويس وطرق مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى ، ولكن أيضا من المحتمل فقدانها لممتلكاتها فى الهند ووسط وشرق أفريقيا ، وبالتالى تقلص تمددها الإستعمارى " .

- ويقول ملنر وهو سياسى انجليزى : " إن مصر هى مركز العالم ، والطريق الرئيسى للدول ... والبلد الذى أصبح خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر اقطاعية أوربية ، عاش فيها آلاف الأوربيين مع الملايين من رؤوس أموالهم ، وكان كل ذلك معرض للضياع .. وباعتبار انجلترا أكبر الدول استخداما للقناة ، لذلك كانت أكثرها اهتماما بمصر والقناة ، فأنقذت مصر من الافلاس والفوضى والاضطراب ، وقامت بحفظ الأمن وحماية أرواح المسيحيين وممتلكاتهم .. ولأنه لو لم تتدخل انجلترا ونجحت الثورة العرابية ، فإنى - ملنر - أعتقد أن هذه الثورة قوة تخريبية ... وأن بريطانيا بعملها هذا ، هى دولة خيرة لأنها تعمل من أجل مصر " (!!) .

(نفس المنطوق الذى يكاد أن يتشابه فى الكلمات ، مع منطوق أمريكا عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وتمهيداً للإغارة على أفغانستان عام ٢٠٠١ وعلى العراق عام ٢٠٠٣ وادعائها الكاذب أنها دولة خيرة تقود " محور الخير " ضد " محور الشر " فى العالم ، وترغب فى إقامة الديمقراطية ، وتحرير الشعبين ومساعدتهما على التقدم .. رغم أنه الى اليوم ، لا يستطيع أحد فى العالم كله - من غير الإدارة الأمريكية وأجهزتها الأمنية - أن يجيب على هذا السؤال : من الذى استطاع أن يحصل على أربع طائرات مدنية أمريكية ، يقودها أربعة لابد أن يكونوا من أكثر الطيارين المدنيين أو الحربيين فى العالم كفاءة ، حيث صدموا بطائرتين - فى مقتل - أعلى مبنيين فى نيويورك ، وهما مبنى " مركزالتجارة العالمى " وبناية " الإمباير ستيت " الى حد الإنهيار لكامل . فى حين ضربت الطائرة الثالثة مقر وزارة الدفاع الأمريكية " لبنتاجون " ودمرت مبنى المكاتب الرئيسية فيه ، والرابعة سقطت فى نسلفانيا قبل أن تطال شيئاً .. ولم يعن - أبداً - إتخاذ أمريكا من تلك

الأحداث مبرراً لبدء الإغارة على أفغانستان ، أن ذلك المبرر كان صحيحاً .. تماماً كما اكتشف العالم أن إتخاذها من مبرر امتلاك العراق " أسلحة دمار شامل " للإغارة عليه ، لم يكن إلا مبرراً كاذباً ، ولا أساس له من الصحة .. وقد أثبتت الأحداث والوقائع والوثائق الأمريكية والبريطانية فيما بعد زيف هذين المبررين .. ويقول الكاتب الأمريكى فيتيسواران الذى لا يمكن أن يكون متعاطفاً مع صدام حسين ، بل هو متجن عليه : " ... أن الندرة المستقبلية للنفط ، عند اقترانها بعدم الإستقرار الذى يميز الأنظمة العربية غير الديمقراطية ، ستؤدى الى ارتفاع حاد فى أسعار الهيدروكربونات على مدى العشرين عاماً القادمة . وسيؤدى الطلب الشره على النفط فى العالم النامى الى زيادة الأوضاع سوءاً .. إن كل هذا سيؤدى الى الفوضى ما لم تتخذ الحكومات الغربية " إجراءات قاسية " لدعم استقلال الطاقة ... وعلى الرغم من أن بوش قد أصر على أنه ضغط من أجل الإطاحة بصدام فقط بسبب المخاوف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، فإن أحداً لم تفته ملاحظة أن العراق لديه مخزون هائل من النفط ، وهو أكبر احتياطيات البترول التقليدى فى العالم ، مع استثناء المملكة العربية السعودية ... وإذا قامت حكومة ما بعد صدام برفع انتاج العراق النفطى الى مستوى يتوافق مع مخزونه ، فإن هذه الدولة يمكنها أن تصبح قوة رئيسية فى أسواق النفط العالمية) .

- ويقول " ما كينزى والاس " فى تبرير بقاء قوات الاحتلال البريطانى لمصر " اذا انسحبت قواتنا فإنه لن يتسنى لنا التدخل ثانية منفردين ، لأن فرنسا لن ترتكب ثانية تلك الغلطة بالسماح لنا بالتدخل بمفردنا . وهو الأمر الذى ظلت فرنسا تندم عليه " .

- ويقول " تيودور هرتزل " مؤسس الحركة الصهيونية العالمية ، فى رسالة منه الى ساليسبرى رئيس وزراء بريطانيا يصف قناة السويس : " ذلك الشريط الوضاء من المياه الذى يمتد الى ما لا نهاية . وهو عمل ضخم يضارع أثر الأكروبوليس باليونان " .
(فى الخامس من أغسطس سنة ١٨٨٢ رست فى ميناء يافا السفينة " أصلان " تحمل أول المهاجرين من اليهود ، من حركة " بيلو " الصهيونية الى فلسطين . كانوا ثلاثة عشر رجلا

وامــرأة واحـدة ، وقبل ذلك بأربعـة وعـشرين يوماً فـقط .. كان قـد وقع الاحتلال البريطانى على مصر !؟) .

ـ السيطرة عـلى القـناة وعـلى مصر جعـل بريطانيـا تتطـلع للسيطرة على أفريقيا بحجة حماية حوض نهر النيـل ، حسب رأى " كرومر " الذى كان يرى أن أى قوة تسيطر عـلى منابع النيـل ، إنـما تسيطر عـلى مـصـر .. وفى هـذا الصدد ، فـإنه قـبل حـفر القـناة كانت تـسعـة أعـشار أفريقـيا تحكم بواسطة أفريقيين ، وبعـد حـفر القـناة بثلاثيـن عـاما ، عـكست النسبة تماماً لصالح بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الأخـرى (!) .

كما أن بريطانيا ـ تحديدا ـ قد أقامت امبراطوريتها بعد شق القـناة ، عـلى ثلاث محاور : كلكتا فى الهـند ، والقاهـرة فى مـصـر ، والكـاب فى جنوب أفريقـيا .. وكـان الفـضـل فى إنـشـاء هـذه الامبراطورية الأرضية للقوة البحـرية . فقد اخـترق هـذا السلاح (القناة) الى تلك الجزيرة القارية (أفريقيا) قلب العـالم القـديم .. وربـط هـذا الخـط الملاحى (القـناة) المحيطيـن العظيميـن ببعـضهما .. وكانت ملكية بريطانيا لهذه القنطرة ، قد أجـبـرت كل الأعـداء عـلى القيام بالدوران فى دائرة ضخـمة حـول رأس الرجـاء الصالح . أما هـى .. فقد نقـلت رأس الرجـاء الصالح الى رأس البحر المتوسط عن طريق القـناة .. ولصالحـها فقط .

(يـورد الدكتور محمد السيد سليم مقارنـة مأخوذة من الجـدول الرسمى للبحرية الفرنسية ، تقول : إن سفن البضائع ذات السرعـة المعتادة كانت تقطع المسافة من مرسيليا الى هونج كونج فى ستة وسبعون يوماً إلا ربعاً عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وفى سبعـة وأربعون يوماً عن طريق قناة السويس .. ومن مرسيليا الى بومباى فى اثـنان وستون يومـاً ونصف عـن الطريق الأول ، وفى سبعـة وعشرون يـوماً عن طريـق القـناة .. ومن مرسيليا الى تمتـاف فى جزيرة مدغشقر فى سبعة وأربعون يوماً وربع عن الطريق الأول وفى ثلاثون يوماً وربع عن الطريق الثانى) ..

ولقد كان رجال المال والأعمال الانجليز ، من المحرضين الأساسيين على فكرة ضم مصر الى بريطانيا من أجل استثماراتهم . وهكذا ارتبط الفكر التجارى الصناعى الرأسمالى الإستعمارى ، بالفكر الحربى العدوانى الإستعمارى أيضاً فى منظومة متكاملة ، تحقق فى النهاية العدوان بالقوة - أرضاً أو جواً أو بحراً - لنهب الموارد من ناحية ، وفتح الأسواق من ناحية أخرى .

بصفة عامة .. فإن الحكومة البريطانية استطاعت أن تحقق هدفها باحتلال مصر عسكرياً ضماناً لسيطرتها على قناة السويس دون منازع .. وهذا النجاح قد ارتكز على إقناع الرأى العام العالمى والبريطانى بمدى خطورة الأزمة المصرية ، لذلك عمدت الحكومة البريطانية الى تعبئة صحافتها فى حملة تهدف الى التلويح دائماً بخطر " التعصب الإسلامى " فى مصر ، كما دأبت الصحافة البريطانية الى التنديد بخطر القومية العربية ، وما قد يترتب على قيامها من خطر يهدد الإمبراطورية البريطانية (!!) .

إلا أن شرائح كبيرة من الرأى العام العالمى والبريطانى ، كانت تعلم زيف هذه الحجج التى ارتكزت عليها خطة غزو مصر واحتلال قناة السويس . ففى مجلس العموم البريطانى ، وخلال جلسة ٢٧ يوليو ١٨٨٢ أى بعد الإحتلال بستة عشر يوماً ، استنكر بعض النواب العدوان على مصر ، ووصفوه بأنه جريمة دولية تنطوى على الوحشية ، كما استقال " جون برايت " من منصبه احتجاجاً على هذا العدوان ، ووصفه بأنه انتهاك لأحكام القانون الدولى ، وليس له سند قانونى . وقدم عمال بريطانيا احتجاجاً الى الحكومة على إثر ضرب مدينة الأسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى صباح يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ . وانتقد بشدة لورد راندولف تشرشل العدوان قائلاً :

" لقد كان المصريون على وشك النجاح فى ثورتهم(ثورة عرابى) ولكن من المؤسف ، بل مما يعاب علينا ، أن رئيس وزراء بريطانيا

العظمى (جلادستون) دفع بأسطوله وبجيوشه ، فهاجمت بلادهم ودمرت مدنهم وخربت ديارهم وقتلت الآلاف منهم ، ودفع بكل سلطاته وبكل ثقله ضد هذا الشعب المقاتل .. كل ذلك بسبب لا مسوغ لـه من الأخلاق ولا المعاهدات الدولية ... فلا يمكن لأى إنسان أن ينكر أن عرابى كان زعيماً لأمته ، يعبر عما تعانيه من الام ، وأن الحركة التمردية التى قامت فى مصر لم تكن إلا كفاح شعب يائس ... إن الحكومة منذ بدء الأزمة المصرية حتى نهايتها ، درجت على تزويد مجلس العموم بمعلومات غير صحيحة :

الأكذوبة الأولى .. لقد قيل أن الحركة التى قامت فى مصر لا تعدو أن تكون غزواً عسكرياً ، وتلك كانت أكذوبة . فلا يعن لأى إنسان أن ينكر أن عرابى كان زعيما قومياً ..

والأكذوبة الثانية .. قيل لكم بأن الأسطول البريطانى بميناء الأسكندرية ، كان معرضاً لأشد أنواع الخطر والتهديد ، وتلك أكذوبة أخرى ..

والأكذوبة الثالثة .. قيل أن قناة السويس تتعرض لخطر يهدد حرية الملاحة ، وتلك كانت أكذوبة ، فقناة السويس لم تتعرض أطلاقاً للخطر " .(**هذا الخطر المدعى ، كان يتمثل فى وجود ٦٠٠ جندى مصرى غرب مدينة بورسعيد بقيادة الضابط الشاعر محمود سامى البارودى) .**

رغم ذلك ، فإن فريقاً من الرأى العام البريطانى والوزراء ، كان يرى " ضم مصر الى الممتلكات البريطانية " .. وأن الحكومة البريطانية أخذت بنصيحة المستشار الألمانى " بسمارك " وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسية فى أوربا ، وهذه النصيحة، هى أن تستمر بريطانيا فى احتلال مصر .

المهم والملفت للنظر .. هو وضوح وثبات النسق الفكرى الإستراتيجى وأيضاً التكتيكى للظاهرة الإستعمارية . ذلك الثبات الذى منح " ثباتاً " لسلوكها وحججها ودعاويها حين العدوان ، فى كل الحالات والمراحل ، ومهما طال أو تغير الزمن .. المضمون

ثابت لم يتغير ، وحتى الشكل لم يصبه من تغيير سوى الأسماء والأماكن . فبعد مائة وواحد وعشرين عاماً من تقديم مبررات كاذبة وفاجرة لاحتلال مصر .. ألقيت أمام الرأى العام العالمى بصفة عامة ، وفى أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة ، مبررات أكثر كذباً وأكثر فجوراً ، لاحتلال العراق ، وتدميره ، وقتل أبنائه ، ونهب ثرواته وأهمها البترول على مدار الساعة ، جهاراً نهاراً .. ووقف الرئيس الأمريكى " جورج بوش " ورئيس الوزراء البريطانى " تونى بلير " فى الأمم المتحدة ، وأمام المجالس النيابية فى بلديهما ، عشية الإغارة البربرية ، يروجان لواحدة من أكبر الأكاذيب فى التاريخ .. وهى أن العراق يمتلك ترسانة من " أسلحة الدمار الشامل " التى تهدد الغرب " حامى الحرية " ، ويتعين احتلاله لتدمير تلك الأسلحة ..

وجلس وزير الخارجية الأمريكى " كولن باول " أمام مجلس الأمن الدولى ، عشية الإغارة على العراق ، يعرض صوراً لمواقع فى العراق ، ويدعى كذباً وبملىء فمه أنها مليئة بأسلحة الدمار الشامل .. ثم تبين حجم الكذبة ومدى فجورها ، يوم أن تراجع مخترعوها عنها ، وانقلب عليهم الرأى العام الذى ضللوه ، إن فى بلادهم أو على مستوى العالم كله .

لكن كل ذلك حدث بعد أن تمت الإغارة ، وأتت الجريمة أكلها .. وبعد أن شهد العالم فى بداية القرن الواحد والعشرون ، عودة جديدة وثابتة للقدم الإستعمارية الثقيلة والقذرة .. والفاجرة . تماماً كما كان حال تلك القدم طوال تاريخها كله ، أى منذ ما لا يقل عن ثلاثة آلاف عام مضت .

ولم تنس بريطانيا أن تعلن بعد دخول القوات البريطانية القاهرة فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٢ ، " أن الجلاء يتم عن مصر حينما نوقن بأن الإصلاحات التى نقوم بها ، قد ثبتت أصولها ، وأصبحت فى مأمن من العبث " .. وهى نفس العبارات والكلمات والأحرف

تقريباً ، التى لم تتوقف أمريكا يوماً عن ترديدها ، فيما يتعلق بموعد خروجها من كل من العراق وأفغانستان .

تشابه آخر مذهل .. يقول الدكتور عبد الرؤوف أحمد عمرو ، إن لورد دوفرين بعث بتقرير الى وزير الخارجية البريطانى يوم ٦ فبراير ١٨٨٣ ، حاول فيه أن " يمنطق " سياسة حكومته فى مصر ، ويدافع عن أعمالها العدوانية التى اقترفتها إبان حوادث الإحتلال بقوله : " لقد داهمت مصر أحداث ، وقد بذلنا ما فى وسعنا لدفعها ، وهذه الأحداث (الثورة العرابية) اضطرتنا الى دخول البلاد منفردين ... ويحق على الدول الأوربية ومصر أن تشكرنا ، وأن يطلب منا أن يكون هذا التدخل من أجل إنقاذ مصر من الفوضى ، والعمل على منع حدوثها فى المستقبل " .

(قبل ذلك بحوالى نصف قرن ـ كما يورد الأستاذ محمد على الغتيت فى كتابه المشار إليه سابقاً : " كان الإنجليزى لورد بالمرستون أحد الآباء التاريخيين للظاهرة الإستعمارية يرى " أن استعمار انجلترا لأى بلد آخر إنما هو حق ، بل هو حق لهذا البلد على انجلترا ، وأنه عمل لا يتسم إطلاقاً بالعدوان " .. وكان يرى أن من حق الشعب الإنجليزى أن " يؤمن ـ فى عمق ـ بحقه الطبيعى فى السيادة دون سائر الشعوب ، ويؤمن بتفوقه وسموه على جميع الأمم " ... وفى سبيل تحقيق ذلك داس كل القيم ووطئت قدماه كل المثل ... وتجاهل القانون الدولى ، واحتقر نصوصه ، وأغفل المبادىء الإنسانية .)

ويضيف الدكتور عمرو : " ولقد كانت الغايه ... هى إضعاف مصر ، وسحق الروح الوطنية فيها ، والقبض على الجيش والبوليس، ومحو شخصيتها ومركزها الدولى بالتصرف فى شئونها الخارجية ، والسيطرة على شئونها الداخلية ... " .
وهو نفس التبرير الأمريكى البريطانى للإغارة على العراق ، وإدامة احتلاله .. بحجة منح العراقيين الحرية ، وإقامة الديمقراطية ، بدلاً من " ديكتاتورية " نظام البعث .. وعلينا أن نلاحظ عبارة " والعمل على منع حدوثها فى المستقبل " . إن هذه

العبارة هى شريعة الإحتلال الدائم ، لأن المحتل وحده هو الذى يقرر مدى الفوضى التى يفترضها ، ووقت انتهائها ، وما هى الإجراءات التى تكفل " منع حدوثها فى المستقبل " .. كما أن الغاية الكبرى من احتلال العراق ، هى ذات الغاية الكبرى التى كانت من احتلال مصر قبل مائة وعشرون عاماً (!) .. إضعاف العراق ، وسحق الروح الوطنية فيه ، وتفكيك الجيش والبوليس والإعلام ، ومحو شخصيته ، ومركزه الدولى بالتصرف فى شئونه الخارجية ، والسيطرة على شئونه الداخلية .. ومنع خطر " إسلامى " محتمل !! .

وقد أصبحت الحكومة المصرية بعد الاحتلال تحت الرقابة البريطانية المشددة ، بحيث إذا رفض أى وزير أو موظف مصرى النصائح البريطانية أو امتنع عن تنفيذها ، فعليه أن يستقيل . ويعلق لورد ملنر على تعبير النصائح البريطانية بقوله " ان النصيحة لا تجوز من رجل مسلح يحتل أرضك ، إنما هى فى الحقيقة أمر " .

وحين طلبت الحكومة المصرية تحديد حجم القوات البريطانية فى القناة بعدد ٢٠٠٠ جندى بدلا من ٤٠٠٠ لتقليل العبء المالى على الحكومة المصرية .. فإن بريطانيا ألزمتها بدفع نفقات قوات الاحتلال التى بلغت يومذاك ١٦٠٠٠٠ ألف جنيها استرلينيا سنويا ، وأيضاً أصدرت الحكومة المصرية - برغبة بريطانية - مرسوما فى ١٨٨٣/١/٤ بالغاء الرقابة الثنائية (بريطانيا وفرنسا) وتعيين " كولفن " مستشارا ماليا انجليزيا بدلاً من هذاالنظام ، وأصبح المستشار المالى يمثل بالتدريج حجر الزاوية فى النفوذ البريطانى على الحكومة المصرية . وسرعان ما نما نفوذه وأصبح له مقعد فى مجلس الوزراء ، بدون حق التصويت ، ولكن بسند أقوى من ذلك ، تمثل فى القاعدة التى وضعتها بريطانيا (!) والتى تنص على " عدم اتخاذ أى قرار مالى الا بموافقة المستشار المالى الذى هو كولفن .. والمعروف أن أى

قرار لأى مجلس وزراء فى أى دولة ، لا بد أن يترجم فى النهاية الى قرار بتكلفة مالية ، بما فى ذلك - أو فى مقدمة ذلك - قرارات الحرب .. وقرارات التنمية !! .

كما صدر مرسوم فى ١٨٨٣/١/١٦ قبل أن يكمل الاحتلال سنته الأولى - بتعيين " وود " - وهو أحد قواد الحملة الأولى التى احتلت مصر - قائداً عاما للجيش المصرى ورئيسا للأركان .. وصار ذلك تقليداً .. ففى خمسينات القرن العشرين عين الملك حسين ملك الأردن السابق ، الجنرال الإنجليزى " جلوب " قائداً عاماً للجيش العربى فى الأردن ، وفى بدايات القرن الواحد والعشرين أصبح الجنرال الأمريكى " بريمر " حاكماً للعراق الذى تم احتلاله فى أبريل ٢٠٠٣ ، بل وهو الذى أصدر ما يسمى بـ " قانون إدارة الدولة العراقية " الذى أرسى بمقتضاه كل القواعد التى تجعل من العراق الكبير والغنى ، ضيعة أمريكية محتلة ، كل ما فيها ومن فيها مسخر لخدمة المصالح السياسية والإقتصادية والعسكرية للدولة الغازية وحلفائها ، وفى مقدمة هذا الكل حفنة من العملاء ، رضعوا لبن ذلك العدو وتمتعوا بذهبه ، لما يقارب الأربعين عاماً ، قبل مجيئهم على مقدمة دباباته للإغارة على الوطن فوق جثث الشعب العراقى ، و فوق حقوقه ومستقبله ..

(وسوف يمهد ذلك القانون - فيما بعد - لتقسيم العراق على أساس عرقى ومذهبى .. وبترولى ، الى ثلاث دول ، واحدة كردية فى الشمال ، تمت إقامتها فعلاً ، حيث لها رئيس وبرلمان مستقل مدته أربع سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٩ ، بينما الرئيس والبرلمان والحكومة المركزية فى بغداد مدة كل منهم سنتان تنتهى فى عام ٢٠٠٧ ، كما أن لها علم خاص وقوات خاصة .. وثانية شيعية فى الجنوب ، وثالثة سنية فى الوسط) .

وقد أخبر ساليسبرى ملكة بريطانيا عام ١٨٨٨ " أن فرنسا أصبحت وما زالت وستبقى أكبر خطر على بريطانيا ، وأن الحل الوحيد هو البقاء فى مصر لحماية قناة السويس " .
إن الاحتلال قد خطط له من قبل حدوث أياً من الأسباب الثلاث الشكلية التى أعلنتها بريطانيا ذريعة له .. حيث استطاع ولسلى وساليسبرى الحصول على جزيرة قبرص عام ١٨٧٨ تحت ذريعة البقاء قريبا من المضايق .. ومن قناة السويس ! .
(وهذا وضع مشابه حتى فى التفاصيل فيما يتعلق بالتخطيط للإغارة الأمريكية على العراق ، حيث كان مبيتاً لها قبل أحداث ١١سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وقبل أن يسمع العالم بإسم " بن لادن " وغيره بستة عشر سنة كاملة .. فقد أعلن جون هارنجتون وزيرالطاقة الأمريكى السابق ، عام ١٩٨٧ " إن العراق يعوم فى الحقيقة على بحيرة من النفط ، وأن احتياطياته ربما تفوق الإحتياطيات السعودية الضخمة التى تبلغ نحو ربع الإحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط ، وأنه بحلول عام ٢٠١٧ فقد لا يكون فى العالم دولاً تنتج النفط سوى العراق والسعودية وإيران وفنزويلا ") .

وفى سياق إضعاف مصر ، لإمكان إحكام السيطرة عليها .. فقد قامت بريطانيا بإلغاء البحرية المصرية .. **(تماماً كما ألغت أمريكا الجيش العراقى ووزارتى الدفاع والإعلام فور احتلالها بغداد فى أبريل ٢٠٠١) .**
.. لأن مصر - من وجهة النظر البريطانية - بموقعها الجغرافى المتميز وشواطئها الممتدة الطويلة ، تستطيع الحصول على مكانة بحرية مرموقة ، خاصة بعد شق القناة . كما تم إلغاء الاسطول التجارى المصرى ، وبيعت بواخر شركة " البوستة الخديوية " لشركة بريطانية ، وتم إحلال الفنيين والضباط الأجانب محل نظرائهم المصريين . للتخلص من الطبقة البحرية المصرية حتى لو كانت تجارية ، وأيضا قامت بريطانيا بإلغاء الترسانة البحرية بالاسكندرية .
فوق ذلك .. فقد ألزمت بريطانيا الحكومة المصرية بدفع تعويضات لأعضاء الجاليات الأجنبية الذين ادعوا أنهم

تضرروا من قصف السفن الحربية البريطانية لمدينة الاسكندرية (!!) .. وقد حدثت عمليات غش ونصب وتلفيق وادعاء من الأجانب للحصول على تعويضات وهمية عن أضرار لم تحدث ، وقد بلغت قيمة تلك التعويضات الوهمية ٤,٥ مليون جنيها إسترلينياً عام ١٨٨٢ (!) .

قدر كبير وخطير من العبث ومن اللامعقول لا يحتمل .. حين تقصف البوارج الحربية البريطانية مدينة الأسكندرية من البحر ، فتدمروتقتل وتخرب العمران .. ثم يكون على الحكومة المصرية أن تدفع تعويضات عن أضرار وهمية للرعايا الأجانب ومنهم البريطانيين .. ثم تتجرع تلك الحكومة مع مواطنيها الإهانة والذل والإنصياع لأمر المحتل .. إضافة الى خسارة وطنية أخرى لحقت بمصر فى تلك الفترة ، تمثلت فى وفاة ما يقارب المائة ألف مواطن مصرى ، نتيجة تفشى وباء الكوليرا بسبب " وقاد " احدى السفن البريطانية القادمة من الهند (التى كانت مستعمرة بريطانية) الذى نزل ببورسعيد (مستعمرة بريطانية أخرى) ومنها الى دمياط ، فنشر الوباء الذى هو أصلا سريع الانتشار .

أسباب أخرى لتمسك بريطانيا بالقناة :

- كان ملاك السفن الانجليز يدفعون أربعة أخماس إيرادات القناة ، وقد اعتبرت بريطانيا أن هذه المبالغ ثروة من حقها وحق مواطنيها ، وينبغى وهى تحتل مصر ، ألا يستفيد منها غير الحكومة البريطانية (!) .
- بالتواطؤ مع بريطانيا تمكنت ايطاليا من احتلال ميناء " مصوع " بأريتريا ، ثم الانطلاق منه الى التوسع الاستعمارى داخل أفريقيا .. وذلك حين عبر القناة ١٥٢٨٧ جنديا ايطاليا يوم ١٨٨٥/٢/٥ فى طريقهم لاحتلال الميناء الأريترى الذى كان وقتها تابعا لأثيوبيا .

بصفة عامة .. فإنه مما يلفت النظر فى مسألة ادراك بريطانيا لأهمية مصر و قناة السويس ، ومن ثم الاستماتة فى التمسك

بهما .. أنه رغم وقوفها الى جانب تركيا (الدولة العثمانية) فى صراعها مع روسيا . ورغم أنها صاحبة " وعد بلفور " للحركة الصهيونية العالمية بإقامة " وطن قومى لليهود " فى فلسطين العربية وطرد وابادة الشعب العربى فيها ، أو كما قال تيودور هيرتزل فى مذكراته : " نريد فلسطين ، خالية من سكانها " .
ورغم أن الموسوعة البريطانية تصف وعد بلفور بأنه " محاولة من جانب بريطانيا لإسكان اليهود الذين تشدهم اليها أقوى الروابط والمصالح فى فلسطين ، ليتولوا حماية مداخل قناة السويس والطريق الى الهند " .
رغم ذلك .. فإنها لم تسمح للأولى (الدولة العثمانية) بسلخ سيناء عن مصر عام ١٨٩٢ وذلك لتضمن بقاء حدود الدولة العثمانية الى الحافة الشرقية للقناة فى يدها . كما لم تسمح للثانية (الحركة الصهيونية) عام ١٩٠٢ بالاستقرار فى شبه جزيرة سيناء واتخاذ القناة الحد الغربى لمستعمرتهم .

وهكذا .. فقد كانت بريطانيا تريد الاستحواذ على مصر وعلى القناة استحواذاً مطلقاً وكاملاً .. بدون أى شريك مهما كانت الأسباب ، وقد قال ساليسبرى لسفير فرنسا فى لندن دى كورسيل فى خريف ١٨٩٦ يصف اللورد " كرومر " رجل بريطانيا القوى فى المنطقة ، والذى ينحدر من أسرة يهودية هولندية : " إذا كان العالم قد تساقط حوله ، ولم يبق سوى مصر وحدها، فإن لورد كرومر لا يبغى أكثر من ذلك " .. وأيضا رفض رجل بريطانيا القوى فى المنطقة ، فكرة تدويل قناة السويس . حيث لم يكن وارداً فى الفكر الإستراتيجى البريطانى من الأساس ، أن يشارك أحد بريطانيا فى القناة تحت أى ظرف أو تحت أى مسمى .. حتى لو خاضت حرباً فى سبيل ذلك .

الفصل الرابع

وآخرون أيضاً

بطبيعة الأمور .. فإن إدراك فرنسا لأهمية القناة ، لم يكن بأقل من إدراك انجلترا لتلك الأهمية . بل إنه من الناحية التاريخية ، فإن الأولى هى التى سبقت الثانية فى اكتشاف أهمية قناة السويس، وأهمية مصر ، وأهمية موقعها .

وفى هذا السياق فقد اقترح مهندس الرى الفرنسى Victor Prompt الذى عمل فى خدمة الحكومة المصرية - وفى مجال المنافسة الاستعمارية المشتعلة بين فرنسا وبريطانيا ، وبعد احتلال الأخيرة لمصر- اقترح إنشاء خزان على النيل الأبيض بالسودان بهدف " تخريب مصر ، إما بالجفاف ، وإما بإغراقها بفيضان مفاجىء للضغط على بريطانيا لاعادة فتح " المسألة المصرية " مع فرنسا للتفاوض حول مصر .. أى محاولة خلق فرصة جديدة لأن تشارك فرنسا فى عملية التهام الكعكة المصرية ! ..

وفى سبيل استمرار الضغط الفرنسى على مصر بالتلويح بورقة مياه النيل القادمة عبر السودان ، قال نفس الرجل : " إن مصر بدون السودان لا تساوى شيئا .. كما أن ملكية مصر بدون قناة السويس لا تساوى شيئا " .

القناة وسيناء :

من المعروف والمؤكد أن تربة شبه جزيرة سيناء غنية بمصادر الطاقة والثروة الطبيعية ، مثل البترول والفحم والغاز الطبيعى والفوسفات والمنجنيز ، والأحجار الكريمة وأبرزها الفيروز .. إضافة الى أن تلامسها مع البحرين الكبيرين الأبيض والأحمر وقناة السويس ، مما جعل منها ومن شواطئها مزارات سياحية هامة .. هذ الى جانب الأهمية

الدينية والأثرية لسيناء ، حيث بها جبل الطور الذى كلم الله موسى من فوقه .. كما أنها كانت الممر الذى اخترقته العائلة المقدسة (السيدة مريم العذراء ووليدها عيسى عليه السلام ويوسف النجار) حين قدومها الى مصر هرباً من اضطهاد اليهود والرومان فى فلسطين .. كما أن بها عدة مزارات مسيحية هامة فى مقدمتها دير سانت كاترين " بسيناء .
إن هذا التفرد قد جعل سيناء محط أنظار وأطماع كل الدول والقوى المهتمة بالمسألة المصرية قديماً وحديثاً ، وعلى وجه الخصوص تلك المهتمة بالمسألة المصرية بما فيها مسألة قناة السويس ، اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر على الأقل .

قبل شق القناة كان الدفاع عن مصر يتركز فى برزخ السويس .. والجيوش الغازية لم تكن تواجه بحاميات إلا فى مدينة بيلوز (تل الفرما) التى تقع حالياً جنوب شرق بورسعيد على بعد ثلاثة كيلومترات من البحر . وبعد شق القناة .. أصبح الدفاع عن مصر يبدأ من حدود سيناء الشرقية ، أى حدودها مع فلسطين . وهكذا أعطت قناة السويس أهمية استراتيجية مضافة لشبه جزيرة سيناء .. وجعلتها خط الدفاع الأول والعميق عن مصر وعن القناة فى نفس الوقت .

وللدلالة على إدراك بريطانيا لأهمية شبه جزيرة سيناء .. فإنه عند وفاة الخديوى توفيق المفاجئة فى ١٨٩٢/١/٧ ، لم يكن ابنه الخديوى عباس الثانى قد بلغ سن الرشد (١٨ عاما) . وكان كرومر يخشى أن تنتهز تركيا فرصة ذلك " الفراغ الدستورى " فى السلطة لتحقق مكاسباً من وراء هذا الوضع . فادعى - بناء على نصيحة من أحد أتباعه - بأن الفتى قد بلغ سن الرشد بالتقويم الهجرى ، وطلب من السلطان اصدار فرمان تولية عباس .. فأصدر السلطان الفرمان بتوليته محل أبيه ، ثمناً أو فى

مقابل فرمان آخر أصدره فى نفس الوقت بسلخ سيناء عن مصر .. إلا أن كرومر رفض هذا الأمر وقاومه بشدة ، ونجح نجاحاً كاملاً فى أن يمنع تحققه .

أيضاً قاوم كرومر (**المندوب السامى البريطانى السابق فى مصر ، والذى حكمها من موقعه هذا زهاء ربع قرن ، وحدثت مذبحة " دنشواى " فى عهده ، وأقيل بعدها ، ومات يوم ٢٩ يناير ١٩١٧ عن ٧٦ عاماً**) لصالح بريطانيا ، أطماع الحركة الصهيونية فى سيناء ، ليس من باب معاداتها ، وإنما من باب تغليب المصلحة البريطانية العليا خاصة لو كانت استراتيجية ، على ما عداها .. فقد كان هرتزل يرى أن شبه جزيرة سيناء هى أنسب مكان للدولة اليهودية " فهى التى ستصبح مركزاً لشبكة الخطوط الجديدة فى العالم .. وتحل محل قناة السويس كهمزة وصل طبيعية بين آسيا وأوربا وأفريقيا .. وتستقطب فيها خطوط البريد وحركة الركاب، وتصبح القناة مفتوحة فقط للسفن الجوالة وسفن البضائع العامة " .

(كتب الصهيونى لورنس أوليفانت عام ١٨٨٤ مقترحاً انشاء قناة اسرائيلية من حيفا الى العقبة ، وأن ذلك سوف يحطم قناة السويس . وتكررت هذه الفكرة بمقترحات مشابهة سنوات ١٨٨٧ و١٩٢٣ و١٩٦٧ .. وكلها فشلت) .

وكتب هرتزل مذكرة الى لانزون وزير خارجية بريطانيا فى ١٩٠٢/١٠/٢٤ يقول فيها : " تمتلك بريطانيا الآن فى جنوب شرقى المتوسط مقاطعة خالية من السكان هى المنطقة الساحلية المؤلفة من العريش وشبه جزيرة سيناء ، هذه المنطقة يمكن أن تصبح ملجئاً ووطناً لليهود ، إذا سمحت انجلترا بإقامة مستعمرة لهم هناك " .. وكان الهدف الأساسى الخفى لهرتزل هو أن تكون تلك المستعمرة بجوار القناة ، بل ملاصقة لها ! . ووافقت بريطانيا ووصلت بالفعل بعثة فنية صهيونية الى مصر يوم ١٩٠٣/١/٣١ ثم توجهت الى سيناء . وكتبت بعد زيارتها تقريراً

مزوراً استهدفت منه التقليل من أهمية موارد الطبيعية فى سيناء وصعوبة العيش فيها ، بدليل قلة عدد سكانها وغير ذلك ، حتى لا تغالى بريطانيا فيما تطلبه ثمنا لتوطين اليهود بها .. وكان من ضمن ما احتواه التقرير :

أولاً : إدعت البعثة أن سكان سيناء ١٦٠٠٠ نسمة فقط فى حين كان عددهم ٤٨٠٠٠ ألفا ، ومفهوم أن تقليل العدد يوحى بتقليل أهمية المكان ، ومن ثم تقليل الثمن .

ثانيا : لم يذكر التقرير شيئا عن المواردالطبيعية فى سيناء مثل المعادن والفحم الفوسفات والمنجنيز ، والفيروز (وبعد ذلك البترول) ، وغير ذلك .

ثالثا : إدعت البعثة أن الزراعة غير ممكنة إلا فى المناطق التى تسقط عليها الأمطار . لذلك اقترحت أن يتم توصيل مياه النيل الى سيناء عبر صحارات أسفل قناة السويس ..

(وهو ذات المشروع الذى تم تنفيذه فى عهد أنور السادات باسم " ترعة السلام " التى نقلت مياه النيل العذبة الى سيناء عبر صحارات أسفل قناة السويس لأول مرة فى التاريخ . وقد هللت اسرائيل لهذا المشروع .. باعتبار أن الفكر الإستراتيجى الصهيونى ، يعتبر شبه جزيرة سيناء كلها جزء من أرض اسرائيل الموعودة التى تتمدد " من الفرات الى النيل " ، إضافة الى أن هذا الفكر يرحب بقيام مصر بتعمير سيناء وزراعتها ، لأن ذلك لو تم .. فإما أن يجعل مصر تحجم عن مهاجمة اسرائيل عبر سيناء المأهولة حتى لا يتم تدمير ما قد تم تعميره .. وإما أن يجعل سيناء العامرة بالزراعة والصناعة والبشر ، صيداً سهلاً للجيش الإسرائيلى ، الذى سوف لا يحتاج إلا لإجتياز خط الحدود فقط ، ليضع أقدامه فوق أرض سيناء بما ومن فيها .. أو على الأقل ـ فى حال استيلائه عليها ـ فإنه بذلك يكون قد امتلك ورقة ضغط فاعلة فى أى مفاوضات بشأن التخلى عنها . وقد تجلى ذلك ، خلال مفاوضات الكيلو ١٠١ بين مصر واسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كانت إسرائيل تتفاوض ، وهى تحتل سيناء كلها أرضاً وبشراً وموارد ، وقد حصلت هى وأمريكا نتيجة

التفاوض بتلك الوضعية على أكثر مما كانا يطمحان إليه ، وعبر كيسنجر عن ذلك حين قال : " ليس الغريب ما منحنا إياه أنور السادات ، لكن الغريب هو أنه لم يطلب ثمنا لما منحنا إياه ") .

رابعا : حددت البعثة حدود سيناء بالبحر الأبيض المتوسط شمالا ، ومرتفعات التيه جنوباً ، والحدود التركية (حدود الشام) شرقا ، وقناة السويس غربا .

وقد حرص التقرير على أن يذكر أن الأعمال الأولية (البنية الأساسية) يجب أن يقوم بها الفلاحون المصريون ، بدعوى أنهم أكثر تأقلماً على المناخ .. وربما كان فى ذهن الذين كتبوا التقرير إعادة ظروف حفر القناة وسخرة المصريين فى حفرها ، وامكانية تكرار ذلك بتسخيرهم لتعمير سيناء لحساب الحركة الصهيونية العالمية (!!) .

إن الحركة الصهيونية العالمية ، قد وضعت شبه جزيرة سيناء ، كأحد المفاصل الأساسية فى خطتها ، ليس لسلب فلسطين وطرد أهلها والإستيطان فيها فقط .. وإنما للسيطرة على قناة السويس بالوقوف على شاطئها الشرقى واعتباره حدوداً " مؤقتة " مع مصر ، ثم ترقب ما تحمله الأيام لصالحها بعد ذلك . ثم عزل مصر عن الولايات العثمانية فى غرب آسيا ، إضافة الى هدف إضعاف الدولة العثمانية خدمة لبريطانيا .. ومن ثم كان عليها أن تصنع " سبيكة " فكرية ودعائية تبرر ما تخطط له . وتكونت السبيكة من خليط متقلب وغائم من الأحلام الدينية والتاريخية ، ومن الأهداف الإستراتيجية ، والضرورات السياسية ، والمصالح الإقتصادية ، وأغراض التحالف مع المنظومة الإستعمارية الإمبريالية العالمية ، والإستفادة منها .

وفى هذا السياق ، فقد سبق مشروع هرتزل مشروع " بول فريدمان " وهو يهودى ألمانى ، حاول خلال الفترة من ١٨٩١ الى ١٩١٢ ، بل نظم محاولة عسكرية لإقامة مستوطنة يهودية فى " أرض مدين "

، فى المنطقة الساحلية الواقعة فى الشمال الغربى من شبه الجزيرة العربية ، التى تتاخم حدودها مدينة العقبة ، وتمتد جنوباً حتى ميناء " الوجه " .. وكان فى ذلك متأثراً ـ كما يذكر الدكتور صبرى أحمد العدل فى كتابه " سيناء فى التاريخ الحديث " بمشروع لورانس أوليفانت صاحب فكرة إنشاء قناة من العقبة الى حيفا ـ كما تقدم ـ وإقامة دولة يهودية فى أرض مدين .. وكان فريدمان يعتقد أيضاً بأن قيام دولة يهودية فى هذه المنطقة سيوفر لليهود إمكانيات اقتصادية هائلة تزخر بها المنطقة ، تعينهم فيما بعد على مد نفوذهم الى فلسطين والبلاد المجاورة بسهولة فائقة .. وقد فشل هذا المشروع أيضاً حيث رفضته كل من مصر والدولة العثمانية وبريطانيا .
كما أعقب مشروع هرتزل ، مشروع ثالث عرف بإسم " مشروع كنزفيتش " وهو يهودى بريطانى . وقد حاول خلال الفترة من ١٩٠٨ الى ١٩١٢ البدء فى خطة إقامة وطن قومى لليهود عن طريق شراء الأراضى القريبة من فلسطين على الحدود المصرية ، والبدء بمنطقة " رفح " تحديداً .. إلا أن هذا المشروع قد لقى مصير مشروعى فريدمان وهرتزل ، إذ لم تكن بريطانيا لتسمح بأن يقترب غيرها من القناة ، مهما كانت الأسباب والمبررات .

ويعلق أرسكين تشيلدرز على " السبيكة " الدعائية التى حرصت الحركة الصهيونية العالمية على " سبكها " وترويجها فيقول :
" فهناك أولاً تأثير الذكريات الدينية الغامضة عن " أرض إسرائيل " فى عقول زعماء اسرائيل من أمثال بن جوريون ، وتضم سيناء عدداً من الرموز المهمة عند اليهود ، وبينها الجبل (جبل موسى) الذى يعتبر محور التاريخ اليهودى ومنبعه ، وليس ثمة شك فى وجود قوة جاذبة ضخمة تجذب الصهيونيين الى هذا الموقع " .

وقد تضمن الأمر الذى أصدرته اسرائيل الى قواتها التى هاجمت سيناء فى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ : " حصر جيش النيل فى بلاده " ، وتحدث بن جوريون عن أهداف الحملة ، فذكر أن من بينها " تحرير هذا الجزء من الوطن من احتلال الغزاة " ...

ويـقول فـي مـستهل عـام ١٩٥١ " إن اسـرائيل دولـة لا تحـدد شخصيتها بأرضها ولا بشعبها ، فقد أقيمت فقط على جزء ليس إلا من أرض اسرائيل " .. وقـد تـضمن الكـتاب " الـسنوى لإسرائيل " عام ١٩٥٥ " إن خلق الدولة الجديدة لا ينتقص بأى حال من الأحوال من أرض اسرائيل التاريخية " .

وتجدر الإشـارة الى أن بداية هذه الأطماع اليهودية فى سيناء ـ كما يذكر الدكتور صبرى أحمد العدل فى كتابه " سيناء فى التاريخ الحديث " ـ عقب فتح السلطان سليم الأول لمصر ، الذى أصدر سنة ١٥١٧ فرماناً يقضى بعدم السماح لليهود بالهجرة الى سيناء . كما أصدر السلطان سليمان القانونى سنة ١٥٢٠ فرماناً لاحقاً يؤكد فيه ما جاء فى الفرمان الذى أصدره والده .

وعـقب وفـاة الـسلطان سليمان القـانونى ، تـولى الحكم سـلاطين ضعـاف، فاستـغل اليهود ضعفهم ، وبـدأوا يهاجرون فـى موجات متتالية ومتـقاربة الـى " الطور " التـى كانت آنـذاك عامرة بمزايا عديدة .. فلها ميناء يصلح لرسو السفن التجارية التى تقصده من موانىء الحجاز وسواكن والعقبة والسويس ، كما أنها ارتبطت بخطوط برية للقوافل مع القاهرة والفرما (حاليـاً بجوار مدينة بورسعيد) .. وبذلك يكون اليهود وهم فى الطور ، قد حققوا لأنفسهم العزلة عن العالم المائج بالحركة والذى يلاحقهم بأن يحصى عليهم خطاياهم المتعددة ، كما يكونون قد حققوا الإتصال الهادىء المستمر والمستقر بالحركة التجارية فى الشرق براً وبحراً .. إلا أن الباب العالى أصدر ثلاث فرمانات خلال الفترة من ١٥٨١ الى ١٥٨٥ تدور حول منع اليهود من الهجرة أو الإستقرار فى سيناء .

ولم تنقطع المحاولات اليهودية لإنشاء مستعمرة فى سيناء ، بهدف أن تشكل هذه المستعمرة ذات يوم عازلاً يحجز بين مصر والشام . ففى عصر محمد على ، كانت من بين أهداف بريطانيا الإستراتيجية فى المشرق العربى ، إخراج محمد على من الشام ، لفك ضلعى الزاوية

المصرية ـ الشامية ، وحصر محمد على داخل الحدود المصرية وراء سيناء ن وتحويل هذه الصحراء الى " سدادة الفلين " تقفل عنق الزجاجة المصرية التى يمثلها وادى النيل ، كما جاء على لسان الصهيونى روتشيلد .

وألمانيا ..

كانت ألمانيا بعد إتمام وحدتها على يد بسمارك (١٨١٥ ـ ١٨٩٨) فى ١٨٧١ ، وبعد أن خاضت ثلاثة حروب ضد الدانمارك والنمسا وفرنسا ، تريد أن تتفرغ للإصلاح الداخلى وبناء قوتها الذاتية ، وقد تمكنت من بناء ما سمى بالإنقلاب الصناعى .. ومن ثم لم يكن لألمانيا ـ فى ذلك الوقت ـ أطماع فى مصر أو قناة السويس ، وإن كانت لم تمانع فى اطلاق يد بريطانيا فى مصر . وأن تظل القناة محتفظة بطابعها الحيادى دون استئثار أى دولة من الدول الأوربية بالسيطرة عليها دون بقية الدول .. وأيضاً كانت ألمانيا تؤيد سيطرة روسيا على مضيقى البوسفور والدردنيل ، نكاية فى الدولة العثمانية .

وظلت ألمانيا مشغولة بالإصلاحات الداخلية حتى سنة ١٨٨٤ حينما بدأت تفكر فى خوض مجال الإستعمار الخارجى ، ومنافسة الدول الأوربية فى هذا المجال ، والحصول على نصيبها المجانى من " غنيمة العالم " .. وقد كانت تحتاج الى المواد الخام اللازمة لصناعاتها ، وأيضاً تحتاج الى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها ، ومجالات لاستثمار رؤوس أموالها .. كل هذه الإحتياجات دفعتها الى الخروج من عزلتها القارية ، والتطلع الى امتلاك مستعمرات جديدة خارج أوربا ، ومشاركة الدول الإستعمارية الأوربية فى مجال السباق الإستعمارى " الى القارة الأفريقية .. ومن ثم بدأت تهتم بقناة السويس باعتبارها أقصر الطرق وأرخصها الى المستعمرات الجديدة فى تلك القارة .

قناة السويس وصراعات دولية أخرى :

- الحرب الصينية - اليابانية (١٨٩٤ - ١٨٩٥) :

فى تلك الحرب ، كانت الصين فى جانب وكل من اليابان وروسيا فى الجانب الآخر .. وأرسلت روسيا ثلاث زوارق حربية سريعة عبرت القناة فى اتجاه المحيط الهادى لمساندة اليابان فى الحرب .. وقد عبرت الزوارق القناة فى ٨,٤٥ ساعة (وتلك كانت أسرع عملية عبور فى تاريخ القناة وقتها) .. وفى فترة الحرب ارتفعت حركة الملاحة فى القناة من والى الصين واليابان (حيث كان كل منهما يعتمد عليها) بنسبة ٤٢ % وارتفع نصيبهما من اجمالى الحمولة العابرة خلال نفس الفترة من ١٦,٨ % الى ٢٠ % .

- الحرب الأسبانية - الأمريكية (١٨٩٨) :

اتفاقية الآستانة عام ١٨٨٨ لتنظيم الملاحة فى القناة وقعت عليها تسع دول منها أسبانيا وليس من بينها أمريكا . وقد أخذت بريطانيا جانب أمريكا فى حربها ضد أسبانيا بشكل غير معلن . وكان الصراع الاستعمارى - فى هذه الحرب - يدور على كوبا التى تسيطر عليها أسبانيا وتريدها أمريكا .. وعلى الفلبين التى تسيطر عليها أمريكا وتريدها أسبانيا . وقد هددت أسبانيا بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى الفلبين ، والوصول إليه عبر القناة لتدميره .. بينما هددت أمريكا بضرب الأسطول الأسبانى فى كوبا ، ومهاجمة الموانىء الأسبانية فى البحر المتوسط إذا عبر الأسطول الأسبانى القناة الى الفلبين لضرب الأسطول الأمريكى هناك ..

أى أن قناة السويس كانت العنصر الإستراتيجى الأعلى فى تخطيط كل من المتصارعين ، حين كان يحاول كل منهما .. إما الإغارة على أسطول عدوه ، وإما حماية أسطوله من إغارة هذا العدو .

تقدمت أسبانيا بطلب الى بريطانيا لكى يعبر أسطولها القناة فى طريقه الى الفلبين يوم ١٨٩٨/٦/١٥ . إلا أن شركة قناة السويس التى تسيطر عليها بريطانيا ، وضعت شروطاً تعجيزية أمام " كمارا " قائد الاسطول الأسبانى . فطلبت منه مبلغ ٥٢ ألف جنيه استرلينى رسوم مرور (وهذا كان وقتها مبلغاً تعجيزياً) ولما عجز عن الدفع ، منعت مرور السفن الحربية الأسبانية ، وعدم تزويدها بالفحم الذى كان وقود الطاقة الأهم يومها .. ولما استعد قائد الأسطول للدفع ، طلبت منه الشركة أن يكون الدفع بالذهب ، لزيادة تعجيزه . الأكثر من ذلك .. قام " ايثلبرت واتسن " نائب القنصل الأمريكى فى القاهرة ، بعلم وموافقة بريطانيا ، بشراء كل الفحم الموجود لدى تجار الفحم ببورسعيد ، وفعلاً تمكن من شراء ٢٠ ألف طن فحم فى ليلة واحدة ـ وتلك كانت كل الكمية الموجودة لدى تجار الفحم بالمدينة يومها ـ حتى لا يجد كمارا فحماً يمون به سفنه ، وهو ما قد حدث بالضبط .

خلال " مؤامرة " تعطيل الأسطول الأسبانى أمام ميناء بورسعيد ، وعدم وصوله فى الوقت المناسب الى الفلبين عبر القناة ، كانت أمريكا قد أتمت تحطيم الأسطول الأسبانى الموجود فى كوبا يوم ١٨٩٨/٧/٣ .. ولما حدث ذلك وعلم به القائد الأسبانى ، عادت السفن الحربية الأسبانية أدراجها من بورسعيد ، كما سحبت أسبانيا من الفلبين ٨٠٠٠ جندى كانوا قد ذهبوا من قبل كمقدمة لقتال الأسطول الأمريكى ، سحبتهم أسبانيا لحماية موانئها فى البحر المتوسط . وفى نفس الوقت أرسلت أمريكا قوات بنفس العدد (٨٠٠٠ جندى أمريكى) الى الفلبين لتعزيز أسطولها هناك ، عبروا القناة ـ فى ذات الوقت ـ فى الاتجاه المعاكس لعبور الجنود الأسبان العائدون منها ! .

وهكذا مُنعت أسبانيا ـ أقدم دولة استعمارية فى أوربا ، وواحدة من تسع دول موقعة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ لتنظيم الملاحة فى القناة ـ من عبورها وقت الحرب .. بينما سمح

لأمريكا غير الأوربية وغير الموقعة على الإتفاقية بالعبور ، وهذا طبعاً بفضل المساندة البريطانيا لأمريكا . الأمر الذى أثار استياء وعداوة كل أوربا لأمريكا باعتبارها أول دولة تهزم دولة استعمارية أوربية . وأثار هذا العمل حنق أسبانيا التى نظرت الى (المحايدين) الانجليز باعتبارهم أكثر عداءً لها من أمريكا عدوها الرئيسى فى الحرب .

(جدير بالذكر هنا .. أن العمود الفقرى لاتفاقية ١٨٨٨ هو حرية مرور السفن التجارية والحربية من قناة السويس فى أى اتجاه ودون أية عوائق . بشرط ألا تمارس أعمال حرب أثناء مرورها . ولا يملك حق منع السفن الحربية من المرور فى القناة إلا مصر ، باعتبارها " الدولة صاحبة الاقليم " الذى تمر فيه القناة ، اذا كانت فى حالة حرب ، أو مهددة بحرب مع الدولة صاحبة السفن الممنوعة من المرور .. ومن ثم فإنه طبقا للاتفاقية لا يجوز منع السفن الحربية الأسبانية أو غيرها من المرور . حيث تنص المادة الأولى من الإتفاقية على أن " تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة فى زمن السلم كما فى زمن الحرب ، لجميع السفن التجارية والحربية ، بدون تمييز بين جنسياتها ... " . كما تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة على " ... عدم جواز استعمال أى حق من حقوق الحرب ، أو إتيان أى فعل عدائى ، أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة ... حتى لو كانت الدولة العثمانية إحدى الدول المتحاربة . . إلا أن سلوك بريطانيا وأمريكا فى هذا الموقف قد ساهم فى تأسيس مبدأ " الكيل بمكياليين " الذى اعتنقته الحركة الاستعمارية الامبريالية الصهيونية العالمية .. وما زالت تعتنقه حتى اليوم !!) .

حرب البوير ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ :

أدى التوسع فى استخراج الذهب من مناجم جنوب أفريقيا الى الازدهار الاقتصادى فى العالم من ١٨٩٢ الى ١٨٩٦ . مما دفع بريطانيا الى القيام بحملة فى ١٢ أكتوبر عام ١٨٩٩من أجل السيطرة على مناجم الذهب الأفريقية وانتزاعها من فرنسا .. وفشلت الحملة فشلا ذريعا . وقد استخدمت كلا من الدولتين المتحاربتين (انجلترا وفرنسا) قناة السويس فى تحريك قواتها سواء المتجهة الى ميدان القتال فى أفريقيا أو تلك العائدة منه .

حرب البوكسير (١٩٠٠) :

البوكسير هم المواطنون الصينيون المعادون لوجود الأجانب فى بلادهم . والذين بذلوا جهوداً مضنية فى محاولات لطرد هؤلاء الأجانب من البلاد ، بل والقائهم فى البحر . فهاجموا الأجانب والبضائع وكل ما هو غربى لالقائه خارج بلادهم .
وقد أرادت الدول الأوربية تأديب هؤلاء الثائرون الرافضون لوجود الأجانب فى بلادهم (!!) .. وأرسلت أوربا حملة عسكرية للصين على سفن حربية عبر قناة السويس عرفت باسم " حملة بكين " للقضاء على الثورة ، تكونت من ٣٧٣٧٧ جنديا روسيا و٤٣٥٢٢ جنديا فرنسيا و ٢٤٤٧٨ جنديا ألمانيا ، وقد تمكنت الحملة من تحقيق هدفها بإخماد ثورة البوكسير والتنكيل بهم .

اتفاقية الآستانة عام ١٨٨٨م بشأن القناة :

وقعت الاتفاقية فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ لتنظيم استخدام القناة ، بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية ووقعت عليها كل من : بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والنمسا وأسبانيا والمجر وهولندا وتركيا، بعد مفاوضات ومناورات بين القوى الاستعمارية لأكثر من ثلاث سنوات . وكان محور الارتكاز الذى دارت عليه كل المفاوضات والمناورات ، هو من من تلك الدول الإستعمارية المتنافسة يحكم القناة ويتحكم فيها وينظم مرور السفن - خاصة الحربية - فيها ؟ هل هو القانون الدولى .. أم بريطانيا التى تحتل وتحكم وتتحكم بالفعل فى القناة وفى مصر التى تجرى القناة فى أرضها ، أم تركيا التى تعتبر مصر والقناة - ولو نظرياً - ضمن أملاكها ، أم دولة أوربية أخرى تطمح الى ذلك ؟ .
بريطانيا بالطبع ، حاولت واستماتت فى أن تقول هى الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق بالقناة .. فى حين أن باقى أوربا الاستعمارية حاولت واستماتت - أيضاً - فى أن تجعل كل ما يخص قناة السويس خاضعاً للقانون الدولى . ليس لأن أياً من هذه الدول كانت تكن أى

درجة احترام لهذا القانون الدولى أو هى عابئة به .. ولكن لرغبتهم جميعاً — فى إطار التنافس الاستعمارى على هذا الكنز الاستراتيجى - فى كسر انفراد بريطانيا بالقناة وبمصر . لذلك كان الموضوع الأهم فى الإتفاقية هو موضوع حرية المرور فى القناة .

وقد أجمعت الدول الأوربية على أن حرية المرور مطلقة لجميع السفن التجارية والحربية زمن السلم أو الحرب ، بشرط ألا تقوم بأية أعمال حرب أو إنزال أو شحن جنود أو أسلحة أو معدات ، خلال المساحة التى يمثلها طول القناة ، مضافا اليها ثلاثة أميال بحرية قبل مدخلى القناة من ناحيتى بورسعيد والسويس ، وهو ما يسمى " حرم القناة " ، وألا تبقى السفن فى أى من المدخلين أكثر من ٢٤ ساعة قبل المرور . وفى ذات الوقت أعطيت الدولة " صاحبة الاقليم " التى تمر القناة فى أراضيها وهى مصر ، حق منع السفن الحربية التابعة لأى دولة من المرور فى القناة طالما أنها - الدولة صاحبة الاقليم - فى حالة حرب مع أو مهددة بحرب من الدولة صاحبة السفن الممنوعة من المرور .

إلا أن بريطانيا التى كانت تحتل مصر والقناة لم تقبل بذلك . ورغم توقيعها على المعاهدة ، إلا أنها وضعت تحفظا ضم إليها وأصبح ملحقا لها يؤكد على : " ان النص بعدم انزال الجنود والمعدات بالقناة وموانئها زمن السلم والحرب ، يجب ألا ينطبق على القوات البريطانية ، طالما أنيط بها مسألة حماية الأمن فى مصر " . وبمقتضى هذا التحفظ يكون لبريطانيا أن تتحلل من نصوص الاتفاقية كلها أو بعضها اذا ما كان تطبيقها يتعارض مع مقتضيات احتلالها لمصر .. وقد استفادت انجلترا من هذا التحفظ ، بحيث تعطلت معاهدة ١٨٨٨ لمدة ستة عشر عاما عندما كان تطبيقها يتعارض مع ارادة انجلترا ومصالحها ..

(عندما أرادت أمريكا مرور أسطولها الى الفلبين وتعطيل أسطول أسبانيا، اتصلت ببريطانيا للحصول على موافقتها ، وليس السلطان الذى تعتبر

مصر تابعة لـه ، والـذى يقضى القانون الدولى بضرورة الإتـصـال بـه فى هذه الحـالة) ! .

بشكل عـام .. فإن بريطانيا ـ كما سبق القول ـ لم تقبل بأى حال أن ينازعها أحد فى سيطرتها على كل من القناة ومصر ، ولم تعبأ مطلقاً بحقوق الآخرين ، ولا بالقانون الدولى .. وتصرفت خلال الفترة من ١٨٨٢ (عام احتلالها لمصر) الى ١٩٠٤ (عام توقيعها اتفاق وفاق مع فرنسا فى جولة جديدة للإقتسام " السلمى " للمستعمرات) على أساس أن الحق والقانون هما فقط حيث ارادتها وحيث مصلحتها (!!) .

(إنه نفس المنطوق ونفس التبريرات ، ونفس الذهنية التى حكمت سلوك أمريكا حين أغارت على العراق عام ٢٠٠٣ وسحقت وأهانت فى طريقها للإغارة عليه الأمم المتحدة والقانون الدولى ، ومعهما كل مقولات الحق والعدل أياً كانت صياغاتها) .

ورغم وجود الاتفاقية الى يومنا هذا ، وأنها مازالت سارية ، ورغم أن كل بنودها تحرم القيام بأي أعمال حرب على طول ما يسمى بـ " حرم قناة السويس " وهو شواطئها و مجراها بطوله ، مضافا اليه ثلاثة أميال بحرية شمال مدخلها الشمالى ببورسعيد ، ومثلها جنوب مدخلها الجنوبى السويس .. الا أنه وخلال سبعة عشر عاما فقط ، دارت فى حرم القناة وحوله ، ثلاث حروب ضروس (١٩٥٦ / ١٩٦٧ / ١٩٧٣) ، كانت فيها بريطانيا وأمريكا الرأس والتخطيط والتمويل . وكانت اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية .. والرجعية العربية ، أدوات التنفيذ وآلياته .

وقد استهدفت هذه الحروب مصر والقناة معاً ، وأهدرت مواد اتفاقية ١٨٨٨ ، باعتبار أن هذه الحروب لم يكن لها هدف يعلو هدف اقتناص القناة ، على غير رغبة العالم والقانون الدولى .. فكأن تلك الحروب قد ألغت عملياً هذه المعاهدة الدولية ، والتى هى جزء من القانون الدولى .

وقد كان قرار مصر بتأميم القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ الذى أعلنه جمال عبد الناصر ، رداً للحق الى صاحبه الحقيقى ، وقراراً بامتلاكه .. وتأكيداً للسيادة الوطنية على جزء من الأرض المصرية والعربية . وكان إعلاناً بإخضاع هذا الجزء للقانون الوطنى ، مثله فى ذلك مثل باقى أجزاء الوطن .. مع الحفاظ على القناة - فى ذات الوقت - ممراً مائياً دولياً .

الأمر الملفت للنظر .. أن معظم السياسيين والمحللين ، سواء أولئك الذين عاصروا اتفاقية الآستانة عام ١٨٨٨ . أو هؤلاء الذين أتوا بعدهم ، قد أجمعوا على ثلاثة أمور :

الأول .. أن الاتفاقية افتقدت الى الصراحة والوضوح القاطعين ، ووجود فجوات وبنود فى نصوصها تتيح للسلطات البريطانية أن تلعب على هواها . وهى غير محددة فى عباراتها وغير كافية، وجاءت عامة فى بنودها بشكل خطير .

الثانى .. أن هذه المعاهدة تعتبر ميثاقاً قائماً بذاته أبرمته الدول التى اشتركت فيه ، لتحقق به حريتها المطلقة فى المرور من القناة .. وأن ذلك فى صالحها بغض النظر عن القواعد العامة ومبادىء الحياد فى القانون الدولى ، ومصالح الآخرين ، وفى مقدمتهم الدولة التى تجرى القناة فى أراضيها .

الثالث .. أن قناة السويس ليس لها سابقة يمكن القياس عليها ، فهى أول قناة صناعية بهذه المواصفات فى التاريخ . ومن ثم فإنها وكل ما يتعلق بها من اتفاقات يعتبر حالة خاصة ، يجوز فيها التعديل لصالح النشاط التجارى والاتصال فى العالم ، بشرط ألا يخل ذلك بسيادة أو حقوق " الدولة صاحبة الاقليم " أو بقانونها الوطنى .

خلاصة (١) :
يمكن القول أن وجود قناة السويس أدى الى اختصار زمن الاتصال والانتقال والتفاعل على مساحة الكرة الأرضية كلها ، وكان وجودها هذا بداية لأول ثورة اتصال عالمية .. أى أنه أدى الى تسريع وتائر النهوض للعلم والصناعة والإتصال .. والحضارة بشكل عام .
كما أن القناة لم تكن بأى حال خارج حسابات أى قرار سياسى أو اقتصادى أو عسكرى على مستوى العالم كله منذ افتتاحها وحتى الآن .. ونعتقد أنها سوف تظل كذلك الى آماد بعيدة بعيدة غير منظورة .

إن أهم مصادر الطاقة وهو البترول ، وأيضاً الخامات والمعادن فى آسيا وأفريقيا غاية فى الأهمية للعصب الانتاجى الأوربى والأمريكى .. وفى نفس الوقت فإن آسيا وأفريقيا هما أهم أسواق العالم لما تنتجه مصانع أوربا وأمريكا .. لكن تلك الطاقات والموارد والأسواق ، انما تفقد معظم أهميتها بمعزل عن قناة السويس .. وأيضاً ، فإن النهب الاستعمارى الذى قامت به أوربا لأربع من قارات العالم ، إنما دار كله على محور قناة السويس .
والأمر المثير .. أن مصر التى أرادت عام ١٩٥٦ أن تقوم اعوجاج التاريخ الظالم للقناة بتأميمها ، أى باعادتها الى وضعها الشرعى الطبيعى والقانونى والمنطقى تحت السيادة المصرية . وحتى تجعل منها مظهراً للسيادة الوطنية ، ومصدراً للدخل القومى فى آن معا .. حين أرادت مصر ذلك ، تعرضت لثلاث حروب عدوانية لحرمانها من إستعادة حقها وقد دارت كلها أيضاً حول القناة (!) .

خلاصة (٢) :
ان السطور السابقة التى تناولت خططاً واستراتيجيات وسلوكيات استعمارية مضى عليها حتى الآن ما يزيد عن مائة وخمسون

عاما ، توضح بجلاء ، أن هذه الخطط والإستراتيجيات كأنما تمت صياغتها الآن ، لتصف ما يحدث ـ فى اللحظة الحالية ـ من خطط وسلوكيات استعمارية تضمنتها ودارت عليها الحملة الاستعمارية البربرية على الأمة العربية ، فى حربها التى تدور رحاها الآن على الأرض العربية فى العراق وفلسطين ، بقيادة ذات الدولتين الامبرياليتين ، الولايات المتحدة وبريطانيا ، اللتين قد خط تاريخهما الاستعمارى كله ، بدماء الشعوب ومواردها .. خاصة الأمة العربية ! .

وكأن التاريخ لم يتغير فيه شىء .. وكأن على الشعوب أن تعيش مرة أخرى مرحلة " ثورات التحرر الوطنى " .. لأن الاستعمار قد عاد من جديد بشكله القديم ! الاحتلال المباشر والقتل والتدمير والبطش والكذب الفاجر . وكسر الشرعية الدولية والاستهانة بحقوق الشعوب .. إن الإستمرار فى قراءة السطور التى مضت ، يؤكد بشكل واضح أن جذور العدوان فى التاريخ ، ثابتة وراسخة ولم تتغير ! .

يقول الأستاذ الغنتيت : إن الإستعمار كسبب وحيد للحرب ، كان دائماً وما زال الى اليوم ، سلاحاً فى يد الغرب يدهم به الشرق من حين لآخر .. وبالجملة ، فإن سياسة الغرب تجاه الشرق قد حرصت منذ الحروب الصليبية وحتى يومنا هذا ، على الوقوف فى وجه أية محاولة لقيام القومية العربية والتجمع الإسلامى ، وعلى اتباع وسائل بعينها ، تمثل فى جملتها دستوراً خفياً ، لا يجوز لدول الغرب أن تبدل فيه أو تحور .. كما حرص الغرب دائماً على استخدام الأقليات لتنفيذ مآربه فى تلك المنطقة ، واتخذ دوماً من أوضاعهم الطائفية مبرراً لتدخله على قاعدة مقولاته الإستراتيجية مثل مقولة " فرق تسد " ومقولة " الإمتيازات الأجنبية " .

نفس التخطيط الاستراتيجى للسيطرة على الأمة العربية ومواردها .. ونفس الذرائع الواهية لبدء العدوان وخداع الشعوب والرأى

العــام العــالمى . فتختــلق بريطانيــا أسـبابا ملـفـقة لعـدوانها عــلى مصرعـام ١٨٨٢ ، بيـنما أن العــدوان مبيـت لـه ضمن منظـومة شاملة تـهدف الى احـتلال مصـر ، والسيطرة عـلى قـناة السويس ، لخـدمة وتحـقيـق أغـراض استعـمارية استراتيجـية .

والآن .. تختـلق أمريكـا أسبابا أكثـر تـفاهـة وكذباً وتـلفيقاً لعـدوانها عــلى العــراق عــام ٢٠٠٣ ، بيـنما العــدوان مبـيت لــه ضــمن منــظومة شـــاملة تــهدف الــى احتلالــه والـسيطرة عــلى ثــرواته البترولـيــة والزراعــية والعـــلمية ، لخدمـــة وتحـقيـــق أغـــراض استعـمارية استراتيجـية ! .

ثم هاهى قناة السويس تلعب ذات الـدور فى خدمة الاستعمار بعـد مائة وخمسون عـاما .. فعن طـريـقها احـتلت بريطانيا مصـر عـام ١٨٨٢.. وعــن طريقهـا عـبرت الـقـوة الامـبريالية الأنجـلو أمريكية لـتمركز فى الخلـيـج العـربى ، ثم تـنقـض منـه عـلى العــراق عـام ٢٠٠٣ (!!) .

وإذا كان الأصل - وهـذا ما نعـتـقده وما يؤكده ميثـاق الدفاع العــربى المشـترك الموقع عــام ١٩٥٠ ، وهو اتـفاقية إقليمية معـتمدة من الأمـم المتحدة - أن العـدوان عـلى أى قـطـر عـربى (والعـراق قطرعـربى) إنمـا هــو اعـتــداء مباشـر عــلى بــاقى الأقـطــار العـربـية الأخــرى ومنهــا مـصــر ، وأن عــلى كـل من هــذه الأقـطــار أن تـستخـدم " كـل مــا لـديها من إمكانيات " لــرد هـذا العـدوان .. وقـناة السويس هــى أكـبر إمكانيـة لـدى مـصـر فـى هــذا الـشـأن ، فــإن مــن حـق مـصـر أن تـمـنـع من الـمرور فـى قـنـاة الـسويـس ، الـسفن الحربـية للمعـتدين ، الـذين هـم فى حالة حـرب فعلية مع الأمة العـربية ومنهـا العراق ومـصـر " الـدولة صاحبة الإقـلـيم " ، كـما تـنص معاهـدة القسطنطينية الموقـعـة عــام ١٨٨٨ (!!) .

بـدلاً مـن ذلـك ..

فـإن لجنةالمحاسـبات الحكوميـة الأمريكيـة ، قـدمت الـى الكـونجرس تـقـريراً حول مـدى استـفادة الولايات المتحدة من المعـونة العـسكرية لمصر ، فعـدد التـقرير بعـض المواقف المصرية التى ساندت السياسة

الخارجيـة الأمريكيـة والمجهـود الحربـى التـى كـان منهـا : أن مـصر أرسلت ٨٠٠ جنـدى " لحفـظ الـسلام " فـى دارفـور عــام ٢٠٠٤ ، ودربـت ٢٥٠ ضـابطاً و ٢٥ دبلوماسـياً عـراقـياً فـى العــام نـفـسه .. وأرسلت مستـشفى عـسكرياً وطاقـماً طبـياً الـى قـاعـدة " بجــرام " الجويـة فـى أفغـانـستان فـى الـعـامين الماضيـين ، وعــالجت أكـثر مـن ١٠٠ ألف مـصاب .. وسمحت مصر لعدد ٣٦٥٥٢ طـائرة عـسكرية أمريكية بعـبور مجالها الجـوى ـ ذهـاباً وإيـاباً ـ طوال السنوات الأربـع الماضية .. كما سمحت بمرور ٨٦١ سفينة تابعـة للبحريـة الأمريكيـة فـى قنـاة الـسويس خـلال الـسنوات نفـسها ، وقـدمت الحـماية الأمنـية الكاملة لهـا (!!) .

الفصل الخامس

قصة.. قناة السويس

مــاهى إذاً .. قـصة تـلك القــناة التــى أعــادت صياغــة الجغـرافيا الـسياسية والإقتـصادية والعـسكرية والإستعـمارية للعــالم أجــمع ، بمجـرد إتمام حـفرها ودفـن الذيـن حـفروها فـى قاعـها ، واحـتـلال الوطن الذى تجرى فى أرضه ؟ ! .

يـحلو للـبعض ، ويروج البعض الآخر ، الإدعـاء بأن أهـل الغـرب هـم الـذيـن فكروا قبل غيرهم فى شق قـنـاة السويس . وأنهم سعوا بذلك لتعميـم الحضارة . وهـذا خطـأ ووهـم شـائع لا يـسنده أى دليــل . والــصحيح الــذى سجــله التــاريخ ووثائــقه ، ومؤرخيــه المعـاصرين أو الباحثين بعدهم .. وفى مقدمة هؤلاء الدكتور مصطفى الحفناوى فى كتابه " قـنـاة الــسويس ومشكلاتها المعـاصرة " ، الـذى يعتبــر المرجـع الأكبــر والأهــم فـى العــالم كــله عــن القــنـاة ، والدكتور عـبد العـزيز الـشناوى فى كـتابه " السخرة فى حفر قـنـاة السويس " والدكـتور محمد السيد سليم فـى كتابـه " تـأميم شـركة قـنـاة السويس " ، والدكتور عبد الرؤوف أحمد عـمرو ، فـى كتابـه " قـنـاة الـسويس فـى العلاقـات الدوليـة " والأسـتاذين محمـد الـشافعى ومحمـد يوسـف (وهـو غـير محمـد يوسـف كاتـب هـذه الـسطور ، وهـوفـقط تــشابه فــى الإسـم ، والإهــتمام) وغـير ذلـك مـن المراجـع العــلمية الرفيعــة .. أن مـصر القــديمة هـى التــى شـقـت أول قـنــاة صناعـية علـى وجـه الأرض .

وأغلب المصادر تـؤكـد أن أول من فكر فى ربط البحرين ، كان هــو الفرعون سنوسـرت الثالـث ، مـن الأسـرة الثانيـة عشرة .. وقـد سـار فـى عـمله علـى تـصور كـان قد وضـع فـى عـصر الفرعـون أمنحتـب الأول . وكان طريـق هـذه القـنـاة يـبدأ من البحـر الأبيض عبر

أول فرع من فروع النيل من جهة الشرق ، حتى بوبست (الزقازيق حالياً) ثم الى بلدة تيخاو (مدينة أبو صوير حالياً) وكانت تقع على شاطىء البحيرات المرة ، وتستمر القناة عبر البحيرات المرة حتى البحر الأحمر .. وقد تم تسجيل افتتاح هذه القناة فى لوحة منحوتة على واجهة معبد الكرنك بالأقصر .. وما زالت آثار قناة الفراعنة واضحة بشكل كبير ، موازية للمجرى الملاحى الحالى لقناة السويس بالقرب من مدينة جنيفة الواقعة على مسافة ٢٨ كيلو متراً من مدينة بورتوفيق .. ويمكن تتبع مسار القناة لمسافة حوالى عشرة كيلو مترات .

كما تم أيضاً فى عهد الفرعون سيتى الأول (حوالى ١٢٥٠ سنة قبل الميلاد ، وهو ابن رمسيس الأول ، ووالد رمسيس الثانى الفرعون المصرى الأشهر) ، حفر قناة تصل بين البحرين ، وكانت أول قناة صناعية فى التاريخ ، وبذلك يعد سيتى الأول " أول " من أقدم على التفكير فى وجود قناة اتصال بين البحرين الأحمر والأبيض ، وكانت القناة مجرى مائى يصل ما بين الجيزة وساحل القلزم (السويس) ، بطول مائة وحمسون كيلو متر وعرض ثلاثون متراً وعمق مابين مترين وثلاثة . وفى معبد الكرنك لوحة لا زالت باقية ، تظهر سيتى وهو عائد من حروبه ، ويعبر ما سمى بالهيروغليفية " القطع " الذى كان يقع فيما هو الآن الجزء الجنوبى من القناة الحالية ، وعرفت تلك بقناة الفراعنة . وجرت القناة حيناً ، وتوقف جريانها أحياناً أخرى . وقبل بزوغ فجر القرن السابع قبل الميلاد كانت قناة الفراعنة قد طمست لإهمالها نتيجة التغيرات السياسية التى جرت ، الى جانب أسباب أخرى ، منها أن طمرتها رمال الصحراء .

وفى عهد الفرعون نخاو الثانى (٦١٠ ق . م) ، حاول إعادة تشغيل قناة الفراعنة ، ويذكر " هيرودوت " أن مائة وعشرين ألف مصرى قد ماتوا خلال تلك المحاولة (وهو نفس عدد المصريين الذين هلكوا فى حفر قناة السويس الحالية) .. لكن العرافة " ميليت

" تنبأت للفرعون بأن إتمام حفر القناة سوف يجلب الضرر العظيم على مصر .. وبأن هذا الحفر سيعود بالفائدة على الأغراب دون أهل البلاد (!!) ، وقالت العرافة للفرعون أنه قبل حفر القناة ، يتقاضى الرسوم على مرور الناس بأرضه ، وكذلك على مرور التجار بقوافلهم .. أما بعد افتتاح القناة فإن كل طوائف البشر سوف تعبر .. وبالتالى تنجذب مطامع الأعداء ، فتفقد مصر السيطرة على القناة ، وينفذ منها الأعداء الى قلب البلاد .. واستحلفته بحق الآلهة والوطن أن يوقف هذا العمل الخطر .. وقد وجدت هذه النبوءة فى برديات إحدى مقابر طيبة ، ويوجد جزء مهم منها الآن محفوظاً فى متحف برلين .

(بعد ما قالته العرافة " ميليت " بحوالى ألفان وخمسمائة عام ، تحققت نبوئتها بالكامل .. فقد كان يقف وراء خلفية تلك النبوءة على مسافة ألفان وخمسمائة عام ، مستعمر أفاق هو دى لسبس ، وحاكم تافه وضعيف هو سعيد ، اللذان فعلا بمصر ما حذرت منه العرافة .. حرفياً) .

وعندما احتل الفرس مصر (٥١٠ ق . م) ، كان أقصر طريق بحرى يصل بين مصر وبلاد فارس ، يمر عبر البحر الأحمر بداية من برزخ السويس . وفى سنة ٥٢١ قبل الميلاد احتفظ الملك الفارسى " دارا الأول " بقناة الفراعنة ووسعها ، ونجح فى توصيل النيل بالبحيرات المرة ، لكنه فشل فى إيصال البحيرات المرة بالبحر الأحمر .. وقد أقام دارا نصباً تذكارياً على مقربة من البحيرات المرة على الشاطيء الغربى ، نقش عليه باللغة السومرية (لغة فارس) العبارات التالية : " أنا فارسى ، وقد أمرت بحفر هذه القناة من النهر المسمى Pirava (النيل) الذى يجرى فى مصر ، الى البحر الذى يأتى من فارس (البحر الأحمر) . وقد تم حفر هذه القناة بناء على أوامرى " .. وقد قام دارا نفسه بعد ذلك بتخريب القطاع الأخير من القناة ، ثم أعاد خلفه كسيركس Xerxes حفرها .. وقد ذكر هيرودوت أن القناة كانت تتسع لسفينتين متجاورتين .

ويذكر التاريخ أن بطليموس (أحد قادة الأسكندر الأكبر) قد فكر أيضاً فى شق قناة تربط البحرين الأبيض والأحمر ، لكنه لم ينفذ الفكرة ، إذ تخيل أن البحر الأحمر يعلو عن البحر الأبيض ، وخشى من حدوث فيضان نتيجة انسياب مياه البحر المالحة الى النيل . ولكنه تمكن من حفر المنطقة من البحيرات المرة الى السويس ، مستعيناً بالقنوات الصغيرة التى كانت قد حفرت عبر تلك المسافة من قبل . وقد أقام بطليموس احتفالاً كبيراً بمناسبة افتتاح تلك القناة التى استمرت صالحة للملاحة قرنين من الزمان .

وهناك البعض الذى يعتقد أن البحرين (الأبيض والأحمر) كانا على إتصال فى الزمن البعيد جداً (قبل الفراعنة) ، وأن هزة أرضية أهالت الرمال وسدت المجرى بينهما ، وفى رأيهم أن وجود " البحيرات المرة " الحالية دليل على ذلك الإتصال القديم .

ولما احتل الرومان مصر ، سعوا لإعادة استخدام قناة الإغريق .. وقام الإمبراطور الرومانى " تراجان " بحفر فرع جديد للقناة ، عرف بنهر تراجان .

وبعد أن فتح العرب مصر عام ٦٣٩ م ، أصدر الخليفة عمر بن الخطاب أمره إلى والى مصر عمرو بن العاص بتجديد القناة الفرعونية القديمة .. فجددها خلال سنتى ٦٤١ـ ٦٤٢ م ، حيث كانت تسير من الفسطاط (القاهرة) الى القلزم (السويس) ، واستمرت صالحة للملاحة بعد ذلك مائة وخمسون عاماً متصلة ، وسميت بقناة أمير المؤمنين ، الى أن أوصدها نهائياً الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور حوالى عام ٧٧٦ م ، ضمن محاولته فرض حصار على مكة والمدينة المنورة ، التى قامت فيها ثورة قادها محمد عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب . وقد أمر أبو جعفر عامله على مصر أبى العون بردم القناة حتى لا يستخدمها أعداؤه فى نقل المؤن والأسلحة الى أهل مكة والمدينة الثائرين على حكمه .

وهناك رواية تقول أن عمرو بن العاص فكر فى وضع تصميم لمشروع عظيم لشق قناة مباشرة من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر .. ولكن عمر بن الخطاب هو الذى منعه من ذلك ، واكتفى بتجديد " قناة فرعون " لأنه - عمر - خشى تسرب المسيحيين ، ووصولهم بحراً عبر القناة الى الأراضى المقدسة . ولو صحت هذه الرواية ، لدلت على أن عمر بن الخطاب كان يقرأ فى كتاب مفتوح .. مع توضيح هام ، هو أن من تسرب عبر القناة الى كل أركان الأرض العربية ، كانت هى القوى الإستعمارية الغازية ، التى حركتها أطماع السلب والنهب والإستحواذ الفاجر .. ولم يكن الدين حاضراً فى أياً من ذلك ، وإنما الذى تسرب وحضر كان الرغبة البهيمية فى قهر الآخرين ، والإستيلاء على ما فى أيديهم .

أوربا .. والقناة

كانت فرنسا - كما ذكر من قبل - أول دول أوربا إهتماماً بمصر ، وبفكرة وجود طريق يوصل أوربا خاصة فرنسا الى الشرق وكنوزه وتحديداً الهند . وقد بدأ هذا الإهتمام منذ عام ١٢٤٩ حين أسر ملكها سان لوى " لويس التاسع " فى دمياط إبان الحروب الصليبية .

وفى ١٥ مارس عام ١٦٧٢ كتب الفيلسوف والعالم الألمانى " ليبنيز " ، الذى عاصر " اسحق نيوتن " وكان خصماً ونداً ومنافساً له فى علوم الرياضيات والطبيعة ، والذى لم يزر مصر إطلاقاً ، ولم يكن قد زار فرنسا قبل ذهابه لتقديم رسالته التالية الى لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، وأقوى ملوك أوربا فى ذلك الوقت ، والذى كان ملقباً بـ " الملك الشمس " .. وقد حاول ذلك الفيلسوف الإستعمارى الفاجر فى رسالته ، أن يشعل جذوة الحروب الصليبية مرة أخرى . فقد كان مما جاء فيها :

" أريد أن أتحدث إليكم يامولاى فى مشروع غزو مصر ، التى لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن السيطرة منه على

العالم كله وعلى بحار الدنيا بأسرها ، غيرها . وهى تستطيع أن تلعب هذا الدور لسهولة إستيعابها لعدد كبير من السكان ، ولخصوبة أرضها منعدمة المثال . ولقد كانت فى ماضى الأيام مهداً للعلوم ومحراباً لنعمة الله ، ولكنها اليوم معقل للديانة المحمدية التى تغدر بنا. ولأى داع تخسر المسيحية تلك الأرض المقدسة التى تصل آسيا بأفريقيا ، والتى جعلت منها الطبيعة حاجزاً بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، ومدخلاً لبلاد الشرق جميعها ، ومستودعاً لكنوز أوربا والهند ؟... وأنكم اذا احتفظتم بسرية هذه الحملة ، وأخفيتم النوايا الحقيقية ، ستقومون بعمل كبير تضمنون به إمتلاك الهند وتجارة آسيا وسيادة العالم ... ويدين لكم الكفار (يقصد المسلمين) بالطاعة والاحترام ... إن مصر لها قدر الصين ، أو أن الصين لها قدر مصر . أنها أم العلوم ، وفواكه الأرض ، ومعجزات الطبيعة والفن ، ومن هنا كانت رغبة الإسكندر فى أن ينشىء فيها إمبراطوريته ، ويجعل منها مكان دفنه فى الإسكندرية التى كان قد بناها ... إن الحملة على مصر وسيلة للتحكم فى المصالح الدولية ... إن غزو مصر لهو حق لفرنسا ... وسيكون لها شرف التحكم فى الأقدار وقيادة العالم ... عبر أول برزخ فى العالم موحد البحرين الأكثر أهمية فى الأرض ، إنها حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، ومكان التجارة ، والمرحلة الضرورية لتفريغ السفن لتجارة الهند وأوربا ومراكز الرصد البحرى ... وقد كانت قديماً مخزن غلال روما ، إنها اليوم مخزن غلال تركيا الذى تنهل منه الكتان والتيل ومؤن البحر والبن والأرز والشراب ومنتجات أخرى كثيرة تزودها بها مصر بشكل يكاد يكون حكراً عليها وحدها " .

أن هذا الفاجر لم يتورع عن أن يصف المصريين فى رسالته بأنهم " حثالة من المسلمين الأقذار " ونسى أوتناسى هذا الوقح ، أن هؤلاء المصريين هم الذين قدموا أعظم حضارة عرفتها البشرية، وما زالت باقية حتى الآن .. وعلموا البشرية من خلال تلك الحضارة ، الزراعة والهندسة والطب والفنون والقانون .. واخترعوا

الوطن والدين . وتمثل الآثار الباقية من حضارتهم أكثر من ثلث كل الآثار الباقية على سطح الأرض .

ورغم أن لويس الرابع عشر قد رفض وصية الفيلسوف الألمانى المتغطرس ، وقال إن الحروب الصليبية قد انتهت ، إلا أن ما ورد بالرسالة إنما كان يعكس الذهنية الأوربية عموماً تجاه الشرق .. وتجاه مصر على وجه الخصوص . ويفضح محاولة التستر وراء الدين لتحقيق أهداف اقتصادية استعمارية عدوانية .
بل إن فرنسا كانت قد فطنت ـ أيام نفس الملك ـ للأهمية الخاصة التى لهذا الجزء من الأرض الممتد من البحر الأبيض الى البحر الأحمر . فهو طريق اتصال بين أوربا والشرق الأقصى . لذلك حرصت على السيطرة عليه لصالحها ولمنفعتها وحدها دون سواها ، حيث كان الإنفراد بالغنيمة والإنفراد بالسيطرة هو ديدن الدول الاستعمارية فى ذلك الزمان .. وما يزال هو ديدنها الى اليوم . وكانت الفكرة .. أن تحصل فرنسا على حاصلات الشرق بواسطة السويس . ومنها تنقل على ظهور الإبل الى القاهرة .. ثم بطريق النيل الى الإسكندرية ، ومنها الى أوربا .. أو إعادة تشغيل القناة القديمة من النيل الى السويس .

وما كانت الحملة العسكرية الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ إلا مشهداً آخراً من مشاهد التربص الفرنسى (الأوربى) بمصر . كما كان حصول رجلها " فرديناند دى لسبس " عام ١٨٥٤ على فرمان حفر قناة السويس من سعيد باشا والى مصر ، مشهداً آخر أيضاً فى نفس الإتجاه .

فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى (حوالى سنة ١٤٩٨) تمكن البرتغالى " فاسكو دى جاما " من الدوران حول رأس الرجاء الصالح (أقصى نقطة جنوب أفريقيا) .. ومن ثم تحولت تجارة أوربا مع الشرق (الهند) الى الطريق الجديد . ألا أن ذلك لم يضعف اهتمام فرنسا بمصر وبموقعها وثرواتها . ولم يصرف أنظار التجار وأصحاب السفن الفرنسيين عن السويس

كطريق أقصر وأكثر أماناً ، وحاول لويس الرابع عشر إيجاد طريق بديل الى الهند ، مرة عن طريق بلاد الحبشة ، وأخرى عن طريق بلاد فارس . ألا أن كل النتائج والمقارنات ، كانت تصب لصالح طريق السويس ومصر .

وفى عام ١٦٨٥ انتهز وزير البحرية الفرنسى " المركيز دى سينلاى " وجود خلافات بين تركيا وبين النمسا ، وفاوض تركيا (الباب العالى) على فكرة شق قناة فى برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر . وهذه هى المرة الأولى التى عرض فيها مشروع القناة بصفة رسمية على بساط البحث . ووافق السلطان ، لكنه رفض إجابة فرنسا لما طلبت ، لأن القاهرة عارضت رغبة السلطان ، وأعلن شعب مصر أنه يخشى ما يترتب على هذا المشروع من أخطار قد تصيب البلاد من العالم الغربى .

كما أن اقتصادياً فرنسياً يدعى " جاك سفارى " استمات فى تكريس فكرة غزو مصر ، وشق قناة السويس . وأعد مشروعاً اختتمه بهذه العبارات : " ... ولو أضحى عاهلنا لويس الأكبر سيداً لمصر وهذا ما نرجوه ، فسيتغلب بحرصه وحكمته على الصعاب ... وسنرى عدداً كبيراً من الناس يشتغلون فى حفر هذه القناة ، فى هذا العهد السعيد " .

انتهى عهد لويس الرابع عشر ونشاطه الإستعمارى .. فطوى مشروع قناة السويس . لكن لم تطو معه أهميته .. إذ أنه بعد حرب السنين السبع عادت فرنسا تفكر فى الخطط الإمبراطورية المفقودة وتقلب فى الأوراق القديمة .
ولم يغفل " مونتسكيو" أمر القناة فى كتابه " روح القوانين " وكذلك فعل " فولتير " فى رسالته عن الأخلاق ، وتكلم عن قناة فرعون وقناة عمر بن الخطاب . ومن الذين نشطوا أيضاً فى هذا الأمر ، كان " الماركيز دارجنسون " d,Argenson الذى قال إن أوربا قد أضحت بعد حرب السنوات السبع تنعم بالسلام ،

وأن على فرنسا أن تنتهز هذه الفرصة ، فتنقض على الإمبراطورية العثمانية " لتقيم صرح المسيحية فيها وتستخلص الأراضى المقدسة ".. وأضاف قوله " إن مشروعى هذا صليبى، ومن مميزاته التجارية العظيمة أمكان حفر قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، وتكون ملكاً مشتركاً للعالم المسيحى " .

ويعلق الدكتور مصطفى الحفناوى على ذلك فيقول : " هذا كلام نقله بنصه شارل رو J. Charles Roux فى الصفحة رقم ٨٧ من الجزء الأول من مؤلفه عن قناة السويس ، ونشره وعلق عليه فى آخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ، و شارل رو كان رئيساً لمجلس إدارة شركة قناة السويس . وامتدح دارجنسون ووصفه بالحكمة والنبوة ، ورفعه الى مراتب القديسين والصالحين " .. وفى هذا دلالة قاطعة على الخلفية الذهنية الأوربية تجاه الشرق ومصر .. حيث تضمر هذه الذهنية عقيدة تجارية استعمارية فى السر .. بينما ترفع فى العلن أعلام الصليب الذى هو براء منهم ومن عدوانيتهم .. انها بالنسبة لهم إذن ، إما حرب " صليبية مقدسة " لخدمة أهداف إستعمارية ، أو تدويل مسيحى للقناة لخدمة ذات الأهداف .. المهم أن الدين فى حد ذاته كان غير موجود بالإطلاق فى الموضوع وإن استخدم فيه . وفى هذا السياق يقول ألبير فاندال **A.Vandal** : " ظهرت علائم الإنهيار على الإمبراطورية العثمانية ، فاتجهت أنظار الساسة الفرنسيين الى وادى النيل ، وداعبت الأحلام رؤوس بعضهم ليحصلوا لفرنسا على تلك البلاد الفتية ... " .

حتى فى أيام الثورة الفرنسية نفسها ..

لم تغفل فرنسا مشروع السويس .. فقبل نشوب الثورة الكبرى نشر " فولناى **Volney** " فى سنة ١٧٨٣ - ١٧٨٤ مذكرة عن ملاحظاته إثر رحلة قام بها الى مصر لدراسة مسألة التجارة مع الهند عبر مصر . وقد اخترق فى رحلته برزخ السويس لدراسة إمكان شق قناة تصل بين البحرين ، وقاس المسافة بينهما ،

ولاحظ أن تلك المسافة رملية وليس فيها جبال تحول دون شق القناة .. وقد اعتنى رجال الثورة الفرنسية بما ورد في تلك المذكرة وغيرها من المذكرات والكتابات المماثلة . إضافة الى ذلك فإن التجار الفرنسيين المقيمين في مصر أرسلوا مذكرتين لحكومة الثورة بهدف استعدائها على مصر ، وطلب التدخل المسلح لاحتلالها .

وأصغى نابليون بونابرت وتاليران الى مايطلبه أبناء فرنسا المقيمون في مصر من ضرورة التدخل المسلح من أجل طريق السويس الذي يؤمن التجارة مع الهند . لذلك كان طبيعياً أن يقود نابليون حملة عسكرية كبيرة على مصر بعد ذلك التاريخ بثمان سنوات (عام ١٧٩٨) ، لم يكن لها هدف سوى السيطرة على مصر وهذا الطريق تحديداً . وفي أبريل سنة ١٧٩٨ تلقى نابليون من الحكومة الفرنسية الأمر التالي : " يستولي الجيش الفرنسي على مصر ، وعلى القائد أن يشق برزخ السويس ، وأن يتخذ الخطوات اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية أن تستولي على البحر الأحمر استيلاءً حراً لا منازع فيه " .

نحن نفهم أن فرنسا دولة استعمارية ، وأن نابليون استعماري عسكري يحقق أحلامه أو ينفذ تعليمات حكومته ، وقد يكون ذلك طبيعياً من وجهة نظرهم .. لكن الذي ليس بطبيعي ، هو أن يتبنى رجال الثورة الفرنسية - وهم المنادون بالحرية والإخاء والمساواة - هذا المشروع الإستعماري وكأنه حق لهم .. ولاحق للشرقيين والمسلمين في التمتع بهذه الأهداف الثورية النبيلة ، التي قاتل الثوار من أجلها . ليس لسبب سوى أن أهل الشرق ليسوا من أهل أوربا . الأمر الذي يدل دلالة واضحة على ذهنية الكيل بمكيالين ، ووزن العدل بميزانين ، وأن التعصب العرقي والديني آفة متأصلة في تلك الذهنية الإستعمارية منذ الثورة الفرنسية وقبلها بكثير .. بل إن تلك الذهنية هي التي ما زالت تحكم الفكر والسلوك معاً ، للمنظومة الإستعمارية الإمبريالية الصهيونية بقيادة أمريكا حتى اليوم (!!) .

وفى نفس الوقت ، كانت إنجلترا ترقب الموقف وتعد العدة أيضاً للإنقضاض على مصر . وكانوا فى سبيل ذلك يتحركون فى ثلاث اتجاهات : الأول تجاه الباب العالى بالنفاق والحيلة للحصول على رضاه أو سكوته . والثانى استخدام العملاء من المماليك فى تنفيذ أهدافهم أمثال على بك الكبير و محمد بك أبو الدهب . والثالث تعقب فرنسا وممثليها فى المنطقة وإحباط مساعيهم للإنقضاض على مصر .. وكان ذلك هو ذات الأمر الذى تستعد وترتب له فرنسا ليل نهار .

مما تقدم .. يتضح أن النية كانت مبيته لأحتلال مصر من زمن قديم . وأن هذه الفكرة قد لازمت مشروع قناة السويس منذ أن عرض على بساط البحث .. ولم تنفصل عنه إطلاقاً .
يقول " ألبير سوريل " وهو أحد مؤرخى نابليون : " أن نابليون صمم على أن يكون نصيب فرنسا من مخلفات الإمبراطورية العثمانية مصر بالذات . لكى ينتزع طريق الهند ويقتل انجلترا ... إن فرنسا تمنى نفسها بإقتناص مصر منذ الحروب الصليبية ، فحملة بونابرت لم تكن إلا استمراراً لتلك الحروب ... " .
أكثر من ذلك وأوضح .. يقول السياسى الفرنسى المحنك القس " دى تاليران " صديق نابليون ، يقول فى مذكراته تعليقاً على سياسة فرنسا وخططها لاقتناص مصر :

" وإنه لمما يغرينا بهذه السياسة ما سجله تاريخنا ، ففى زمن الحروب الصليبية كانت أوربا تتطلع للتجارة مع آسيا ، وكانت حرية الإتصال بهذه البلاد الغنية هى السر الحقيقى لحروب أمراء الغرب على خلفاء الجزيرة العربية ، وعلى سلاطين مصر وحكامها . وكان الدين تعلة لرجال السياسة ومطية لأغراضهم ، وما كانت السياسة تهدف إلا لإحتكار الملاحة ، ولو حالف الصليبيون النصر لرأينا رايات الإستعمار الأوربى خفاقة فى سماء مصر وسوريا " .

إعتراف صريح واضح وفاضح وفاجر ، بأن الحروب الصليبية وإن كانت قد شنت تحت ستار الدين والعقيدة المسيحية ، إلا أن الباعث الحقيقي لها كان هو استعمار الشرق ونهب خيراته ، وما كان امتطاء صهوة الدين إلا ستاراً يخفى الأهداف الأصيلة ، التى ليس لها علاقة من أى نوع بالدين المسيحى ، دين السلام والسماحة .

المهم أنه فى سنة ١٧٩٧ تقلد " تاليران " ـ أحد صناع الثورة الفرنسية وأحد أقرب معاوني نابليون ـ مهام وزارة الخارجية الفرنسية وفى جيبه مشروعان : أولهما مشروع الحملة الفرنسية على مصر (وقد تم تنفيذه فى العام التالى مباشرة !) والثانى مشروع احتلال فرنسا للجزائر (وقد تم تنفيذه أيضاً) . وأراد بهذين المشروعين أن يمهد لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية ، وبذلك تستطيع فرنسا أن تجد سبيلها الى الشرق عن طريق السويس ، فتسيطر على العالم سيطرة تامة .
وما أن وضع نابليون قدم فرنسا فوق أرض مصر ، حتى إلتفت الى أهمية برزخ السويس ليجنى ثمار حملته سياسياً واقتصادياً . فعهد الى فريق من علماء الحملة إعداد دراسة فنية عن أنجع الوسائل لخلق ممر من هذا البرزخ يوصله بالهند . وفى ٢٥ يناير ١٧٩٩بعث الى سلطان " ميسر " بالهند يقول له أنه مستعد لتحرير الهند من نير الإنجليز ، كما بعث برسائل الى شريف مكة وإمام مسقط يلتمس تسهيل اتصاله وتراسله مع الهند . ويقول " ليبير " رئيس فريق العلماء ـ بعد عودته الى فرنسا عام ١٨٠٠ وتقديمه تقريراً رفعه الى نابليون الذى كان قد أصبح رئيساً لفرنسا (القنصل الأول) :

" أنه لو امتد بقاء نابليون بمصر لشق قناة السويس ، وأن ولعه بالمشروع أدى الى أن يذهب شخصياً فى ٢٤ ديسمبر ١٧٩٨ مع فريق من الضباط المهندسين الى الجهة الشرقية للبحث عن القناة القديمة التى قيل أنها كانت تصل البحر الأحمر بالبحيرات المرة .

وأشـــار ليبير فى تقريره الى الصعاب التى صادفته من جانب المصريين " الذين ناضلوا ضد الفرنسيين فى كل شبر من أرض مصر ، وكانوا يباغتون البعثة العلمية وينكلون بأفرادها ، لا كراهة للعلم والإستكشاف ، بل تشبثاً بالحرية والإستقلال " .. ومما هو جدير بالذكر أن " ليبير " قد وقع فى الخطأ الهندسى المتوهم والمشهور ، إذ قال بارتفاع مستوى البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر بعشرة سنتيمترات .

بصفة عامة .. كان مشروع القناة هو العمود الفقرى فى برنامج نابليون الإستعمارى . وكان هذا المشروع أنشودة رجال الثورة الفرنسية . لدرجة أن أكبر شعراء فرنسا فى كل العصور " لامارتين " كـتب مجموعة مقالات إعتباراً من ٢٨ أغسطس ١٨٤٠ فى صحيفة jornal de saone,eltoire أسفر فيها عن ذهنية استعمارية واضحة وفاجرة ، وكان مما كتبه بالحرف الواحد ، كما يورد الدكتور مصطفى الحفناوى :

" إن انجلترا تقبل حرباً ضدنا وضد العالم قرناً من الزمان فى البحر الأبيض المتوسط ، ولكنها لا تطيق أن تترك مفاتيح السويس فى يد حاكم يسنده نفوذ فرنسا فى مصر . ولمـاذا ؟ لأن لانجلترا مائة مليون نسمة من الرعايا فى الهند (!) ، والسويس هى مفتاح امبراطوريتها الهندية ، وأنها لن تقبل بأية حال أن تفرط فى حراسة باب هذه الإمبراطورية ... إلا إذا أفنت آخر جندى من جنودها " وقـال :

" ... إن مصر هى السويس ، والسويس هى الهند ، والهند هى انجلترا . وقبل إبادة انجلترا ، يجب السيطرة على مصر " .. ورغم أنه وصف محمد على وإبنه إبراهيم بالشجاعة والبطولة ، إلا أنه قال اتساقاً مع عنصريته الفاجرة : " إنهما مسلمان ، وهذه الصفة تنهض وحدها ذريعة لفرنسا لتستخلص سوريا من يديهما " ..

(بعد هذا الكلام الفاجر بمائة وستة وستون عاماً ، أى فى العام ٢٠٠٦ جاء أوربى فاجر آخر من إيطاليا ، ليتفوه بكلمات تطفح عنصرية و" تخلفاً " .. وتفضح ذلك الضمير المتعالى المستكن داخل الذهنية الأوربية .. يوم ١١يوليو ٢٠٠٦ ، وبمناسبة استقبال الجماهير الإيطالية لفريقها القومى لكرة القدم ، الذى إحرز كأس العالم فى هذه اللعبة ، والتى أقيمت مبارياتها النهائية فى ألمانيا .. بعد تغلبه على الفريق القومى الفرنسى بركلات الجزاء الترجيحية ، بعد انتهاء الوقت الأصلى للمباراة ، وكذلك الوقت الإضافي بالتعادل بهدف لكل فريق .. وصف " روبرتو كالديرولى " النائب فى البرلمان الإيطالى ، والذى ينتمي الى تحالف الشمال اليمينى ، والذى فقد منصبه الوزارى فى حكومة يمين الوسط ، فى وقت سابق من هذاالعام لإرتدائه قميصاً عليه رسوم كاريكاتيربة تسخر من النبى محمد صلى الله عليه وسلم .. وصف انتصار فريقه على الفريق الفرنسى بأنه انتصار سياسى على الفريق الفرنسى الذى يضم خليطاً من الأعراق (!) .. وقال " إن إيطاليا هزمت فريقاً ضحى من أجل الحصول على البطولة بهويته ، باختيار تشكيلة من اللاعبين السود والمسلمين والشيوعيين " .. ونقلت صحيفتا " لاستامبا " و " كوريرا ديلا سيرا " عن خطاب الإحتجاج الذى بعث به السفير الفرنسى لدى إيطاليا " إيف أوبين دى لا ميسوزيرى " الى مجلس الشيوخ الإيطالى ، قوله " هذه التعليقات الخسيسة وغير المقبولة ، لا تثير سوى الحقد والكراهية ، إن فرنسا تفتخر بالفريق بجميع أفراده الذين تعتبرهم أبناء لها بغض النظر عن أصولهم ودياناتهم " ..

لم يكن الكلام الفاجر للنائب الإيطالى هو فقط ما فى الموضوع .. فقد حدث أثناء المباراة النهائية على كأس العالم ، التى فازت بها إيطاليا ، كما تقدم ، وفى الدقيقة ١١٢ من وقت المباراة ، أن وجه اللاعب الإيطالى " ماتيرازى " إهانة وقحة ، إلى " زين الدين زيدان " رئيس الفريق الفرنسى ، وأحسن لاعب كرة قدم فى كل تاريخ فرنسا ، والذى حصل على كأس أحسن لاعب فى البطولة ..

ورغم أن المباراة فى الرياضة ، التى تحتمل المكسب وتحتمل الخسارة ، لكن فى الحالين ، لابد أن تفرض الروح الرياضية المتسامحة وجودها ، وأن يكون التنافس الشريف هو معيار الأداء والسلوك ، إن فى المكسب أو الخسارة .. إلا أن اللاعب الإيطالى وجه إهانته التى تعكس ذات الذهنية الأوربية المتغطرسة والمتعالية والفاجرة .. إذ قال لزيدان " أنت مسلم وسخ " مما دفع زيدان الى ضربه برأسه ضربة أسقطته أرضاً ، على إثرها طرد حكم المباراة زيدان الى خارج الملعب بالبطاقة الحمراء ..

وقد شنت الصحف الجزائرية حملة سياسية وصحفية شديدة الوطأة ضد لإيطاليا والإتحاد الدولى لكرة القدم ، متهمة إياهما بالعنصرية .. فى الوقت الذى تقدم فيه رئيس الإتحاد الفرنسى لكرة القدم بشكوى عاجلة للإتحاد الدولى للتحقيق فى الموضوع ، وتطبيق أقصى عقوبة على اللاعب الإيطالى .. وقد قررت الجزائر بدورها التقدم بشكوى مماثلة ، باعتبار أن زيدان جزائرى الأصل ، وأن أبويه ما زالا يحملان الجنسية الجزائرية ، وبالتالى فإن ما صدر من اللاعب الإيطالى يحمل عبارات عنصرية ضد بلده وموطنه الأصلى .. ومن جانبه أكد زيدان أنه فخور بجذوره الجزائرية وديانته الإسلامية ، وأنه قرر زيارة قريته " بيجابه " بالجزائر برفقة عائلته .. وأرسل الرئيس الجزائرى عبد العزيز بو تفليقه رسالة عاجلة الى زيدان ، لتهنئته ، ودعوته لزيارة الجزائر .. وقال بوتفليقه فى رسالته " إذا كنا من باب الحكمة واحترام قواعد اللعبة قد تقبلنا البطاقة الحمراء ، فإننا نؤكد لك تفهمنا وتقديرنا وإعجابنا لزيدان كلاعب ونجم ، ولقد تصرفت بكل شرف ، حيال ما نعتك به اللاعب الإيطالى الذى يعد اعتداءاً وسباً علنياً لك ، وبما أنك لم تنس أبداً بلد آبائك وأجدادك ، فإن الجزائريين فخورون بك ، ولن ينسوك أبداً " .

أوردنا هذه القصة ، باعتبارها مشهداً حياً وحديثاً ، على ديمومة النسق القيمى الذى يمثل محور ارتكاز الحضارة الغربية وثقافتها .. ذلك النسق الذى وضع لبناته الأولى أرسطو وأفلاطون

قديماً ، حينما قسما البشر الى أسياد بالطبيعة ، وعبيداً بالطبيعة أيضاً ، وليبنيز ودارجنسون ولامارتين فى الزمن الأوسط ، وجورج بوش ومجلة دانماركية ، والنائب واللاعب الإيطاليين وآخرين ، فى الوقت الراهن .. إنها ديمومة النسق ، يرضعونه لأولادهم جيلاً بعد جيل .. بعد جيل) .
.. هذا رغم أن محمد على كان مستعداً لتنفيذ مشروع شق قناة السويس بشرط أن تقدم له الدول الكبرى ضماناً تتعهد فيه بعدم محاولة أياً منها السيطرة على المشروع وتسخيره لمصلحتها ، وأن تضمن بقاء القناة مفتوحة للعالم كله .

ورسم لامارتين بذات الخيال العنصرى ، صورة استعمار فرنسى يزحف على سوريا وقبرص وجزيرة رودس . وزعم أن من صالح الإنسانية أن تتقاسم الدول الغربية بلاد الشرق جميعها ، وتجعل منها محميات للقضاء على دين المسلمين ، لتروج التجارة بين الشرق والغرب وتشيع الحضارة (!) . وقال أيضاً :
" ... ليترك العثمانيون الغرب يبسط يديه على الشرق ، كما كانت الحال أيام الإمبراطورية الرومانية . ليتركوا أوربا تفرض كلمتها وقوانينها وفنونها وأخلاقها وتجارتها على الخمسة عشر أو العشرين شعباً من الشعوب الجديدة التى ستؤلف على أنقاض تلك الإمبراطورية ، وبذلك يعود البحر الأبيض المتوسط ، البحيرة الكبرى ... بحراً أوربياً دولياً ، يكون بمثابة مسرحاً للتجارة وتبادل الأفكار . ومن ناحية أخرى ، تختصر بواسطة السويس وظهور البخار ، مدة خمسة أشهر تنقضى فى الوصول الى الهند والصين ، وتنضم هذه البلاد الكبرى الى آسيا الصغرى وأفريقيا ، فنؤلف من هذا المجموع ، وحدة عالمية تقوم على أسس من السياسة والصناعة والدين " (!!) .

الى هذا الحد كان تعصب ساسة أوربا ومفكريها .. وحتى أدبائها وشعرائها ، ضد الدين الإسلامى سافراً وفاجراً ، ليس من منطلق دينى عقيدى ، وإنما من منطلق سياسى اقتصادى

استعماري ، يستهدف السطو على طاقات وموارد وممتلكات الغير، والإستحواذ عليها جبراً أو اختياراً .

(مشهد من مأساة حقيقية : رغم كل ما سجله التاريخ لهذا الشاعر الإستعمارى الفاجر تجاه الشرق والعرب والإسلام بشكل خاص .. فقد نشرت صحيفة " الأهرام " فى مصر بالعدد رقم ٤٣٧٩٣ الصادر يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦ الخبر التالى : " بحضور كوتشيرو ماتسورا المدير العام لمنظمة اليونسكو ، يقوم عبد العزيز سعود البابطين رئيس مجلس أمناء مؤسسة البابطين للإبداع العربى ، بتوزيع جوائز دورة العام الحالى ، وذلك فى حفل يقام الليلة بمعهد العالم العربى بباريس .. وتقديراً لأمير الشعراء أحمد شوقى ، تم إطلاق اسم " شوقى ولامارتين " على دورة العام الحالى من الجائزة ... ") .

وقد رحب بذلك الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بنفس الصحيفة ، والذى حضر " دورة شوقى ولامارتين " فى باريس هو ولفيف من المثقفين والشعراء العرب . حتى قرأنا للشاعر فاروق شوشة مقالين متتاليين فى المساحة المخصصة له أسبوعياً بالصحيفة ذاتها اعتباراً من ٢٠٠٦/١٢/٣ قدم فيهما مديحاً وتقديراً رفيعين لهذا الشاعر الإستعمارى الفاجر .. وذكر كيف تصفه " الموسوعة العربية الميسرة " فتورد عنه :

" ألفونس مارى لوى دى (١٧٩٠ - ١٨٦٩) شاعر وروائى فرنسى ، اشتغل بالسياسة وشغل عدة مناصب سياسية كبيرة ... وقد كان شديد الإيمان كما يبدو من قصيدته " سقوط ملاك " ... وكان يؤمن بمبادىء اليمقراطية والعدالة الإجتماعية والسلام العالمى ، وبعد ثورة فبراير أصبح لامارتين رئيساً للحكومة المؤقتة ، ثم عضواً فى الجمعية التنفيذية التى حلت محلها ... ولما نافس نابليون الثالث على رئاسة الجمهورية فشل ، فقرر اعتزال السياسة ، وقضى بقية أيامه فى الكتابة ... كتاب لامارتين " حياة محمد " ... يمثل استجابة لنزعة الحنين للكتابة عن شخصية عظيمة فى الزمان البعيد والمكان البعيد . وقد تمثلت فى كتاباته الإيجابيات الكثيرة المعجبة والمتعاطفة مع شخصية محمد فى معظم الأحايين ، والمحايدة المتسائلة فى أحايين كثيرة ... " . كما يذكر أن فكرة كتابة لامارتين عن حياة محمد كانت مجرد " مقدمة لكتاب ضخم عن تاريخ تركيا ، يقع فى سبعة أجزاء ، كتبه بعد أن جاوز الستين عام ١٨٥٤ . وينقل الشاعر فاروق شوشة عن الدكتور أحمد درويش الذى قدم للترجمة العربية

لكـتاب " حيـاة محمـد " الـذى ترجمـه الباحـث التونـسى محمـد قـويعة الـى العربية .. قوله عن لامارتين :
" إن الصورة التأليفية التى اختارها لامارتين لكتاب " حياة محمد " ساعدته كذلك على تجنب الوقوع فى كثير من السلبيات التى وقع فيها معاصروه . فبالإضافة الى نظرة الإعجاب لمحمد ، وتقدير جوانب العظمة فيه ، والتمتع بروح الحياد المبرأة من الأحكام الشائعة والمسبقة ، اختار لامارتين الكتابة عـن حيـاة محمـد لا عـن عـقيدة محمـد ، مـع ظهـور روح التـقدير البـالغ لكليهما ... " .

ونحن نـقول : إن التعامل مع التاريخ والكتابة عنه أمانة ثقيلة ، ومع ذلك فإنها جليلة ومقدسة . لذلك إما أن تؤدى كاملة دون انتقاء أو ابتسار ، أو لا تؤدى . ومن ثم كان حرى بمن تعرض لسيرة لامارتين أياً كان ، أن يعرضها كما كانت ، لا كما يتمنى هو لها أن تكون .. وليته قال إن لامارتين كتب ما كتب ضد محمد والإسلام عام ١٨٤٠ كما أشرنا من قبل ، ثم عدل موقفه عام ١٨٥٤ . ليكون بذلك - من يسرد السيرة - قد احترم التاريخ وحرمته ، ونقله بأمانة الى من يحتاج الى التعرف عليه ، إذا كان قد حدث على هذا النحو .. رغم أن كل تاريخ لامارتين لا يحمل أى إشارة الى تراجعه عما قاله عـام ١٨٤٠ الى أن مـات .

بدلاً من ذلك ، فقد جرى التركيز على ما يبرر احتفالية عربية فى باريس ، تعلى من شأن من سخر وهو فى عنفوان قوته ، وذروة انخراطه فى العمل السياسى من نبى الإسلام ومن الإسلام وأهله ، وحذر من خطورتهم ، وطالب الشرق أن يهنأ بخضوعه تحت أقدام الغرب ، ولم يأخذ نقيصة واحدة على محمد على وابنه إبراهيم سوى أنهما مسلمان .. فى حين أنه قد يكون خفف - الى حد ما - من هجومه ذلك ومن وشراسته تلك ، بعد أن دالت دولته ، واعتزل السياسة أو هى لفظته ، وطواه النسيان ، وتجاوزته الظروف وكسرته ، ليرتد الى الكتابة وقرض الشعر .. بعد أن كانت الأمور قد وصلت به الى أن يصبح نائباً فى البرلمان ، ورئيساً للوزراء ، وأن يرشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى فرنسا . وليت من سرد السيرة أبان للقارىء ما وراء تلك العبارة " وقد تمثلت فى كتاباته الإيجابيات الكثيرة المعجبة والمتعاطفة مع شخصية محمد فى معظم الأحايين .. والمحايدة والمتسائلة فى أحايين كثيرة " .
مالذى قاله لامارتين محايداً ومتسائلاً حول شخصية نبى الإسلام حين كان يقف (لامارتين) فى منطقتى الحياد والتساؤل ؟ وهل كان ذلك الحياد

والتساؤل خاصاً بشخص النبى ، أم كان خاصاً بالعقيدة ؟ ولا يجوز - فى تقديرنا - القول بأن الكتاب جاء عن شخصية محمد لا عن العقيدة ، لأنه لا يمكن الفصل بين شخصيات الأنبياء الثلاثة ، وبين العقائد التى حملوا بها الى البشر .. فثلاثتهم كانوا أسوياء محبون للخير والأمانة متميزون بالجد والإخلاص فى تحمل المسؤلية وفى العلاقة مع الناس .. محرضون على التفكر والتدبر والسعى لعمارة الأرض ، وإسعاد الناس والإتجاه صوب مصالحهم ، واعتبار ذلك أساس الإيمان بالله الواحد ، وغاية التعبد له سبحانه . لم يكن لأحدهم أن تتناقض شخصيته مع ما جاء به من هدى وهداية للبشر ، بل كان سلوكهم الإيجابى بالقول والعمل ، هو الشرط الحاكم الذى جعل الأنصار والمؤمنون يتقاطرون إليهم ، قناعة واقتناعاً بتلك المنظومة العقيدية والأخلاقية والحياتية الجديدة ، التى دعاهم لها وكانوا قدوتهم فيها .

هل هو الجهل بوقائع التاريخ ، وخاصة تاريخنا مع الثقافة الغربية وتاريخها معنا ، أم هو الإستلاب والبحث اللاهث عن مسوغات تحببنا فى الغرب ، وتحبب الغرب فينا ، حتى لو كان ذلك على أنقاض تاريخنا ووقائعه التى لم ينكرها الغرب ذاته ، بل لم يعتذر عن السالب منها .. وحتى لو كان ذلك الإستلاب يمس كرامتنا ، أم هو ذلك كله ؟؟ . ذلك الذى أفضي ببعضنا الى التماهى العاجز أمام كل ما هو أوربى .. حتى لو كان عدواً إستعمارياً فاجراً .

(بعد أربعة وأربعين عاماً من خروج المستعمر المستوطن الفرنسى من أرض الجزائر العربية ، بعد احتلال دام مائة وإثنان وثلاثون عاماً ، وبعد أن قدم الشعب العربى فى الجزائر ستة ملايين من الشهداء فداءً لحريته وحرية وطنه .. بعد كل ذلك ، فإنه حين طالب البعض فى الجزائر أن تقدم فرنسا إعتذاراً رسمياً عن استعمارها ونهبها للجزائر ، وقتلها لمواطنيها الذين زاد عدد الشهداء منهم عن الستة ملايين منذ أن احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ .. رغم كل ذلك فقد رفض البرلمان الفرنسى أن يقدم الإعتذار ، بل أصدر قانوناً فى عام ٢٠٠٦ بأن الإستعمار كان خيراً للجزائر ، واعتبر أن الإعتذار عار لفرنسا .. بينما اعتبر المتحضرون فى العالم كله أن عدم الإعتذار هو العار المؤكد لفرنسا) .

وفى هذا الصدد .. نقول أنه بعد كلام الشاعر الإستعمارى بمائة وإثنان وستون عاماً ، صدرت عن البيت الأبيض الأمريكى يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ ، وثيقة وصفها الكاتب السيد ياسين بأنها " الإعلان الإمبراطورى الأمريكى " ، وقد صدرت بعنوان " الأمن القومى الإستراتيجى الأمريكى " ممهورة بتوقيع الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش ، وكان مما ورد فيها بالحرف : " ... إن الولايات المتحدة هى وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته ، بل إنها مصدر القيم الوحيد ، لذلك ستعمل على تسييد قيمها فى كل أرجاء العالم ... " .

ونحن نرى - ومعنا المنطق والتاريخ والنص - أن هذا الكلام يتطابق تطابقاً تاماً فى الشكل والمضمون والمدلول مع كلام الشاعر الإستعمارى لامارتين حين قال : " ليترك العثمانيون الغرب يبسط يديه على الشرق ، كما كانت الحال أيام الإمبراطورية الرومانية ، ليتركوا أوربا تفرض كلمتها وقوانينها وفنونها وأخلاقها وتجارتها ، على الشعوب الجديدة التى ستؤلف على أنقاض تلك الإمبراطورية ... " .

استعلاء فاجر ، وضمير عدوانى ، وروح ثقافية مستبدة ، أنانية ونافية للغير .. تلك هى بعض قسمات الحضارة الأوربية الأمريكية التى لم يتغير منها شىء على مدى مئات السنين . وحافظت بحرص ودأب على كل ثوابتها السياسية والإقتصادية والثقافية والنفسية المتدنية ، التى تهدر قيم الحق والعدل والخير والسلام .

عودة الى القناة ..

كتب " بلزاك " سنة ١٨٣٨ يقول " إذا أدركت فرنسا وروسيا الدور الذى يمكن أن يلعبه كل من البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، فسيأتى يوم يعبد فيه الطريق الى آسيا من ناحية مصر أو من جهة الفرات ، فتموت انجلترا وتدفن الى الأبد ، كما قتلت البندقية لما ظهر طريق رأس الرجاء الصالح " .

ومثل ذلك قاله " فلوبير " سنة ١٨٤١ . وقالته جماعة " سان سيمونيان " التي وفدت الى مصر في الفترة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٣٧ من أجل مشروع قناة السويس ، وضمت بعثتها الأب " إنفنتان " الذى حل على مصر ضيفاً ، شيطاناً يلبس مسوح قسيس ، وقد حمل تحت معطفه الى محمد على مشروع قناة السويس .

وكان مما قاله ذلك القس الذى قضى ردحاً من حياته في السجن في فرنسا : " على فرنسا ... أن تذعن لضرورة تفرضها علينا السماء في العصر الذى نعيش فيه ، وهى ضرورة استعمار الغرب للشرق ... على الروس إذن أن يحتلوا القسطنطينية ، وعلى الانجليز أن يحتلوا الإسكندرية ... فهذا قضاء كما يقول دين المسلمين ، وواجبنا أن نساهم مع أولئك وهؤلاء ، وتلك إرادة الله كما يعبر الدين المسيحى " (!!) .
وكتب - بعد إخلاء سبيله من السجن بسبعة أيام - الى أحد أصدقائه في مصر يقول : " إن علينا ان نجعل من مصر ، تلك العجوز الشمطاء ، طريقاً يصل أوربا بالهند والصين ، وبعدئذ نشق طريقاً آخر في بنما . ومعنى هذا أننا نضع قدماً على نهر النيل ، والآخر في بيت المقدس ، ونصل بيدنا اليمنى الى مكة ، وبالأخرى نلمس روما متكئة فوق باريس ، فاعلم أن السويس هى مركز حياتنا وكفاحنا . ففي السويس سوف نحقق مشروعاً طالما انتظره العالم " (!!) .
وشاءت الظروف أن يلتقوا في مصر بنائب قنصل فرنسا في الإسكندرية فرديناند دى لسبس ، الذى انضم في عام ١٨٥٤ الى جماعة " سان سيمونيان " التي كونها أنفنتان في مصر في عهد محمد على ، بهدف التمهيد لتنفيذ مشروع القناة .

و" دى لسبس " كان وثيق الصلة بسعيد باشا والى مصر . وسوف تثبت الأحداث فيما بعد ، كيف أن هذا الإستعمارى الخطر قد وظف هذه الصلة ، إضافة الى علاقته بجماعة سان سيمونيان وكل

الأطـراف علـى مسرح المشروع .. ليحقـق لفرنسا ما قـد عجـز نابليـون نفـسه عـن تحقـيقه ، وهـو تنـفيذ هـذا المـشروع الإستراتيجى الكبيـر .

ويعلـق الدكتور مصطفى الحفناوى علـى إلتـقاء جماعـة " سان سـيمون " المكونـة مـن رهـبان ولاهوتييـن ، مـع مغامـر استـعمارى أفـاق مثل دى لسبس بقوله :
" وقـد يبدو عجيباً أن يكـدح الرهـبان جـرياً وراء أمور دنيـوية . ولكـن هـكـذا كانـوا ، بـل وكـانوا إقتـصاديـين ومـستعمريـن ، يجنحون الى التوسع إبتـغـاء التجارة وترويج الصناعـة ، حتـى أطلـق " بنياميـن قـسطنطيـن " عـلى مذهـبهم " البابـوية الـصناعية " .. فـروح الـتعصب ... دفعـتهم لتـناول ما تـناولوه من مسائل كونيـة ، كـان فـى مقدمتـهـا مـشروع قـناة الـسويس ، لكـى يجعـلوا الـشرق المسلم مزرعـة لفـرنسا . ومـا مـن شـك فـى أن بلادهـم تأثـرت بكتاباتهم ، فـقد كان الشعور المسيحى على أشـده ، وإذا عـرفنا أن فرديناند دي لسبس الـتقـط المشروع من أيـديهم ، بعـد أن ارتـوى عقـله وضميـره بروحهم المتعـصبة ، لأدركنـا الأساس الذى قـام عليه مشروع القناة حيـن قـدر لـه أن ينفـذ . ولا غـرابة إذا رأيـنا هذا التعصب البغيض يكيف سياسـة الغـرب حيـال مصر حـتى الآن (١٠ فبرايـر ١٩٥٢) كـلما طرحـت عـلى بـساط البحـث مشكلات القـنـاة " .

الأمـر الذى يتـعيـن ألا يغيب عـن البـال .. أن أوربـا فـى الفـتـرة من ١٨٣٣ الـى ١٨٤٠ كانـت تـتـآمـر ضـد مـصر . و كانـت المعـارك الضارية التـى خاضـها جـيش مـصر فـى قـونـية (ديـسمبر ١٨٣٢) ونـصيبيـن (يونيـو ١٨٣٩) ، ووقـوفه عـلى أبـواب القسطنطينية مهدداً الباب العـالى نـفسه ، الـذى قـد أوشـك عـلى الـسجـود تحـت أقدام الـفاتح المنتـصـر .. كـان ذلك كـلـه أو بعـضه ، سـبباً كافياً لأن تـتحالف أوربـا ضـد مـصر ولهـزيمة محـمد عـلى . فـاجتـمعـت وأبرمـت معـاهـدة فـى لـندن يـوم ١٥ يوليـو ١٨٤٠ وقعـتها انجلتـرا

والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا ، بغير علم مصر وفرنسا . وقضت معاهدة لندن بجعل حكم مصر وراثياً فى أسرة محمد علي ... وحرمانه من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت وإقليم أدنه ، وتخويل محمد على حكم سوريا الجنوبية . وتعهدت الدول الموقعة باستعمال القوة لتنفيذ شروط المعاهدة ، وتعهدت بحماية عرش آل عثمان ، وحماية السلطنة ضد أى هجوم من محمد على .

ونحن نرى أنه مهما تعددت الأسماء والوقائع والوثائق فى تاريخ القناة .. فسوف يظل سعيد ودى لسبس .. وجمال عبد الناصر أهم ثلاثة أسماء لأشخاص فى تاريخها كله .. كما ستظل الوثائق الثلاث التالية هى أهم ثلاث وثائق ـ أيضاً ـ فى تاريخ القناة كله :

١ ـ عقد الإمتياز الأول (الفرمان الأول) فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ .
٢ ـ الفرمان الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦.
اللذان منحهما سعيد لصديقه دى لسبس .
٣ ـ قرار تأميم القناة الذى أصدره وأعلنه الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ من ميدان " المنشية " بمدينة الأسكندرية .

وفى هذا الصدد ، نرى أنه يلزم أن نقدم هنا سطور تعريف بالشخصين الأولين (سعيد ودى لسبس) ، الى أن يحين الحديث عن جمال عبد الناصر .

سعيد ودى لسبس .. أو دى لسبس وسعيد

تحكى الروايات .. أن ضابطاً ألبانياً صغيراً ومجهولاً ، خرج من بلدته " قولة " فى ألبانيا بآسيا ، فى طريقه الى مصر ، ليلتحق بالجيش التركى لطرد الفرنسيين منها . وفى طريقه اعترضه بعض قطاع الطرق ، وكادوا أن يفتكوا به .. لولا أن شخصاً فرنسياً كان يمر بالمصادفة فى طريقه ليتسلم عمله قنصلاً لبلاده فى الشام . هذا الفرنسى الذى استطاع ـ بالصدفة ـ إنقاذ محمد على من براثن

قطاع الطرق ، كان إسمه " ماثيو دى لسبس " الذى كان معه إبنه طفلاً صغيراً إسمه " فرديناند " . ووعد محمد على ماثيو بأن يرد له الجميل فى مصر . وقد توطدت العلاقة والصداقة الحميمة بين الإثنين ، قبل وبعد وصول محمد على الى سدة الحكم فى مصر ، وأصبح ماثيو ذا حظوة عنده ، واسترد منه قيمة صنيعه عشرات المرات .

إلا أن الأمر الذى لم يعرفه محمد على أبداً ، ولا استطاع أن يكتشفه ، هو أن ماثيو دى لسبس كان جاسوساً رسمياً مكلفاً من الحكومة الفرنسية بالإقتراب من محمد على والإستحواذ على صداقته بعد أن أصبح حاكماً لمصر ، وضرورة البقاء بالقرب منه بكل ما يتاح من الأساليب والوسائل .. وسوف يترتب على هذا الوضع أن يصبح فرديناند إبن ماثيو ، صديقاً لسعيداً إبن محمد على .

فى حياة محمد على ، تولى إبنه إبراهيم عرش مصر . ولم تدم ولايته سوى تسعة عشر شهراً (من أبريل ١٨٤٧ الى نوفمبر ١٨٤٨) حيث توفى فى ١٠ نوفمبر من تلك السنة . كما توفى محمد على فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ . وقبل ذلك فى عام ١٨٤٨ تولى عباس إبن محمد على أمر مصر . وقد كان كارهاً للتدخل الأوربى فى شئون مصر وتحديداً كارهاً لفرنسا . واستطاع أن يوصد أبواب هذا التدخل ، خصوصاً حين كانت الرأسمالية الأوربية تحاول الزحف على مصر . وكان أبغض الأمور الى نفسه أن يقترض من الأوربيين ، أو يمنحهم أية إمتيازات للإستثمار فى مصر . إلا أنه أغتيل فى قصره ببنها ليلة ١٤يوليو ١٨٥٤.

ويعلق الدكتور رؤوف عباس أستاذ التاريخ ورئيس اللجنة المصرية للدراسات التاريخية على هذا الحادث ، فى تعقيبه على كتاب " ديلسبس الذى لا نعرفه " .. وسوف نتعرض لهذا الكتاب فيما بعد ، يقول أستاذ التاريخ : " ذلك الحادث الذى كان مؤامرة تعددت الأقوال حول أطرافها ، ولم يهتم أحد بالتحقيق فى ملابساتها ، بما فى ذلك سعيد نفسه .. وكأن إزاحته من سدة الحكم

كان مطلباً للجميع . وإذا كانت المصادر تشير الى مؤامرات القصر ، فللسياسة التى اتبعها أثناء حكمه نصيب كبير ، وخاصة كراهيته الشديدة لفرنسا ولكل من انتسب إليها نصيب فى تلك النهاية الغامضة إذا طبقنا مبدأ " البحث عن صاحب المصلحة " .
وبانقضاء عهد عباس ، تولى سعيد عرش مصر فى عام ١٨٥٤ .. وانقلب الأمر رأساً على عقب .. و سعيد هذا هو الذى أصبح الوالى سعيد باشا .. الحاكم الذى خرج فى عهده مشروع شق قناة السويس الى حيز التنفيذ الفعلى ، بموجب الإمتيازات التى منحها لصديقه الأثير ، الفرنسى فرديناند دى لسبس .

يصف الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، سعيد باشا بأنه " كان ضعيف الإرادة ، كثير التردد ، لا يستقر على رأى واحد . ومن هنا جاءت تقلباته في الخطط والأعمال .. والتجاؤه الى الإستدانة من البيوت المالية الأوربية ، وحسن ظنه بالأوربيين وشدة ركونه اليهم . وميوله الفرنسية التى جعلته يسترسل فى الإصغاء لتأثيرات دى لسبس " .

وكتب إلياس الأيوبى يصف سعيد أيضاً ، فقال : " كان عظيم الجثة ، بديناً الى حد أن أباه فرض عليه ممارسة التمارين الرياضية . ولما شب الأمير محمد سعيد وترعرع ، عهد محمد على الى فرديناند الإعتناء به ، وتدريبه على كل المهارات التى كان محمد على يتصور أن دى لسبس يتمتع بها . وكان هذا هو المدخل الذى دخل منه الأخير ليستولى بالكامل على ثقة سعيد وصداقته . وفرض من خلال ذلك على سعيد حب مرافقته واستشارته فى أمور كثيرة . وبارك محمد على تلك الألفة والصداقة والثقة بين الإثنين ، خاصة وهو نفسه ـ محمد على ـ صديقاً لماثيو دى لسبس والد فرديناند ، ، كما أن " ماثيو " كان ممن شاركوا فى الحملة الفرنسية على مصر ، وبقى فيها ولم يغادرها مع من غادروا بعد فشل الحملة ، وكان ذلك بتعليمات من الحكومة الفرنسية .. وقد عمل قنصلاً لفرنسا بالشام ، ثم لازم قنصل فرنسا

فـى الأسـكندرية زمنـاً طـويلاً ، قبـل أن يـصبح أهـم صديــق لـذلك الضابط الألبانى الصغير ، الذى أصبح حاكماً لمصر ، والذى عـرف بإسـم " محمد علـى باشا الكبيـر " .

كان فرديناند دى لسبس فى فرنساً حينما علـم يوم ١٥ سبتمبر ١٨٥٤ بخبر تولية سعيد عـرش مصر . فـأيقـن أن أبـواب الحـظ قـد فـتحت لــه عـلـى مـصاريعها . وبــادر عـلـى الـفـور بالإتـصال بـصـديقه الأمـيـر مهنئاً . وأيضاً الإتصال بجماعـة " سـان سيمونيان " الذين وكـلوه عنهم ليحصل لحسابهم من صديقه الأمير عـلى امتـياز حفر القناة ، ولكنه استـغـل الفرصـة لنـفسه ، وحصل عـلى الصفقة كلها لحـسابه ، خاصــة وهــو رجــل مـستعد لأن يـضحى فــى سبيــل طموحاتـه بـكـل اعتـبار . وحـضر بالفعـل الـى مـصر واستـقبـل بحـفاوة بالغـة ، واستـقبله سعيد فى قـصره بالـقبـارى بالإسكـندرية . وكان سعيد وقتـئـذ شـاباً فى الثـانية والثلاثين من عـمره . ولأن والـده كانت له تـقاليد وطباع حـازمة ، وكان هـو ـ سعيد ـ كثيراً ما يضيـق بـها ، لـذلك كـان يـفر الـى الـقنصلية الفرنسية لـيـلهو ويـسرى عـن نفسه فيها . حيث كان يتـلقـفـه هـناك نائب القنصـل الشاب " فرديناند " ويتعـهـده بذلك علـى خيـر وجـه . ومن ثـم لم يـنس لـه سعـيد هـذا الـصنيع . وكانـت لـسعيد ثـقـافة أوربـية ، ولــسان يـنطـق الـفرنـسية بفصاحة تــلفت الأنظـار ، ومـع ذلـك كـان يفـرض رأيــه ، ويـبـغـض الـجدل والمناقشة .
وكـمن دى لسبس بجوار سعيد كالثـعلب يتحين الفرصـة للإنقضاض عـلى الفريسة ، الى أن جاءتـه الفرصة كاملة حين قرر سعيد يوم ١٥ نـوفمبر ١٨٥٤ أن يقوم برحلـة صيـد الـى الـصحراء الغـربية ، عـلى رأس عـشرة آلاف جندى ، ودعــا صديقــه دى لـسبس لمرافـقـته فـى تـلك الرحلة .

وفـى رسـالة الـى حماتـه ، يـصف دى لـسبس كيفيـة استغـلاله لـسذاجة سعـيد وبطانتـه فيـقول : " ... وعـندما كنـت أقـوم بتحيتـه ، جعـلت أعـدو مـسرعـاً ، وأقــفز مـن فوق الكثبـان حتـى أصـل الـى خيمتـه .

ستجدين فى هذا الإندفاع خفة ، ولكن ذلك من أسباب ظفرى بتأييد بطانة الوالى لمشروعى ، وهو تأييد لابد منه . ولقد أطنب الضباط العظام الذين شاركونى طعام الإفطار فى الثناء على ، ولاحظت أن جرأتى رفعت من شأنى عندهم الى درجة كبيرة " .
واستمرت الرحلة أياماً ، ترعرعت خلالها المودة والألفة بينهما ، ولما حانت اللحظة المناسبة - حسب تقدير دى لسبس - عرض على سعيد مشروع شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، بتفصيل وإسهاب ، وأصغى إليه سعيد بانتباه بالغ ، وقال له بعد أن أفاض فى عرض المشروع : " إنى مقتنع ، وإنى قبلت مشروعك وسنشتغل بأمره فيما تبقى من الرحلة ، ونبحث وسائل التنفيذ . إنه مشروع مهم ، وفى وسعك أن تعتمد على " .

وأمر سعيد بأن ينزل دى لسبس فى قصر المسافرين ، وهو قصر منيف ، كان مخصصاً أيام الحملة الفرنسية لإجتماع لجنة القضاء ، وقبل أن يتوجه ديلسبس الى القصر ، قصد الى دار " لينان دى بلفون " يزف اليه البشرى ، وتعانق الإثنان لأن حلم فرنسا يكاد أن يصبح حقيقة واقعة .
واستدعى سعيد دى لسبس الى القلعة ، وأمام جمع من القناصل والوجهاء الذين جاءوا لتهنئة الأمير بسلامة العودة من رحلة الصيد ، أعلن سعيد الوعد الذى صدر منه لصديقه دى لسبس . وأكد عزمه على منح امتياز له بتأسيس شركة مساهمة لإخراج المشروع الى حيز الوجود .
وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ وقع سعيد باشا عقد الإمتياز الأول لحفر قناة السويس .. فأحدث بذلك أكبر انقلاب سياسى إقتصادى عسكرى عرفه تاريخ القرن التاسع عشر كله .
وكانت أهم شروط الإمتياز - كما يورد الدكتور محمد السيد سليم - هى أن يؤسس دى لسبس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لشق برزخ السويس ، واستغلاله كطريق للملاحة الكبرى ، وإنشاء وإعداد مدخلين ، أحدهما على البحر الأبيض المتوسط ، والآخر على البحر الأحمر . كما أعطى امتياز إدارة القناة لمدة تسع

وتسعون عاماً تبدأ من التاريخ الذى تفتتح فيه القناة للملاحة . وبعد انتهاء أجل الإمتياز ، تصبح الحكومة المصرية المالكة الوحيدة للقناة وتوابعها ، بعد تعويض الشركة عن المنشآت التى أوجدتها لخدمة الملاحة فى القناة . وفى تلك الفترة تكون الشركة خاضعة لقوانين مصر ، كما تحصل الحكومة المصرية على ١٥ % من صافى أرباح الشركة التى " ستنشأ " لإدارة القناة .

وفى ٥ يناير ١٨٥٦ تم منح الشركة عقد امتياز ثان ، حصلت بمقتضاه على ملكية الأراضى الموجودة على جانبى القناة بعرض كيلومترين من الجانبين ، والتزمت مصر بتقديم أربعة أخماس العمال اللازمين لحفر القناة ، كما حصلت الشركة على حق طلب مد الإمتياز لمدة ٩٩ سنة أخرى ، ولمدد متعددة ، بشرط موافقة الحكومة المصرية .

لقد لعب هذا الثعلب الإستعمارى - الذى لم يكن مهندساً ولا رجل صناعة ، أو مال ، أوأعمال ، ولا كان ممثلاً لجهة رسمية ولا لمؤسسة صناعية معروفة وقائمة ، ولم يكن له أى صفة سوى أنه صديق الوالى ، لعب بصداقة وسذاجه سعيد ، وحبه للفخر حتى لو كان فخراً كاذباً ، وفوق ذلك ثقته به . لقد أوهم دى لسبس سعيداً بأنه بموافقته على المشروع ، إنما يكون قد خدم الإنسانية والحضارة ، وسوف يخلد ذلك إسمه فى التاريخ الى الأبد ، وأنه بذلك إنما يخدم أمماً وحضارات أخرى كثيرة .

يعلق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى على ذلك فى كتابه " عصر إسماعيل " قائلاً : " إن سعيد لم ينظر الى شق القناة كعمل حيوى لمصر ، وأغلب الظن أنه لم يوازن بين مزاياها وبين مضارها . بل نظر الى فائدتها للإنسانية - حسبما أقنعه دى لسبس بذلك - وحسب .. وبديهى أن النظر الى القناة من وجهة فائدتها للإنسانية على حساب المصلحة الوطنية ، هو وهم لا يليق بالأمم التى تقدر معنى الوجود والحياة . لأن حياة الأمم واستقلالها مقدمان على كل وأى خدمة عامة للإنسانية .. وليس فى تاريخ

الشعوب قديماً وحديثاً ، أمة رضيت أن تضحى بأية مصلحة لها مهما ضؤلت ، ناهيك عن استقلالها ، من أجل خدمة الإنسانية . والحق أن هذه أوهام لا تجوز إلا على الأمم المستضعفة . وإننا على العكس ، نرى الأمم التى نتخذها مثالاً للعظمة والتقدم ، تهزأ بتلك الأوهام ، وتضحى بمصالح الأمم وبالإنسانية جمعاً ، تحقيقاً لأطماعها الإستعمارية . بل تستبيح كل الوسائل فى سبيل السيطرة على العالم واستعباد الشعوب " .

(كتب الأستاذ الرافعى هذا الكلام قبل الإغارة البربرية العدوانية الأمريكية البريطانية على العراق فى عام ٢٠٠٣ بدعوى خدمة الحرية والديمقراطية والعدالة والإنسانية ، بأكثر من نصف قرن ! .. وكانت تلك الإغارة وهى فى طريق انقضاضها على القطر العربى ، قد داست بحذاء ثقيل وصلف ، أول ما داست ، على كل مواد القانون الدولى ، وكل ميثاق الأمم المتحدة ، وكل ما يسمى زوراً بالشرعية الدولية .. الغريب والفاجر أيضاً فى هذا ، أن ذلك لم يحدث خفية أو نتج عن تآمر بليل . بل حدث جهاراً نهاراً أمام العالم كله ، وأعلن من فوق أعلى منابر الأمم المتحدة وأمام كل الوفود الرسمية الأعضاء فيها خلال عدد متتال من جلسات مجلس الأمن الدولى .. عشية الإغارة) .

إن افتتاح القناة للملاحة الدولية حقق بلا شك - من وجهة النظر الأوربية - إفادة بالغة الأهمية للتجارة الأوربية . فلقد قربت القناة طريق المواصلات بين أوربا والشرق ، وأفادت الإستعمار الأوربى بتمكين الدول الإستعمارية من إرسال الحملات الحربية من طريق القناة الى آسيا وأفريقيا لإخضاع الشرق وشعوبه ، والسيطرة على موارده وإمكاناته التى كانت أوربا فى أمس الحاجة إليها ، فإذا بها تحصل عليها مجاناً ! . ورفعت عن تلك الدول مشقة اجتياز طريق المحيط الأطلنطى ورأس الرجاء الصالح ، وهو طريق طويل مليىء بالإخطار المهلكة .

أما من وجهة النظر المصرية .. فإن القناة كانت خطراً داهماً على البلاد وعلى استقلالها . لأنها جعلتها بؤرة اهتمام الإستعمار الأوربى ، وهدفاً لأطماعه .. ودخلت " المسألة المصرية "

طوراً جديداً خطيراً بعد افتتاح القناة عام ١٨٦٩ . إذ صار ينظر إليها كأنها هى مسألة قناة السويس ، وحدث اندماج وتوحيد بين المسألتين .

إن فتح القناة يعادل فى تأثيره الإستعمارى بالنسبة للمسألة المصرية غزوة نابليون بونابرت ، فكما أن الحملة الفرنسية جعلت انجلترا تتطلع الى احتلال مصر ، كذلك كان شأن قناة السويس . الفرق بين الحادثين : أن انجلترا قد أخفقت فى تحقيق مطامعها التى أثارتها الحملة الفرنسية ، وارتدت دون أن تنال من مصر منالاً ، وسويت المسألة المصرية فى عصر محمد على بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التى كفلت لمصر استقلالها الداخلى التام . الى أن تم فتح القناة ، فأعاد هذا الفتح شهية انجلترا الإستعمارية تجاه لمصر . وبالفعل قامت باحتلالها وإحكام قبضتها عليها وعلى القناة فى عام ١٨٨٢ ، أى بعد ثلاثة عشر عاماً فقط بعد فتح القناة ، ودون أى تدخل مضاد من جانب فرنسا .

الغريب أن مصر التى أنفقت ـ بأسعار ذلك الزمان ـ ما يربو على ستة عشر مليوناً من الجنيهات ، ثمن أسهم أكتتبت فيها ، وأملاك تنازلت عنها ، وأعمال قامت بها ، وتعويضات وهمية أدتها الى الشركة (!!) .. هذا فوق الأعداد الهائلة من الضحايا من أبنائها الذين سقطوا تحت سنابك السخرة أثناء الحفر .. مصر التى قدمت ذلك ـ فوق فقدانها استقلالها السياسى الذى هو أهم من كل ذلك بكثير ـ لم تستفد اقتصادياً بفائدة ما من القناة (!) . بل إنها أضيرت حيث تحول طريق التجارة بين أوربا والشرق من داخل مصر (السويس / القاهرة / الإسكندرية بطريق النيل والسكك الحديدية وبالعكس) الى القناة المائية ، التى أصبحت من لحظة افتتاحها ملكاً لشركة مصرية على الورق ، أجنبية على الأرض . ومن ثم حسرت الأرباح عن مصر لتصب جميعها فى جيب الشركة (الدولة) التى تسيطر على القناة وتحتل مصر ، تلك

التى لم تمتلك القناة أبداً ، ولا امتلكت إيراداتها أو أرباحها ، منذ افتتاحها عام ١٨٦٩ الى أن تم تأميمها عام ١٩٥٦ (!) .

(حضر الإحتفال الكبير بافتتاح القناة عام ١٨٦٩ أكبر كاتب مسرحى فى كل أوربا يومها النرويجى " هنريك إبسن " (١٨٢٨ - ١٩٠٦) ، الذى يقولون أنه " حقق فى المسرح ما حققه بلزاك وتولستوى فى الرواية ، وأنتج ٢٤ مسرحية و ٦٤ قصيدة شعرية .. واهتم بالروح الإنسانية ، وأثار فيما أنتج وأبرز الزيف الإجتماعى الذى كان يسرى فى أوصال المجتمع الذى عاش فيه ، حتى قالوا أنه قد تفوق فى المسرح على شكسبير نفسه " .
نقول أنه حضر حفل الإفتتاح وكان عمره وقتذاك واحداً وأربعون عاماً ، ضمن وفد ضم أربعة وستين شخصية من ألمانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا ودول اسكندناوة . وكان ضمن الوفد معه الشاعر و " الثائر " الفرنسى تيوفيل جوتييه (١٨١١ - ١٨٧٢) . وقد كان فرديناند دى لسبس فى استقبال الباخرة التى أقلت الوفد عند وصولها الى الأسكندرية قادمة من مرسيليا .. وقد أقاموا فى أفخم الفنادق سواء فى الأسكندرية أو القاهرة ، ووضعت تحت تصرفهم العربات المطهمة التى يشرف على تسييرها رجال أشداء فى زى رسمى مزركش ، واستقبلهم الخديوى اسماعيل بنفسه فى قصر النيل .. وبعد قضاء خمسة أيام بالقاهرة فى زيارات للأسواق والمساجد والكنائس والقلعة والمتحف المصرى ، وفى ضيافة وإكرام الخديوى .. نظم لهم عالم المصريات المعروف " مريت بك " بناء على أوامر الخديوى رحلة نيلية الى جنوب الوادى استغرقت ثلاثة أسابيع .. وكان إبسن يتمنى أن يزور الأهرامات وأبى الهول ، لكنه لم يتمكن من ذلك ، لأن فيضان النيل وقتها جاء عنيفاً بحيث أغرق الأراضى على ضفتيه ، وبالتالى تعطلت وسائل المواصلات فى منطقة الجيزة .. إلا أنه وأثناء الرحلة الى صعيد مصر تمكن من زيارة آثار أسيوط ، ثم قضى الستة أيام الأخيرة من أكتوبر ١٨٦٩ فى طيبة القديمة ، وشاهد تمثال رمسيس الثانى الضخم ، وكذلك معبد آمون رع .. وفى رحلة العودة زار ممفيس وسقارة ، وشاهد آثار أبيدوس ومقابر بنى حسن .

رغم ذلك .. فإن المؤرخين الذين رصدوا وسجلوا تفاصيل رحلة هذا الكاتب العالمى الكبير الى مصر ، ومعه شاعراً وصفوه بالثائر ، منذ قدومهم إليها الى أن غادروها .. وسجلوا من استقبلهم وأين أقاموا وذهبوا ، وماذا ركبوا وأكلوا وشاهدوا .. هؤلاء المؤرخون لم يسجل أياً منهم كلمة واحدة تبين رأى هؤلاء - الذين كانوا يركبون " العربات المطهمة "

التى يسوقها " خدم " من الشعب المصرى فى زى رسمى مزركش - لم يسجلوا كلمة أو سؤالاً أو علامة تعجب واحدة لأى من أعضاء الوفد الهام - وأولهم إبسن نفسه - حول قناة السويس التى قضوا شهراً فى حرمها وسط الكرم الباذخ والسفيه من الخديوى اسماعيل : لم يسألوا عمن حفروها ، وكيف حفروها ، وكم تكلف الحفر ، ومن دفع تكاليفه ، وما هى القيمة الحقيقية لتلك التكاليف إذا كانت الحياة نفسها كانت أحد عناصرها ، بل كانت العنصر الأبرز والأهم ؟! ..

وبالقطع فإن إبسن ووفده ، وكل " أهل الحفل " كانوا يعلمون وهم فى حرم القناة ، أنه يرقد تحت هذا الماء الذى يجرى أمام أعينهم فيها ، رفات مائة وعشرين ألف شهيد من أبناء مصر الفلاحين . قضوا بالسخرة فى الحفر .. قضى عليهم التعب والكلل والإجهاد والجوع والعطش ، وقهرهم اليأس والخوف والإحباط والإذلال .. ولحقهم - فى سخرتهم - وطنهم الذى قدم تكاليف الحفر مالاً وبشراً ومعدات حتى " القفف والمقاطف " .. وفقد حصته فى رأسمال الشركة بالبيع البخس التآمرى ، وفقد بعد ذلك حصته فى أرباحها بالتنازل ، وقبض الثمن جنيهات ذهبية أنفقت بالكامل على استضافة " أوجينى " الملكة الفرنسية المستعمرة ، وعلى رحلة نوبار الى باريس التى تكلفت ٤ مليون جنيه فى ذاك الزمان .. ورحلة أبسن والوافدون معه التى لابد أن تكون تكلفت أكثر من ذلك بكثير .. وقدم هذا الوطن - زيادة فى الإذلال والمهانة - أربعة ملايين من الجنيهات الى بريطانيا هدية " شكر وعرفان بالجميل لأنها حمت مصر ودافعت عنها أثناء الحرب العالمية الأولى " .. كما ورد فى خطاب الحكومة المصرية الذى أرفق به المبلغ) (!!) .

الغريب والموجع .. أن سعيداً قد تجرع كل الندم على ما منحه لصديقه الأفاق ، وحاول أن يغتسل من القصة كلها . فيقول فى وثيقة رسمية (الوثيقة رقم ٦٦١ - ٣٦ مقيدة فى السجل رقم ١٩ صادر - قصر عابدين) : " لست أتحرق شوقاً لهذه القناة ... وقد أعترف لكم بأنى تعجلت فى إبرام هذه العملية ، ولو أنى قدرت فى البداية أن المسألة تصل فى نهاية الأمر الى هذه الدرجة من المتاعب ، لما سمحت بها بداهة ، ولا قبلتها بحال " .

وقد كان الغش والخديعة أمران متأصلان فى نفس دى لسبس ، الذى بلغ فى شهرته العالمية الذروة . ولكنه وهو يقترب من التسعين من

العمر ، ساقوه الى محكمة جنايات السين بباريس ، ودمغه القضاء بحكم يلازم ذكراه الى اليوم . إذ حكم عليه بالسجن خمس سنوات عدا الغرامة ، حيث ثبتت عليه تهم النصب والإحتيال ، والتزوير والرشوة فى قصة قناة بنما .. ومات صباح يوم ٧ ديسمبر ١٨٩٤ بالقرب من باريس ، وهو فى عداد المجرمين وهو لا يستحق إلا ذلك .. على الأقل .

وقد ولد فرديناند دى لسبس فى مدينة فرساى الفرنسية يوم ١٩ نوفمبر ١٨٠٥ ، وينتمى لأسرة حملت اسم مؤسسها " لسبس " ، وهو مغامر اسكتلندى ، هاجر الى فرنسا فى عام ١٦٥٢ ، وعمل فى بداية هجرته بصناعة السيوف وبيعها لقراصنة البحار . وسرعان ما احترف هذه المهنة غير الشرعية - وقتئذ - قبالة سواحل فرنسا وأسبانيا ، وأورثها لأبنائه .. فورثوها وورثوا معها نهماً وشراهة بغير حدود لكل ما هو غير قانونى وغير عرفى وغير أخلاقى .. وكانت قصة قناة السويس وقصة قناة بنما ، بيانين عمليين ودامغين لهذا الإرث المختل والمخاتل .. والموصوم .

بقيت فى قصة دى لسبس رواية يندى لها الجبين ..

أحمد يوسف (ليس هناك أى رابط يربط بينه وبين الدكتور أحمد يوسف أحمد المثقف العربى البارز ومدير معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، ولا بينه وبين كاتب هذه السطور الذى اسمه الرباعى هو " محمد أحمد ابراهيم يوسف " سوى ذلك الذى يسمى " تشابه أسماء ") .. أحمد يوسف الذى نقصده هنا هو مصرى يقيم فى باريس إقامة دائمة ، ويحمل الجنسية الفرنسية ، وكتب كتاباً بعنوان " ديليسبس الذى لا نعرفه " ، اعتمد فيه بالأساس على مذكرات دى لسبس التى صدرت عام ١٨٨٧بعنوان " مذكراتى فى أربعين عاماً ، مهداة الى أبنائى " . ورغم أن التاريخ لم يشهد حالة واحدة أدان فيها كاتب مذكرات نفسه ، فإذا أضفنا الى ذلك أن كاتب تلك المذكرات أفاق ونصاب ومخاتل طبقت شهرته الآفاق ، فكيف يمكن والحال هكذا ، أن تكون مذكرات كتلك مادة لكتابة التاريخ ، أو مرجعاً يركن إليه فى الرجوع الى وقائعه وأحداثه وشخوصه ؟؟

نقول رغم ذلك ، فإن " أحمد يوسف " الذى نحن بصدد الحديث عن كتابه ، لم يقدم للقارىء حتى من محتوى المذكرات التى تدافع عن صاحبها شيئاً ، بقدر ما ملأ هو الكتاب بمتاريس الدفاع المستميت عن دى لسبس ، حتى حوله الى قديس " ظلم وتجنى عليه العرب والمصريون منهم تحديداً ، وأرخوا له تأريخاً ظالماً مشوهاً ، لأنهم لا يعرفون اللغة الفرنسية ، ولم يرجعوا الى الوثائق الفرنسية وأوراق ديلسبس وشهادات معاصريه ، والى الصور الفوتوغرافية المثيرة للمصور الفرنسى هيبوليت أرنو ... وكلها صور تحتم إعادة النظر فى تاريخ القناة ، أو بالأحرى فى شخصية صانعيها وعلى رأسهم فرديناند ديليسبس ، لأننا نراهم أمامنا فى الصور بمشاعر الدهشة الإنسانية والغضب الإنسانى ، وبقسمات الإرهاق والتعب على الوجوه. ربما كانت هذه الصور العتيقة أول ما جعلنى أفكر فى شخصية ديليسبس وأقول لنفسى : إننا نجهله بالفعل ، وكم نجهله ! وقد آن الأوان أن نفتح ملفه ونقرأه من جديد ، أو بالأخرى نقرأه لأول مرة " .. ويرى أحمد يوسف أن هذه المذكرات والصور هى - وحدها - التى تبرىء دى لسبس وتكتب تاريخه كتابة صحيحة ، باعتباره " بطلاً للإنسانية جمعاء ، اتصف بالنبل ونكران الذات ، وكان رومانسياً حالماً بمشروع يتجاوز حدوده الشخصية ليتقرر به مصير البشرية " .. وغير ذلك الكثير من الإدعاءات والتخريجات والإستنتاجات التى حاول أن يغرقنا بها أحمد يوسف ، والتى بعضها لا يستحق عناء الرد والتفنيد ، وبعضها مغرض ويلوى عنق الحقيقة والتاريخ بشكل مفضوح ، والبعض الآخر يتسم بسذاجة مفرطة ، تفترض أن تاريخ الأمم يمكن أن تكتبه دموع اللصوص المستعمرين الأفاقين من أمثال دى لسبس ، أو يكتبه الضعف والغفلة والخيانة والتدنى والتفريط الذى يعترى بعض الحكام من أمثال سعيد ، الذى كان يأخذ رشوة من دى لسبس قدرها أربعين فرنكاً عن كل رأس فلاح مصرى يساق الى مقبرة السخرة فى حفر القناة .. حتى وصل عدد جماجم الشهداء منهم التى ترقد تحت مياه القناة الى الآن الى أكثر من مائة وعشرين ألف ! المهم .. أن الرجل أراد - أو أريد له -

أن ينشر كتابه فى مصر ، وأراد - أو أريد له - أن يكون النشر عن طريق المجلس الأعلى للثقافة فى مصر ، وحين عرض الكتاب على المجلس كتب ثلاثة من أبرز أعضائه من أساتذة التاريخ ، ثلاث تقارير ترفض نشر الكتاب .. ورغم ذلك كان الإصرار على النشر (!) ، فتم الإتفاق على أن يكتب الأستاذ الدكتور رؤوف عباس أستاذ التاريخ ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وعضو المجلس ، مقدمة للكتاب ، تتعرض للمغالطات التاريخية التى وردت به . وقام أستاذ التاريخ بكتابة المقدمة فعلاً .. فكان الرفض لأن يكون ما كتبه أستاذ التاريخ مقدمة للكتاب تنشر فى بدايته ، وإنما يكون تعقيباً ينشر فى آخره ليتصفحه القارىء بعد أن يكون قد تسمم وعيه بترهات وخبل وأمراض نفسية ، ملأت صفحات الكتاب من أوله الى ما قبل لقائه بتعقيب الدكتور رؤوف عباس .. وهو ما قد تم فعلاً (!!) .

الأهم .. أن الدكتور رؤوف عباس قدم تعقيباً احتوى على مرافعة تاريخية وسياسية ووطنية رفيعة القيمة والمحتوى ، من حيث احترام التاريخ ووثائقه ووقائعه كما حدثت ، لا كما يتمناها الغرض والمرض والهوى .. وكان ضمن ما أورده أستاذ التاريخ فى تعقيبه على الكتاب : " لقد استغل ديليسبس علاقته ببلاط الإمبراطور نابليون الثالث ، وصلته العائلية بالإمبراطورة أوجينى (إبنة خالته) ، وتبنيه لمشروع يخدم المصالح الإمبراطورية الفرنسية ، لإيقاع اسماعيل فى فخ " التحكيم الإمبراطورى " الذى حمل مصر ٩٢,٩ % من تكلفة القناة ، وفتح للمصادر الإئتمانية الأوربية أبواب مصر لتستثمر فائض أموالها فى الديون المصرية بما ترتب على ذلك من أزمة مالية، وتدخل أجنبى واحتلال ، وكلها من " بركات " ديليسبس التى حلت بمصر " ..

وأورد أيضاً فى تعقيبه : " ... ناهيك عن تكلفة قيمة العمل الذى قدم للشركة مجاناً طوال تسع سنوات ، وما تحملته الزراعة المصرية من خسائر نتيجة حرمانها من قوة عمل الفلاحين ، وما تحملته الإدارة

المصرية من أجور موظفيها الذين وضعتهم فى خدمة الشركة ، وقيمة الرسوم الجمركية التى أعفت الشركة منها ، وكلها عناصر لا يجب إسقاطها عند حساب التكلفة الإجمالية " ..

وكان أعمق ما ضمنه أستاذ التاريخ تعقيبه : " ... أما أرواح من تساقطوا من العمال المصريين أثناء الحفر فلا تدخل ـ للأسف ـ فى حسبان أحد . ربما لأن الحكومة لم تلتزم بتعويض أهل أولئك الضحايا . ولكن أرواحهم لابد أن تدخل فى حساب الخسائر التى تحملتها مصر من أجل تحقيق ذلك " الحلم الإنسانى الحضارى " .. المزعوم " .

الفصل السادس

السُخرة في حفر قناة السويس

ومن أشد الظلمات وأعظمها فى إفساد العمران ،
تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق .
(ابن خلدون)

ولأن الذين فكروا فى حفر ذلك المجرى السحرى ، كانوا يدركون أهميته الاستراتيجية ، فقد أنشأوا لادارته شركة تليق بمستوى أهمية الغنيمة . لذلك أنشئت " شركة قناة السويس البحرية " بامكانيات وسلطات دولة . وبحماية كل الدول الاستعمارية الكبرى حينئذ . كانت بالفعل شركة بوضع دولة داخل الدولة المصرية التى تجرى القناة فى أراضيها . وبدت فى أوقات كثيرة أقوى وأكبر تأثيرا من الدولة المصرية ذاتها .. كما أوضحنا من قبل !! .

بصفة عامة .. فإن الوثائق الخمس الآتية كانت مفاصل محورية فى قصة القناة كلها :

١ ـ عقد الامتياز الأول (يطلق عليه الفرمان الأول) الذى منحه الخديوى سعيد الى صديقه فرديناند دى لسبس فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ . والذى انطوى على امتيازات مجحفة بحقوق مصر ، كان من بينها الترخيص لدى لسبس بانشاء شركة لحفر القناة وادارتها واستغلالها لمدة ٩٩ سنة ، من تاريخ الافتتاح عام ١٨٦٩ الى عام ١٩٦٨ ، وقد بدأ حفر القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ .. بدون أى نوع من أنواع التأمين أو الضمان لجدية مشروع كبير خطير كهذا المشروع ، وبدون أن يكون " دى لسبس " نفسه مؤهلاً لتحمل مسئولية كتلك ، فلم يكن مهندساً ولا رجل أعمال فى الصناعة أو التجارة أو حتى فى الزراعة .. ولم يكن لديه مال أو مصنع أوشركة ، بل لم يكن حتى مندوباً أو ممثلاً لأياً منها ..

وقد علق كرابيتس المستشار الفرنسى السابق بمحكمة استئناف الاسكندرية قائلا بشىء من التهكم المرير : " من الغريب أن سعيدا لم يطالب صديقه بأى ثمن مقابل الامتيازات التى منحها اياه ، بل باع ارث الفراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة باهتة زائلة " .

٢ ـ عقد الامتياز الثانى (الفرمان الثانى) الصادر فى ٥ يناير ١٨٥٦ (٢٣ مادة) . والذى تحددت فيه التزامات الشركة تجاه الحكومة المصرية وأيضا الامتيازات التى تصبح من حقها تجاه نفس الحكومة . وكانت الالتزامات تسع مواد والامتيازات أربعة عشر مادة .. وكانت الامتيازات تفوق الالتزامات كماً وكيفاً بشكل واضح .

٣ ـ لائحة النظام الأساسى للشركة الصادرة فى ٥ يناير ١٨٥٦ (٧٨ مادة) .

٤ـ لائحة استخدام العمال الوطنيين فى أشغال قناة السويس الصادرة فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦ (١١ مادة) .

٥ ـ قرار تأميم قناة السويس الذى أصدره وأعلنه الرئيس جمال عبدالناصر على الأمة العربية والشعب المصرى والعالم مساء السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ .

ولأن هذا الجزء من حديثنا معنى فى الأساس بموضوع السخرة فى حفر القناة ، لذلك فإننا سوف نركز على الوثيقة الرابعة والتى تختص بموضوع الأيدى العاملة فى عملية الحفر ، ومادة واحدة من الوثيقة الثانية .

إن استحالة نقل عمال من أوربا للعمل فى شق القناة ، وفداحة تكاليف استخدام الآلات الميكانيكية فى الحفر ، كانا السبب الرئيسى فى أن يفكر دى لسبس فى تسخير مصر فى حفر القناة .. وقد نجح فى تحقيق ما انتواه أيما نجاح ، ولف أحباله وأحابيله حول سعيد

باشا، ودفعه بالخديعة مرة وبالرشوة مرة أخرى ، الى أن يوافق الثانى (سعيد) على كل ما خطط له الأول (دى لسبس) .

بدأت القصة .. بأن ورد فى نص المادة الثانية من عقد الامتياز الثانى أن " للشركة الحق فى تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين ... و فى جميع الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس الذين يستخدمون فى هذه الأعمال من المصريين " . وأبعد ما يكون عن الحقيقة ، هو الظن بأن الهدف من وضع هذه المادة ، هو محاباة مصر أو العمال المصريين ، وذلك بفتح آفاق رحبة أمام الشعب المصرى للعمل فى تنفيذ المشروع . لأن هذا كان آخر شيىء يفكر فيه مستعمر على شاكلة دى لسبس للأسباب الآتية :

- ان هذه المادة قد وردت فى عقد الامتياز تحت بند التزامات الشركة ، وكانت هذه براعة من دى لسبس حيث وضعها فى غير مكانها الصحيح من العقد ، فكان ظاهرها غير باطنها . والغرض الخفى من هذه المادة هو خدمة الشركة بالأساس . اذ كان يتعذر على الشركة أن تستقدم أفواجاً من العمال الأوربيين يقيمون فى صحراء البرزخ ، بالاضافة الى أن أجورهم كانت عشرات أضعاف العمال المصريين .

وقد ذكر تشارلز كينى أحد رجال القانون الانجليز .. أن هذه المادة وان جاءت فى باب الالتزامات .. الا أنها تعتبر فى الحقيقة امتيازاً سخياً للشركة ، إذ لولا وجود هذه المادة لكان تنفيذ المشروع صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً !!

- كانت هذه المادة هى الأساس الذى بنى عليه نظام سخرة المصريين فى شق القناة . فقد رتب عليها ، وفرع منها دى لسبس حقوقا جديدة للشركة صاغها فى الوثيقة الرابعة " لائحة استخدام العمال الوطنيين " .

- تطبيقاً لهذه اللائحة فقد سيق العمال المصريون الى ساحات الحفر زمرا . فقد بلغ عدد المصريين الذين أكرهوا على الحفر خلال عام ١٨٦٢ - وهى السنة التى شهدت أكبر حشد آدمى فى تاريخ الشركة - ربع مليون مصرى ، وهو عدد بالغ الضخامة بالنسبة لتعداد مصر الذى بلغ فى تلك السنة ٤,٨٣٣,٠٠٠ مليون نسمة !! .

ولأن مصر بلد زراعى ، والزراعة تقوم فيه على سواعد الفلاحين ، لذلك فإن سحبهم من الحقول وحشدهم للحفر ، أصاب الانتاج الزراعى بأضرار بالغة . فقد اجتاحت العالم الصناعى مثل انجلترا وفرنسا وغيرهما سنة ١٨٦٢ ، ما سمى فى التاريخ الإقتصادى لأوربا " بالمجاعة القطنية " وارتفعت أسعار القطن ارتفاعا جنونيا (كان سعر القنطار سنة ١٨٦٢ قد بلغ ١٣ ريالاً، فإذا به يرتفع الى ٢٣ ريالاً عام ١٨٦٣ ، ثم يقفز الى ٣٦,٢٥ ريالاً عام ١٨٦٥) .. وقد استفاد من هذا الوضع كل زراع القطن فى العالم ، ما عدا زراع القطن المصريين الذين حرموا من التفرغ لزراعة حقولهم ، بسوقهم أسرى لحفر القناة .

(نشأت " المجاعة القطنية " نتيجة اشتعال الحرب الأهلية الأمريكية - من أبريل ١٨٦١ حتى أبريل ١٨٦٥ - بين الشمال المتقدم صناعيا والمنتج للحاصلات الزراعية الغذائية ، والرافض لنظام الرق .. وبين الجنوب المتخصص فى انتاج القطن ، ويعتمد فى ذلك على العبيد الذين يتم جلبهم من أفريقيا . فلما اشتعلت الحرب ، توقف الجنوب عن انتاج

القطن ، وأحل محله انتاج السلع الزراعية الغذائية التى كان يحصل عليها من الشمال . وقد ترتب على هذا الوضع توقف تصدير القطن الأمريكى ، ومن ثم توقف حصول بريطانيا وفرنسا وغيرهما على القطن .. وركد العمل فى مصانع النسيج فى مانشستر وليفربول وغيرهما فى انجلترا ، وليون وسانت اتيان وغيرهما فى فرنسا ، وخفضت أعداد العاملين في بعضها الى النصف ، وتوقف العمل فى البعض الآخر .. وتفاقمت حالة العمال الانجليز سوءا ، فنظمت اكتتابات عامة لمساعدتهم ، أسهم فيها سنة ١٨٦٢ بعض أمراء الأسرة الحاكمة فى مصر منهم الأمير عبد الحليم

ابن محمد على الذى تبرع بمبلغ مائتى جنيها استرلينياً ، بينما تبرع الخديوى اسماعيل لعمال النسيج الفرنسيين بمبلغ خمسة آلاف فرنك !) .

وقد تعرض " لايارد " وكيل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الموضوع فى جلسة مجلس العموم فى أول أغسطس ١٨٦٢ حيث قال : " ان عددا من الرجال يتراوح عددهم بين سبعين ألفا وثمانين ألفاً قد انتزعوا من أعمالهم التى يؤدونها فى قراهم ليساعدوا فى إنشاء قناة السويس . ان هذه الخطة لابد أن تؤدى الى بؤس عظيم ، وتتعارض بشكل جدى وخطير مع الأعمال التى تدر أرباحاً كبيرة مثل زراعة القطن " .
ويقول " ريت " أحد مستخدمى شركة القناة : نحن نعترف بأن الزراعة تعرضت لضرر بالغ من استمرار الحاجة الى العمال فى الحفر .

ومن الطريف والغريب فى آن .. أن تقريرا حكومياً وضع فى ٢٣ مارس عام ١٨٧٦ عن نقص الأيدى العاملة الزراعية فى مصر فى مستهل حكم اسماعيل ، ذهب فيه واضعوه الى ضرورة إيفاد مندوبين عن مصر الى الصين (!) ليتولون تنظيم هجرة أفواج من العمال الصينيين الى مصر لاستخدامهم فى الأغراض الزراعية !! .

وبدلاً من التفرغ للزراعة فقد قام الفلاحون المصريون - فى نفس العام ١٨٧٦ - ضمن أعمال الحفر بإزالة جبل فى منطقة تسمى " عتبة الجسر " أمام بلدة التمساح بالاسماعيلية (التى وضع حجر الأساس لها يوم ٢٧ أبريل سنة ١٨٦٢) .. ارتفاع هذا الجبل عن سطح البحر ١٩ مترا وطوله ١٤ كم . ثم جرى شق مجرى للقناة مكانه بنفس طوله وبعرض ١٥ مترا وعمق ٢ متر . وقد احتاج هذا العمل فى هذه المنطقة فقط الى ١٧٦,٧٨٠ ألف عامل لإنجازه بدون استخدام أية آلات حفر ميكانيكية !! .

- كانت الشركة تنظر الى المادة الثانية واللائحة التى تفرعت عنها بمثابة رأس مال آخر لها . فانه لما احتدم النزاع فى سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٤ (فى عهد اسماعيل) بين الحكومة المصرية

وبينها، حول إلغاء السخرة فى حفر القناة ومسائل أخرى ، فإن الشركة اشترطت لإلغاء السخرة (بالغاء اللائحة التى تفرعت عن المادة الثانية) تعويضاً قدره سبعة وخمسون مليون فرنك ، فى حين أن رأسمالها كان مائتى مليون فرنك . وعرض إسماعيل تخفيض التعويض الى ثلاثين مليون فرنك ، وكاد دى لسبس أن يوافق .. لكنه تظاهر بالرفض ، فطلب إسماعيل تحكيماً دولياً فى هذه المسألة ، فاقترح عليه دى لسبس أن يكون نابليون الثالث امبراطور فرنسا هو الحكم (!) ، ووافق إسماعيل .. فحكم إمبراطور فرنسا بتعويض ليس له أى أساس تعاقدى أو قانونى أو واقعى أو منطقى ، حكم بتعويض قدره ٤٢,٥ مليون فرنك !! .

وهكذا كانت المادة الثانية ولائحتها ، خيراً وبركة على الشركة .. فقد أتاحت لها مورداً هائلاً ورخيصاً من العمال المصريين ، عند تنفيذها .. كما كانت النبع الذى نهلت منه ملايين الفرنكات عند الغائها ، فى صورة تعويضات وهمية لم تكن أبداً فى حسبانها ، خاصة أن قيمة هذه التعويضات قد قاربت ربع رأسمالها ..
وكانت الشركة قد نظمت حملة هدفها إحداث تعاطف الرأى العام الأوربى معها فى مطالبتها الحكومة المصرية بمبالغ هائلة مقابل الغاء السخرة التى لم ينص عليها فى أى عقد . وبعد أن كانت السخرة قد حققت الهدف منها بأن تم حفر الأجزاء الأكثر وعورة فى المجرى كله .. أقامت الشركة حفلا يوم ١١ فبراير ١٨٦٤ بمناسبة الانتهاء من ايصال ترعة المياه العذبة الى السويس . حضره قرابة ١٦٠٠ مدعو ، وكان الحفل بمثابة مظاهرة سياسية لدعم مطالب الشركة . وقد تحدث الأمير الخليع الصفيق " جيروم نابليون " راعى المشروع وابن عم الامبراطور نابليون الثالث فى الحفل قائلا :

" إذا كانت مصر تنشد تخفيف ويلات الانسانية عن شعبها ، فيجب ألا تضع عبء هذا العمل على عاتق الشركة . فنحن المواطنون الفرنسيون ندفع ثمن عظمتنا ، ولكن إذا دفعنا نحن ثمن

عظمة المسلمين ، والتخفيف عنهم وتقديم الخير لهم ، فلن يكون ذلك إلا حماقة وجنوناً ".

فى هذا الصدد .. لا يمكن الإحتجاج بأنه كان مألوفا فى ذلك الزمن ، أن تستخدم الحكومة المصرية عمالاً لتنفيذ أعمال للمصلحة العامة مثل شق الترع والمصارف ، ومد خطوط السكك الحديدية وغير ذلك .. وأن ذلك يعتبر " سخرة " .

أولاً لأن ظروف عمل هؤلاء وأجورهم ورعايتهم ، كانت تختلف كلياً عن تلك التى عملوا فى ظلها أثناء حفر القناة .. وثانياً أن دى لسبس كان يدفع الحكومة المصرية نحو جمع العمال من قراهم بالاكراه ، وسوقهم الى الحفر بالإكراه ، وإكراهم على أعمال لا دخل لإرادتهم فى قبولها أو رفضها ، وبأجور بالغة التدنى .. وأن يتم كل ذلك لصالح الشركة ، فهذه هى السخرة بعينها ، وهذا هو الاجرام بعينه . لأن الشركة متعاقدة على مشروع ، يتعين عليها أن تنفذه بوسائل مشروعة وعلى نفقتها وإذا احتاجت عمالاً مصريين فيجب أن تتعاقد معهم وهم بكامل إرادتهم ، ووفق الطريقة الحرة القائمة على العرض والطلب ، أى التناسب الكامل بين الأجر وبين ساعات العمل وطبيعتة .

كما أن الشركة لم تهتم باستخدام آلات الحفر الميكانيكى . فالثابت أنه لم يكن لديها كراكة واحدة فى بداية الحفر فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ ، بالرغم من أنها كانت تستعد لذلك اليوم من أربع سنوات سابقة . وهذا فى حد ذاته يفصح عن نية مبيتة لاستغلال الشعب المصرى بتسخيره فى حفر القناة ! .

وكانت أجور العمال تافهة تدفع لهم حينا وتحبس عنهم أحيانا . وكان أجر العامل يتراوح بين ٢,٥ الى ٣ قروش يوميا .. والعامل أقل من اثنتى عشر سنة كان أجره قرشا واحدا فى اليوم ! ، وذلك دون اعتبار للسوء البالغ لظروف العمل ، ونقص السكن وماء الشرب والانتقال والرعاية الصحية وخلافه.. فمثلا فى الفترة من

١٦ يونيو الى ٣١ يوليو ١٨٦٥ كان وباء " الكوليرا " قد حصد أرواح مئات من العمال المصريين .. ووصلت الباخرة " سيدنى " ميناء السويس فى ١٩ مايو ١٨٦٥ تقل الفوج الأول من الحجاج . وكان بعض ركابها مصاباً بالكوليرا ، ومات البعض منهم على ظهر الباخرة .. فألقيت جثثهم فى البحر .. ورغم ذلك قدم ربانها الى سلطات الميناء تقريرا مزورا عن خلو السفينة من الأمراض المعدية أوالوبائية ! ولم يمر يومان حتى ظهر الوباء فى السويس ، وكان من أول ضحاياه ربان السفينة نفسه وزوجته . وعن طريق هذا الفوج انتشر الوباء فى الوجه البحرى والصعيد انتشارا رهيبا ووصل الى القاهرة ، التى كان معدل الضحايا فيها وحدها يتراوح بين ٧٠٠ الى ٨٠٠ شخص فى اليوم .. ووصل عدد الموتى بسبب هذا الوباء فى مصر كلها خلال ثلاثة شهور فقط الى أكثر من واحد وستين ألف مصرى ، من بين عدد السكان وقتها البالغ ٤,٨٤١,٦٧٧ نسمة .

وفى شتاء ١٨٦٩/١٨٦٨ الذى وصلت فيه درجة الحرارة الى ٣ تحت الصفر ، سرى بين عمال الحفر مرض الدوسنتاريا فحصد منهم ٤٤٩ بنسبة ٦,٨ % من عددهم مقابل ٤٤ من الأجانب بنسبة ٠,٧١ % من عددهم ، بسبب نوم المصريين فى العراء والبرد القارس وعدم ملائمة ملابسهم المهلهلة للطقس البارد بعكس الأجانب الذين اعتادوا على برودة الجو .

وأيضاً تسرب وباء الجدرى الى ساحات الحفر فى ١٨٦٤ فى أعقاب التيفوس والتيفود والرمد ، والأمراض الصدرية وأمراض الكبد . وكان أبناء النوبة الذين يتم شحنهم من الشلال الأول ، أسوأ حظاً من غيرهم . إذ كانت الأمراض ترتع بسهولة فى أجسادهم النحيلة ، والتى عانت من طول الرحلة . فكان الموت يطويهم بعد اصابتهم بثمان وأربعين ساعة فقط !! .

أضف الى ذلك .. أن الشركة لم تهتم بحياة العمال المصريين الذين سخروا من أجلها . ولم تهتم بتوفير مياه الشرب لهم فى أماكن عملهم .. ولتوفير النفقات تضاءل مشروع ترعة المياه العذبة ،

واستبدلته بجلب ماء الشرب من الاسكندرية ودمياط والمطرية على ظهور الجمال ، وهى وسيلة نقل بدائية وغير منتظمة ولا مأمونة .. **(كان هناك بعضاً من العمال يستسلمون لقضاء الله وقدره ، ولا يبرحون ساحات الحفر ، يحدوهم الأمل فى وصول قافلة الجمال التى تحمل صهاريج ماء الشرب . وكان انتظارهم يطول .. فيستقبلون القبلة ، وينامون ليلفظوا أنفاسهم الأخيرة قبل أن تدركهم قافلة الجمال المحملة بالماء !!) .**

وأثناء الحفر - يذكر الدكتور مصطفى الحفناوى - استعصت طبقة من الطين الصلصال على كراكات الحفر ، لوجودها فى أعماق مختلفة ، وكان لابد من استخدام العمال المصريين فى حمل تلك الطبقة من أماكن وجودها يدوياً . وتم الإستعانة بجماعات الصيادين الذين تربوا على شطآن بحيرة المنزلة . وقد كان هؤلاء يحملون الطمى بأيديهم ، وفوق ظهورهم ، وينقونه الى مسافات بعيدة . وقد بلغ ما نقلوه بأيديهم أربعمائة ألف متر مكعب ! .

وقد شهد المهندسون الذين أشرفوا على العمل ، بأن هذا الصلصال كان يحتوى على مادة سلفورية محرقة ومميتة . وكانت الشركة تعلم ذلك ، ومن ثم كانت تغرى هؤلاء الرجال المساكين بالتعرض للموت ، ومن أجل الإستمرار فى العمل ، بمنحهم علاوة على أجورهم شيئاً من الأرز والعسل والبصل !!! .

ويقول سير " آرنولد ويلسون " وهو يشيد بفضل هؤلاء الضحايا : " كان ينبغى أن يقام لهم تمثال من المرمر الشفاف كتمثال الجندى المجهول ، وقد جحدت الإنسانية فضلهم ، كما جحدت العناء الذى لاقوه " .. فوق كل ما تقدم .. فقد قامت هناك " سخرة الأطفال " حيث جرى استخدام أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة فى الحفر .

وقد كانت الأجور تصرف للعمال فى صورة صكوك قابلة للدفع وقت الطلب ، ولا تصرف قيمتها إلا من خزانة المالية بالقاهرة .. ومن ثم كان كثير من هؤلاء التعساء يضطرون الى قطع مسافات تتراوح بين مائة ومائة وخمسين ميلا لصرف قيمة هذه الصكوك ..

كان بعضهم يحضر من الشلال الأول قرب حدود السودان !! وحين يصل الفلاحون الى القاهرة لا يستطيع أحد منهم صرفها إلا من كانت له صلة أو معرفة بشخص ذى نفوذ .. أما الباقون فكانت تصرف لهم صكوك أخرى لتجديد الصكوك التى فى أيديهم لمدة ثلاثة شهور . وفى هذه الحالة كان يضطرون لبيعها للمرابين والصرافين مقابل مبالغ زهيدة جدا !!! .

فى بعض الحالات كانت الشركة تسلم الأجور للمقاولين أو العمد والمشايخ ، الذين لا يقومون بتسليمها للعمال . وإذا سلموها تكون منقوصة . فكأن العمال فى حالات كثيرة كانوا بالفعل يعملون بدون أجر .. وبدون كرامة !!! .

وكانت الشركة تقدم للعمال " الجراية " وهى رغيف من الخبز المقدد بغض النظر عن عمر العامل وحاجته للغذاء .. وقدر ثمن الجراية بقرش واحد ، وكانت الجراية تصرف كل ثلاثة أيام مقدماً ، وتدفع الأجور كل أسبوع ، وتحتفظ الشركة بأجر خمسة عشر يوما كتأمين لعدم هروب العامل .. وقد فرضت الشركة عقوبات على العمال الذين يحاولون ذلك ، كما فرضت عليهم حراسة أثناء ترحيلهم وأثناء العمل ، وكان الحراس يضربونهم عند اللزوم بالسياط على أجسادهم العارية !! .

وطبقاً للائحة .. لم يكن هناك حد أدنى أو أقصى لعدد العمال الذين يجرى استخدامهم ، ولا لمواعيد حشد العمال بالنسبة لمواسم الزراعة فى مصر . بل كان تقديم العمال الى الشركة منوطاً بأمرين أولهما رغبة كبير مهندسى الشركة ، وهو فرنسى ، فى تحقيق مصالح الشركة ومنها الحفاظ على معدلات الحفر ، حتى وإن كان ذلك على حساب مصلحة الشعب المصرى . وثانيهما احتياجات العمل حتى وإن أدى ذلك الى مزيد من جلب العمال بالجبر للسخرة .
ومن ثم فقد صرح كبير مهندسى الشركة أنه كان يحصل على احتياجاته من العمال بمجرد ارسال ورقة صغيرة الى مدير

المديرية . وهكذا أخضع سعيد باشا مديرى المديريات و" نظارة " الداخلية لسلطة مستخدم فرنسى فى شركة القناة .. الأكثر من ذلك أن الأمن العام بمنطقة القناة كان تحت اشراف كبير مهندسى الشركة الذى كان يتبعه ضباط الحكومة المصرية ورجالها فى المنطقة ، أى أنهم كانوا يتلقون تعليماته فى هذا الشأن وعليهم أن ينفذوها ! واستمر هذ الوضع حتى انشاء محافظة القناة فى مارس عام ١٨٦٣ . وكانت الحكومة المصرية ملتزمة بإمداد الشركة باحتياجاتها من الفؤوس والمقاطف اللازمة للعمل مجاناً وكذا البارود اللازم لأعمال التفجير بسعر التكلفة .

وقد أذن سعيد للشركة بأن تبيع مياه النيل من ترعة المياه الحلوة (ترعة الاسماعيلية) للفلاحين الذين يمتلكون أراض فى منطقة جريانها ، ويرغبون فى ريها .. أى أن سعيداً جعل المصريين الذين يمتلكون نهر النيل ، يشترون مياه نهرهم من فرنسا .

هل نقول أن من أخطر الإمتيازات هو حصول الشركة من الحكومة المصرية على أراضى شاسعة فى منطقة القناة بدون مقابل بحجة تنفيذ المشروع . وأن لها حق استخراج جميع المواد اللازمة للمشروع من المحاجر المصرية بدون مقابل أيضا ؟ بالاضافة الى أن الحكومة تنازلت للشركة عن الأراضى الواقعة على طول جانبى ترعة المياه العذبة .. وإذا كانت هذه الأراضى غير مزروعة ، فإن للشركة الحق فى ريها وزراعتها واستغلالها لمدة عشر سنوات من تاريخ الافتتاح ، معفاة من الضرائب .. وأما التسعة وثمانون عاما الباقية فتدفع عنها عشر الضرائب المستحقة . وبعد انتهاء مدة الامتياز (عام ١٩٦٨) تستمر الشركة فى استغلال هذه الأراضى على أن تدفع الضرائب المقررة مثلها مثل الغير .

إنها ببساطة عملية تنازل فاضحة عن جزء من أرض مصر لشركة تجارية يديرها مجموعة من الأفاقين ، تحلقوا حول حاكم

أجنبى ساذج معتوه ورخيص اسمه الوالى سعيد باشا ، الذى كان فى هذا الصدد ـ زيادة فى التدنى والرخص ـ يتقاضى رشوة من الشركة قدرها أربعون فرنكا عن كل عامل شهريا (!!!) .
يقول النائب البريطانى " جريفث " فى جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ لمجلس العموم : " هل توصلت الحكومة الى التخفيف من استخدام السخرة فى حفر قناة السويس ؟ إن قسوة فظيعة تفوق فى شدتها استرقاق العبيد فى أمريكا تصب على هؤلاء البائسين ... " .

حقا إنها كانت سخرة مشينة .. ليس لمن حفروا القناة فقط ، وإنما لمصر كلها . وكانت مؤامرة وضيعة ، شارك فيها مستعمر أفاق هو دى لسبس ، وحاكم غريب ليس مصرياً ولا عربياً ، ضعيف ورخيص ومرتش هو سعيد ، دفعت فيها مصر ثمناً باهظاً من مالها وكرامتها وسيادتها .. ومن دم أبنائها !! .

الى جانب شق قناة السويس بسخرة المواطنين المصريين .. فقد سخروا هؤلاء أيضا لشق ترعة المياه العذبة من القاهرة الى الاسماعيلية .. ثم من نفيشة بالاسماعيلية الى السويس ، حيث سخر فى هذا الجزء فقط مائة ألف عامل ..
يضاف الى كل ذلك .. تسخيرهم فى عملية تعمير منطقة القناة كلها وبناء المدن الجديدة بها ، وتوسيع رقعتها كبورسعيد والتمساح (الاسماعيلية فيما بعد) وإنشاء مراكز هامة تدارمنها عمليات الحفر مثل الفردان والجسر وطوسون وسيرابيوم وغيرها . وكذلك إقامة المبانى والمنشآت المختلفة لأجهزة الشركة الادارية والهندسية والصحية وغيرها .. إن عمال السخرة المصريين ، كانوا هم الرواد الذين جعلوا من منطقة القناة الصحراوية مناطق عامرة وآمنه.
فى نوفمبر ١٨٦٣ صرح ثلاثة من أقطاب القانون فى فرنسا (أديلون باروت / دوفير / جوليس فافر) بأن الابقاء على هذه اللائحة (لائحة تشغيل العمال الوطنيين) إنما هو ابقاء للسخرة

" لأن اللائحة والسخرة مرتبطتان بعضهما ببعض بعروة وثقى لا انفصام لها " .

ثورة الجيش المصرى التى سبقت ثورة عرابى !

قبل الثورة العرابية فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ بحوالى عشرين عاما ، حدث تمرد بالجيش المصرى قوامه خمسة آلاف جندى وضابط .. فقد حاول سعيد زيادة أعمال السخرة بأى شكل ، لذلك انتهز فرصة قيامه برحلة الى الوجه القبلى فى يناير ١٨٦٢ وأمر وهو فى معسكر " منقباد " بأسيوط (**نفس المعسكر الذى شهد الإرهاصة الأولى لتكوين تنظيم " الضباط الأحرار " بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر**) أن يرسل الى ساحات الحفر فى قناة السويس خمسة آلاف جندى من جنود الجيش المصرى ، من الذين قاربوا أنهاء مدة خدمتهم العسكرية ، ومن ثم فإنهم على وشك العودة الى قراهم وحقولهم ، للعمل فى الزراعة وتعويض أهليهم فترة غيابهم فى الجندية .. وقد أوهموا هؤلاء بأنهم ذاهبون لإجراء مناورات تدريبية بصحراء الزقازيق . وكان هؤلاء الجنود هم الحشد الاضافى الذى وعد به سعيد دى لسبس . وقد نقل الجنود من أقاصى الصعيد الى القاهرة فى النيل بالسفن البخارية .. ثم منها الى الزقازيق بالقطار ، ومنها استلمهم مندوب الشركة الذى بعث بهم سيرا على الأقدام الى ساحة الحفر رقم ٦ بمنطقة " عتبة الجسر " وهى أشد المناطق صلابة بمجرى القناة كله .

ولما بلغوها .. اكتشفوا أنه قد جىء بهم لتسخيرهم فى حفر القناة ، لذلك رفضوا العمل فى الحفر ، بل تمردوا ومعهم صغار الضباط .. وحاول القائد العسكرى لهم وهو شركسى ويدعى اللواء شوكت ، حاول تهديد قيادات الجند من صغار الضباط ، إلا أنهم رفضوا تهديده ووقع صدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر من مهندسى الشركة وموظفيها الفرنسيين .. وقد كان الجنود المصريون ـ كما وصفهم دى لسبس ـ على جانب كبير من القوة والشراسة والحدة والصلابة .

وأظهر رؤساء ساحات الحفر الفرنسيين حماقة وغطرسة شديدتين .. إذ تجاهلوا أن الجنود عادة ما يتلقون التعليمات من قياداتهم من الضباط ، وأصدروا هم تعليمات للجنود بالعودة الى ساحات الحفر ، بل واعتزموا توقيع عقوبات على الجنود الذين حاولوا الهرب ، لكنهم فشلوا فى ذلك ! .

وتدخل دى لسبس بحسه الاستعمارى لاحتواء الأزمة ، وبرغبته فى عدم تفويت فرصة وجود هذا العدد الضخم من الجنود فى مكان المشروع ثم لا يستفاد منهم .. وافتعل توجيه اللوم الى رؤساء الساحات الفرنسيين . وحاول تصوير ما حدث بأنه حادث فردى !. ولما كشفوا مناورته واستمروا فى تمردهم ، حاول تهديد قياداتهم وعددهم عشرون ضابطاً ، وأبلغهم بأنه محاصرين فى المكان الذى كانوا يقفون فيه ، بخمسة وثلاثين من أعوانه المسلحين . ولكنه بهت وارتعد هو والقائد الشركسى حين أبلغه الضابط المصرى " البكباشى صفوت " ، بأن المكان الذى يقفون فيه معه ومع القائد الشركسى العميل له ، وأعوانه الخمسة والثلاثون المسلحون .. كل هؤلاء محاصرون بخمسة آلاف جندى يستطيعون ، لو تلقوا الأمر ، أن يسحقوهم بأحذيتهم . فتقهقر القائد العميل ، وارتعد الإستعمارى الأفاق أمام صلابة القادة الوطنيين ، ووعيهم بغدر توقعوا أن يصدر من القائد ومن دى لسبس حين طلبا الإجتماع بهم .. وعاد الرجال الذين رفضوا الخضوع للمستعمر وللسخرة وللخيانة ، الى قراهم مرفوعى الرأس ، ويفيضون إحساساً بالكرامة .

وقد وصف الدكتور محمد صبرى هذا التمرد قائلا " إن العصيان الذى قام به جنود الجيش المصرى الذين حشدوا لحفر قناة السويس ، كان مظهراً قوياً من مظاهر الاستياء الذى عم الشعب المصرى بسبب تسخير الأهلين فى حفر القناة ، فبرز استياؤه على هذه الصورة على الرغم من أنه شعب مسالم لا يجنح الى أعمال العنف " .

والحقيقة ان الشعب المصرى لم يذعن لهذا النظام الجائر الذى فرض عليه .. بل قاومه ما وسعته الحيل والوسائل ، فازداد عصيان العمال فى ساحات الحفر ، وازدادوا تمرداً أزاء الرؤساء الفرنسيين فى الشركة ، بعدما شاهدوا الجند يتمردون .. وتعددت حوادث هرب العمال من ساحات الحفر ، بل من منطقة القناة كلها، وقد هرب فى ليلة واحدة ٦٢ عاملا ، وفى ليلة أخرى ١٩٩ عاملا من الذين سيقوا من مديرية المنيا ، كما هرب عمال من مديرية روضة البحرين . والعمال الذين جيء بهم من طلخا ودسوق بالدلتا .. وما لبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديا سافرا للشركة أثناء هربهم ، إذ كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء ، تحريضاً لزملائهم على الهرب معهم . وكان الرؤساء الفرنسيون يتعرضون لأخطار جسيمة إذا وقفوا فى وجه العمال الهاربين الذين كانوا يقذفونهم بالقلل ، وإذا كان المشرف الفرنسى راكباً جواداً ، كانوا يطرحونه أرضاً ويوسعوه ضرباً .

لم يقف الأمر عند حدود سخرة الإنسان فى مصر وإهانته وامتهان كرامته ثمناً لحفر القناة ، بل إن " سخرة " أو تسخير الموارد المالية والإقتصادية لمصر ، كان مشهداً لا يقل عن ذلك إهانة وامتهاناً .

وفى هذا الصدد .. يصبح من الأهمية بمكان الغوص أكثر فى قصة بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس ، التى قام بها الخديوى إسماعيل لصالح الحكومة البريطانية ، التى كان يرأسها اليهودى دزرائيلى ..

يورد الدكتور عبد الرؤوف عمرو فى كتابه " قناة السويس فى العلاقات الدولية " تفصيلات تلك الصفقة التى كانت بمثابة الكارثة، فيقول : " كانت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٥ فى ضائقة مالية، وذلك بسبب القروض التى اقترضها الخديوى إسماعيل من البيوت المالية الأوربية .

(للتوضيح .. نقول إن الجزء الأكبر من تلك القروض كان للصرف على الحفلات والإحتفالات والمظاهر المغرقة فى الإبهار والتبذير التى كان اسماعيل مغرماً بها .. فى حين كان ثمن الأسهم التى بيعت بحجة سداد ديون الحكومة ، أقل من أربعة ملايين جنيهاً ..
ويظل فى غاية الأهمية .. توضيح أن مشروعات البناء التى تمت فى عهد إسماعيل الخاصة بالسكك الحديدية ، أو الأوبرا ، أو التعليم أو الرى .. إنما كانت مشروعات استثمار للمستوطنين الأوربيين المقيمين فى مصر والحكومات التابعين لها . وكانت إدارة تلك المشروعات ، حتى الى المستويات الوظيفية الدنيا ، حكراً على الأجانب ، وأيضاً حساباتها كانت تحت أيديهم بلا أدنى تدخل حكومى مصرى .. وأن نصيب تلك المشاريع من حجم الدين المصرى حينئذ ، لم يكن يتجاوز الربع بأى حال) .

وكان على الحكومة - يستمر الدكتور عمرو - أن تسدد ديون سندات شهر ديسمبر ١٨٧٥ ... وبالرغم من ذلك ، فإن نهم الخديوى للقروض لم يقف عند حد ، لدرجة أنه لم يجد شيئاً من أملاك الدولة يرهنه أو يبيعه مقابل حصوله على قرض جديد . وفكر الخديوى أن يقترض بضمان هذه الأسهم قرضاً جديداً ، كى يسدد قيمة السندات المستحقة الدفع فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ . وإذا تعذر الإقراض ، فلا مانع من بيع هذه الأسهم ... وكان إدوارد درفيو أحد الماليين الفرنسيين ، على علم بتلك الضائقة المالية ... فأرسل الى أخيه أندريه درفيو ، الذى كان فى الأسكندرية ، يطلب منه أن يعرض على الخديوى بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس ... وقبل الخديوى بيع الأسهم بمبلغ ٩٢ مليون فرنك ... على أن يرهن الخديوى الأسهم الى درفيو مقابل مبلغ ٨٥ مليون فرنك ، يقترضها من " نقابة الماليين الفرنسيين " بضمان هذه الأسهم ، بحيث تصبح ملكاً للنقابة إذا لم يسدد الخديوى هذا المبلغ خلال ثلاثة أشهر . وهذا معناه أن الرهن ما كان إلا بيعاً مستتراً للأسهم .
وتحرر بين الطرفين العقد الإبتدائى يوم ١٦ نوفمبر . وأبرق درفيو الى أخيه بباريس بالنتيجة ، وبادر إدوارد بالسعى لدى البيوت المالية الفرنسية لإتمام هذه الصفقة ، وتعذر الأمر على إدوارد ... وطلب مهلة ، حددها الخديوى بثلاثة أيام تنتهى فى ١٩ نوفمبر ، وتمت هذه

المفاوضات فى سرية تامة ، ولم يعلم بها قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ... ولم يتدخل وزير خارجية فرنسا لإتمام الصفقة ، لاعتبارات سياسية ... إذ كانت فرنسا فى حاجة الى صداقة بريطانيا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية ، وصارت هدفاً لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا فى أى وقت ... ولكن مراسل صحيفة " بال مال " بالقاهرة ، علم فى ١٤ نوفمبر عن هذه المحادثات ... فأبرق الى لورد دربى وزير خارجية بريطانيا ، وفى نفس اليوم أرسل دربى الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ... الذى قابل نوبار باشا وزير الخارجية ... ثم الخديوى الذى طلب منه شروط حكومته لإتمام هذا القرض .

وأدرك دزرائيلى أهمية إتمام هذه الصفقة من الناحية السياسية ، وكتب على الفور للملكة فيكتوريا فى ١٨ نوفمبر يقول : " ... إنها مسألة أربعة ملايين جنيه ، ولكنها تعطى لمالكها نفوذاً عظيماً ، إن لم يكن متفوقاً فى إدارة القناة . وأن من الأهمية بمكان أن تصبح القناة ملكاً لبريطانيا " ... واستطاع سانتون القنصل البريطانى العام أن يقنع الخديوى اسماعيل بإتمام هذه الصفقة ... ووافق الخديوى على بيع ١٧٧٦٤٢ سهماً مقابل مليون فرنك " أربعة ملايين جنيه " ... وفى ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ... وفى هذا الصدد يقول الدكتور عبد العزيز الشناوى :
" وبعد أن اطمأنت بريطانيا الى عملية الشراء ، إنتحلت شتى الأعذار لتخفيض الثمن أولاً ، ثم استرداد جزء كبير منه بعد ذلك .. كان اسماعيل قد تصرف فى ١٠٤٠ سهماً أثناء إقامته فى باريس فى إحدى السنوات السابقة ، فأصبح مجموع ما تملكه مصر ١٧٦٦٠٢ سهماً ، وطالبت الحكومة البريطانية بتخفيض الثمن بالتالى من أربعة ملايين من الجنيهات الى ٣,٩٧٦,٥٨٣ جنيهاً ، فأجيبت الى طلبها . هذا رغم أن القيمة الإسمية للأسهم كانت نحو ١٦ مليوناً من الجنيهات .. ثم رضخت الحكومة المصرية لطلب تعسفى تقدمت به الحكومة البريطانية ، مؤداه أن تلتزم الحكومة المصرية بأن تؤدى للحكومة البريطانية كل سنة ولمدة تسعة عشر عاماً تنتهى فى يوليو

١٨٩٤ فوائد عن المبلغ الذى دفعته ثمناً للأسهم (!) . وحددت الفائدة بنسبة ٥ % ، وذلك مقابل حرمان الحكومة البريطانية من أرباح الأسهم التى اشترتها . إذ كانت الحكومة المصرية قد تنازلت عن هذه الأرباح للشركة لمدة مماثلة تبدأ من سنة ١٨٧٠ .

وكانت الحكومة البريطانية تعلم علماً يقينياً أمر هاتين المسألتين : تصرف اسماعيل فى ١٠٤٠ سهماً ، وتنازله عن أرباح أسهم مصر ، ولكنها لم تشأ إثارتها وقت المفاوضات الخاصة بالصفقة ، لأنها كانت حريصة الحرص كله على أن تستأثر لنفسها بالأسهم ، وكان هناك سباق محموم بينها وبين المؤسسات المالية الفرنسية لعقد الصفقة . فلما اطمأنت الى أنها كسبت الجولة الأولى ، أثارت هاتين المسألتين تباعاً ، وكانت مصر أضعف من تقف فى وجه المطامع الإستعمارية ، وأمام الغزو المالى الأوربى " .
وقد ترتب على هذه الصفقة الكارثة ، أن أصبح للحكومة البريطانية عشرة مقاعد فى مجلس إدارة الشركة المكون من أربعة وعشرين عضواً ، وبذا تستطيع أن تفرض سياستها ، وأن تحد من النفوذ الفرنسى فى الشركة ، هذا فوق أن لا وجود لمصر فى الموضوع من الأساس .. كما أن هذه الصفقة أدت الى ازدياد ظهور قوى المعارضة الوطنية ، ومطالبتها بإسقاط الوزارة " الأوربية " وتشكيل وزارة وطنية تتكفل بحقوق الدائنين الأوربيين ، وتتولى أمور البلاد دون حاجة الى وجود وزراء أوربيين .. كما ترتب على تلك الصفقة أن احتلت بريطانيا جزيرة قبرص فى ٤ يونيو ١٨٧٨ لاتخاذها قاعدة للوثوب على قناة السويس .. وهو الأمر الذى تحقق فى ١١ يوليو ١٨٢٢ .
وكان للصفقة الكارثة .. آثاراً مدمرة أخرى ..
فقد استغلت فرنسا وديليسبس نهم الخديوى الى المال ، وحاجته الى القروض ، فكلف الأخير بأن يسارع بالعمل على تصفية حصة مصر من صافى أرباح الشركة وهى نسبة ١٥ % ، وهذه النسبة كانت هى كل ما بقى لمصر فى هذا المشروع الذى تحملت من أجله دماً ومالاً .. وإذلالاً .

راح دى لسبس ينصب شراكه حول الخديوى ، حتى وافق الأخير على رهن نسبة أرباح مصر فى شركة قناة السويس الى " نقابة الماليين الفرنسيين " مقابل ١٠٥ مليون فرنك ، وكان ديليسبس قد عمل على تكوين هذه النقابة خصيصاً لتقوم بعقد هذه الصفقة .
ولم يستطع الخديوى اسماعيل الوفاء بهذا الدين فى موعده ، وعجز كذلك ابنه من بعده الخديوى توفيق عن سداد القرض ، مما دفعه الى التنازل فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ عن هذه الحصة المرهونة ، وذلك مقابل ٢٢٠ مليون فرنك ، على أن تخصم " النقابة الكبرى " الفرنسية من هذا المبلغ ، القرض السابق البالغ ١٠٥ مليون فرنك وما يستحقه من فوائد .. ومرة أخرى ، خسرت مصر بتنازلها عن أرباحها هذه ، خسارة فادحة .. إذ بلغ مجموع ما حصلت عليه النقابة الكبرى الفرنسية - من هذه الأرباح - حتى سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٢٣٢ مليون فرنك .
وقد قال كاتب بريطانى ، متخصص فى مسألة قناة السويس :
" لقد أرغمت مصر على الإسهام إسهاماً ضخماً فى منح هذا الإمتياز ، وفى الأعمال الإنشائية التى جرت لشق القناة ، دون أن يسمح لها بحصة فى المشروع ، ولا ريب فى أن ما عاناه فلاحو مصر من أعمال السخرة إبان شق القناة ، ومن ابتزاز الأموال منهم فيما بعد لدفع الفوائد على ديون القناة ، تؤلف ديناً معنوياً فى عنق أوربا لمصر ، لم نسمع أحداً يتحدث عنه فيما بعد " .

اللافت للنظر بشدة .. أن المؤرخ الإيطالى أنجيلو ساماركو Sammarco قد انتقد فى مؤلفه المنشور عام ١٩٣٢ تصرف الحكومة المصرية هذا ، بقول جاء بمثابة نبوءة مذهلة ، تحققت حرفياً بعد قوله بما لا يزيد عن أربعة وعشرين عاماً ، لم يكن يبدو خلالها فى أى أفق قريب أو بعيد ، ما يرجح أى احتمال لأن " تمتلك " مصر قناة السويس حتى لو انتهت مدة الإمتياز الأولى فى عام ١٩٦٨ ، وأن يأتى هذا التملك مستنداً على ذات الأسباب التى رشحها ساماركو - تحديداً - فى نبوئته كأساس محرض على هذا التملك ، ودافعاً اليه ، ومبرراً له ..

لقد قال الرجل : " إذا كانت الظروف قد قضت بحرمان الخديوى إسماعيل من الإنتفاع بمزايا المشروع الذى من أجله تحملت مصر أعظم التضحيات ، ثم فقدت كل حق لها فيه ، حتى حقها فى الرقابة عليه .. فما من شك أن مصر سوف تثأر لنفسها (لاحظ استخدام لفظ تثأر) إن عاجلاً أو آجلاً ، ولسوف يتسنى لها يوماً ما، أن تحصل على ما تستحق من مكاسب ، تستمد سندها للحصول على حقها ، من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس .. وذلك هو حكم التاريخ " .
أن تلك النبوءة ، كأنها كانت الصياغة الأولى لقرار تأميم القناة الذى أعلنه جمال عبد الناصر بعد ذلك بما لا يزيد عن أربعة وعشرين عاماً .

واستمراراً فى توضيح حجم " السخرة المالية " التى حاقت بمصر ، فقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ (قانون تأميم القناة) ما يلى : " ... كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الأسكندرية بإعداد المشروعات اللازمة لإكمال حفر القناة ، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى فى خدمة الشركة بالمجان ، ومنحتها الحكومة جميع الأراضى والمناجم اللازمة . ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة ، فلقد بدأت الشركة برأسمال لا يجاوز النصف مليون من الجنيهات ، بينما تكلف إنشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليوناً ، وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه .
ثم لم تستطع الشركة الحصول على تمويل خارجى ببيع أسهمها فى الأسواق الدولية ، فتدخلت الحكومة المصرية إنقاذاً للموقف مشترية لهذه الأسهم ، حتى يمكن للشركة أن تستكمل رأسمالها .
وحتى بعد مضى أربع سنوات ونصف من أعمال الحفر والإنشاء ، وقبل أن يتم افتتاح القناة بستة أشهر فقط ، توقفت الشركة فى يأس ينذر بإشهار إفلاسها . فسارعت الحكومة المصرية الى معاونتها بمليون وربع مليون من الجنيهات ، مقابل تنازل الشركة للحكومة

عن بعض المباني تنازلاً إسمياً ، إذ ظلت هذه المباني فعلاً في حيازتها ، ومقابل تنازل الشركة عن بعض إعفائها الجمركي تنازلاً مؤقتاً عادت الى التمتع به . ولم تكتف الشركة بذلك .. بل تحت ستار التعويض عن المحاولات التي قام بها بعض حكام مصر لتعديل جانب من الشروط المبينة في عقد الإلتزام ، استولت الشركة على جانب كبير من الأموال المصرية .. فتقاضت عند إلغاء سخرة العمال المصريين ووقف هذا الإمتهان للإنسانية ، مبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات الذهبية ، ثم تقاضت ثلاثين مليوناً اخرى لقيام الحكومة باسترداد بعض الأراضي الصحراوية الزائدة عن حاجة المرفق ، فضلاً عن ستة عشر مليوناً لتكملة التعويض الجائر ، الذي قرر نابليون الثالث أن يحكم به على مصر لصالح الشركة ..

(وهو التحكيم الذي يصفه الدكتور مصطفى الحفناوي بـ " التحكيم الإجرامي ") وهكذا تكون الشركة تحت ستار هذه المزاعم التعويضية وحدها قد حصلت من الحكومة المصرية على ما يعادل ثلاثة ملايين وثلث من الجنيهات المصرية ، وقد حصلت سنة ١٨٦٤ وحدها على ١١٥,٣٩٥,٥٢٨,٦٣ فرنكاً ذهباً ، أي على ما كان أكثر من نصف رأسمالها .

كما دفعت مصر للشركة مبلغ ١٣٢,٠٢١,٩٤٠,٤٦ فرنكاً ، ثمناً للأسهم التي اشترتها .. وقد نهبت هذه الأسهم حين باعتها مصر الى انجلترا لتسديد ديونها الخارجية .. فقد " نهبها " ـ كما يقول الدكتور مصطفى الحفناوي ـ دزرائيلي رئيس الوزراء الإنجليزي ، إذ دفع فيها أقل من أربعة ملايين من الجنيهات ، لم تدخل الخزانة المصرية .. بل قبضها المرابون الأجانب ، بينما كانت قيمتها الإسمية الأصلية تتجاوز الستة عشر مليوناً من الجنيهات . وقد بلغ ما تحملته الخزانة المصرية بسبب تنفيذ مشروع القناة ـ طبقاً لتقرير أحد رجال البنوك الرسميين ـ ٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩ فرنكاً ذهباً ، أي أكثر من ضعف تكاليف القناة وموانيها ، وأكثر من مجموع رأسمال الشركة . وقد بلغ دخل الشركة عام ١٩٥٣ مثلاً أكثر من ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وبلغت أرباحها عام ١٩٥٦ نحو عشرين مليوناً .. ومن المعروف أن مصر ظلت حتى عام ١٩٣٧ لا تحصل

على أى دخل مهما كان ضئيلاً من عبور السفن لقناتها .. ليس هذا فقط ، بل كانت بواخرها التى تحمل العلم المصرى ، ترغم على دفع رسوم المرور فى أرض مصرية ، الى شركة يملكها الأجانب !! .
وبهذه الجهود المصرية - تستطرد المذكرة الإيضاحية - أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه الى النور ، وأن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية .. ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وحدها ، لفشل المشروع ، كما فشل مثيل له من بعد (مشروع قناة بنما) ، ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع ، وهو فرديناند دى لسبس .

إن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية كانت مفتاح الإحتلال ، وأداته الفاعلة ، واحتمت بالإستعمار وتناست وضعها ، وكانت تصرفاتها ومراسلاتها مع الحكومة المصرية مجافية لما يجب أن يكون عليه الأمر مع مانح الإلتزام وصاحب حق الإشراف عليه .
وقد بلغت الجرأة بدى لسبس حداً جعله يعلن الحكومة المصرية رسمياً بأن " شركته " لن تخضع للقضاء المصرى ، وأنه إذا ما اتخذت الحكومة المصرية ضدها أقل إجراء ، فإنه سوف يضع الشركة تحت حماية الحكومة الفرنسية ! .
بل إن شارل رو رئيس الشركة كان يتعامل مع الحكومة المصرية ، على أساس أنه ند لها ، متساوياً فى الوضع القانونى معها . لدرجة أن إحساسه باستقلاليته ، وانفصاله عن مصر ، أدى به أن يقول " إن الشركة تتحمل مسئوليات قبل جماعة الشعوب " (!) .
ونسى أو تناسى هذا الإستعمارى الفاجر ، أن أساس القانون الدولى هو سيادة كل دولة على إقليمها ، وهدف القانون الدولى هو منع عدوان دولة على إقليم دولة أخرى ، وأن من أسس القانون الدولى الثابتة المساواة فى السيادة ، وقناة السويس هى قناة مصرية ، وجزء لا يتجزأ من مصر وإقليمها ، وتجرى فى أرض مصرية ، وحكمها هو حكم المياه الداخلية فى الإقليم .. ومن ثم فإن ملكيتها والسيادة عليها هما لمصر دون سواها .

لقد كان من بين الإلتزامات الرئيسية التى تخلفت الشركة عن الوفاء بها ، إلتزامها بتحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لإستقبال أكبر السفن حمولة ، كما يقضى بذلك صك التزامها ، وهو ما كان يستتبع أن تقوم الشركة باستكمال إعداد القناة نفسها (قاع القناة وشاطئيها) من بورسعيد الى السويس بحيث تكون دائماً صالحة لمرور أكبر السفن حمولة ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن .
والى جانب ذلك .. فقد أهملت الشركة - وهى القائمة على إدارة ميناء بورسعيد - فى هذا الميناء العالمى لمسايرة احتياجات التجارة العابرة . فرغم أهمية هذا الميناء من الناحية التجارية ، فإنه لا توجد أرصفة لرسو السفن ، ولا زالت إجراءات الشحن والتفريغ تتم فى عرض البحر ، وفقاً لأساليب عتيقة ، مما يحمل التجارة - ولا سيما العابرة - نفقات باهظة أدت الى تخلف الميناء عما كان ينتظر له من تقدم وازدهار بحكم موقعه الممتاز ... " .

يقول الدكتور مصطفى الحففاوى ، أن طوائف الأوربيين الذين جاء بهم دى لسبس الى برزخ السويس " لا تمتد إليهم يد القانون المصرى، ولا يتناولهم سلطانه ، لأنهم يحتمون بالإمتيازات الأجنبية ، وسلطان القناصل .. كانت أرض مصر فى أيديهم ، لا من أجل حفر القناة فقط ، بل يزرعون التفاتيش ، ويتصرفون على هواهم ، والعمال المصريون تضربهم السياط ، ويدفنون تحت التراب الذى تخرجه معاولهم من جوف الثرى ، وماء النيل سيجرى الى برزخ السويس ليبيعه دى لسبس للفلاحين المصريين ... ونابليون الثالث امبراطور فرنسا وحكومته يرعون هذا الظلم الذى لم يعرف له التاريخ من قبل شبيهاً ... " .
ويقول .. " إن الشركة كانت تقوم بتهريب ما لا يقل عن ثلاثين مليوناً من الجنيهات سنوياً الى الخارج ، دون علم أو إذن الحكومة المصرية " ! .
وأيضاً .. قامت الشركة - خدمة لأغراض حربية بحرية استعمارية - بإعفاء المسافرين من رسوم المرور منذ سنة ١٩٥١ دون أن تحصل على ترخيص بذلك من الحكومة المصرية ، بالرغم من أن البند السادس من الفرمان الأول (١٨٥٤) ينص على : " توضع

تعريفة رسوم المرور فى قناة السويس دائماً ، بالإتفاق بين الشركة ووالى مصر ... " ، الى جانب القاعدة الأساسية أن فرض الرسوم أو إلغائها ، عمل من أعمال السيادة للدول ، وليس للشركات التى تخضع بالضرورة لسيادة هذه الدول .
وقد استفادت فرنسا من ذلك بمرور قواتها العسكرية المتجهة الى الهند الصينية لقمع شعوبها المطالبة بحريتها واستقلالها . وفى سنة ١٩٥١ بلغ عدد المسافرين ٥٨٨٩٤٧ مسافراً ، وفى سنة ١٩٥٢ بلغوا ٥٧١٤١٦ مسافراً ، منهم ٣٣٤٦٨٧ مدنيين و ٢٣٦٧٢٩ عسكريين . كل هؤلاء إما أنهم لم يدفعوا - قصداً - أية رسوم للمرور ، أو أنهم مروا دون أن يطالبهم أحد بشىء يدفعوه .

ان قصة السخرة الآدمية والإقتصادية فى حفر قناة السويس ، أكبر من أن تحيط صفحات كتلك بكل تفصيلاتها ووقائعها وأسمائها . ونحن نرى أن اللغة العربية رغم ثرائها " اللغوى " الهائل ، لتقف حائرة أمام البحث عن مسميات لما حدث فى هذه القصة . إلا أننا نرى - رغم ذلك - أن تلك اللغة العبقرية ، تمنحنا القدرة على أن نطلق على الحضارة التى أفرزت الظاهرة الاستعمارية ، بأنها كانت فى كل وقت ومكان حطت فيه أقدامها القذرة على سطح الكرة الأرضية .. كانت حضارة متوحشة ، وأنانية ، وغير متحضرة .. وفاجرة .

الإستعمار واحد .. ثابت فى المضمون مهما تغير الشكل . وهكذا السخرة واحدة ، ثابتة فى المضمون بغض النظر عن كونها مباشرة أو غير مباشرة .. أو أنها سخرة للإنسان أو تسخير للموارد ، باعتبار أن الفقير المحروم من الموارد ، هو من الأساس مرشح جاهز للسخرة .

ففى عصر الولاة العثمانيين - قبل مجىء الحملة الفرنسية - كانت مصر ترسل الجزية السنوية للمستعمر العثمانى ، وقدرها ١٢٠٠ كيس (الكيس به ٥٠٠ قرش من العملة الذهب يومها) تؤخذ كلها من

عرق الفلاحين الذين يزرعون الأرض ، ولا ينالون من محاصيلها إلا ما يبقيهم على قيد الحياة ليعيدوا إنتاج المحاصيل للمستعمر .
وفى ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ تنازل (لاحظ تعبير تنازل) الفرنسيون للقائد المملوكى مراد بك عن الوجه القبلى ، ليسيطر عليه ويحكمه ، مقابل إرسال ٢٥٠ كيس سنوياً ، بالإضافة الى تسليمهم ١٥ ألف أردب قمح و ٢٠ ألف أردب شعير ، وحبوب أخرى .. وكان الفلاحون هم الذين يزرعون تلك المحاصيل ، ثم يجبرون إجباراً على تسليمها الى مراد .. الذى يسلمها بدوره الى الفرنسيين ثمناً لما منحوه إياه .

وقبل خروج الحملة الفرنسية من مصر ، اقترح قادتها على تركيا إبقاء قواتهم العسكرية بها لإجبار الشعب على دفع الضرائب التى تحصل عليها فرنسا بعد أن تدفع لتركيا ١٥٠٠ كيس سنويا (٢,٢٥ مليون فرنك) من حصيلتها . وفى يوم ٣٠يوليو ١٧٩٨ فرض نابليون ضريبة قدرها ٣٠٠ ألف فرنك على تجار الأسكندرية ، وأعطاهم مهلة للسداد ، كما فرض ضريبة مماثلة على السيد " محمد كريم " محافظ المدينة الذى قاوم الإحتلال ، يدفعها خلال خمسة أيام وإلا قطع رأسه ، ورفض البطل الوطنى دفع الضريبة ، فأمر المستعمر المحتل الهمجى الفاجر نابليون بإعدامه ، ونفذ الحكم رمياً بالرصاص يوم ٦ أغسطس فى ميدان الرميلة بالقلعة بالقاهرة .
وقد كان الفلاحون هم المنتجون لكل الدخل القومى الذى تحصل عنه الضرائب .. ومن ثم فقد كانوا هم الذين يملئون خزائن فرنسا وتركيا بالذهب .. ولا يتبقى لهم سوى الإذلال والمهانة والإهانة والجوع والمرض .. والموت والنسيان إن أحياءً أو أمواتاً .
وكان الخديوى اسماعيل وعائلته يملكون ٢٠ % من الأراضى الزراعية فى مصر .. ومع ذلك فلم يكونوا يدفعون أية ضرائب من أى نوع ، كما لم يكن الأجانب الذين يعيشون فى ثراء واسع ، يدفعون أية ضرائب .. ورغم ذلك فإن معظم الضرائب كانت تجبى من الفلاحين الفقراء وحدهم .. وحصل هذا الخديوى نفسه على قرض تبلغ قيمته الإسمية ٥٣ مليون جنيه ، تسلمت منها الخزانة

المصرية ٣٢ مليون جنيه فقط .. ودفعت عنها فوائد وصلت الى ٣٥ مليون جنيه !! .
وفى الحرب العالمية الأولى ، دفعت مصر - إجباراً - مبلغ أربعة ملايين جنيهاً الى بريطانيا " إعترافاً بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد " ، والحقيقة أن بريطانيا كانت تحمى مصالحها فى البلاد التى تحتلها وتذل أهلها .. وتستنزف ثرواتهم .
وفى سنة ١٩٣٠ بلغت الأرباح الصافية لشركة قناة السويس مبلغ ٣,٥ مليار فرنك من الذهب ، وهذا الرقم يوازى - فى ذلك الوقت - ١٩ مثال تكاليف إنشاء القناة بما فيها رأسمال الشركة كله . وفى سنة ١٩٤٩ بلغ مجموع أرباح الشركة ٢٦ مليار فرنك فرنسى ، وفى سنة ١٩٥٥ وصل هذا المبلغ الى ٣٤,٥ مليار فرنك فرنسى . وقد احتكرت انجلترا القطن الذى ينتجه الفلاح المصرى . فقد اشترته بسعر ٤٢ ريالاً للقنطار ، وباعته فى الخارج بسعر ٦٤ ريالاً ، وبلغت خسارة المصريين من ذلك عام ١٩١٨ وحده ٣٢ مليون جنيه .. وقد أقر مجلس الوزراء المصرى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ قانوناً يمنع المصريين من المطالبة بتعويضات عن الأضرار التى لحقت بهم طوال فترة فرض الأحكام العرفية فى البلاد من جانب بريطانيا ، منذ نشوب الحرب فى ١٩١٤ .
إنى أعترف بأنه رغم مرور مائة وخمسة وأربعون عاماً على تلك الأحداث ، فإنى تميزت غيظاً ، وأحسست برغبة حارقة فى البصق على ذلك التاريخ الملوث لتلك الحضارة الغربية .. الملوث بدم أهلى ، وبسخرتهم ، وبإهانتهم ، وبالأستهانة بهم ، وبإذلالهم وبإذلال وطنى .. أحسست بكل ذلك ، وأنا أقرأ المذكرة التى بعث بها دى لسبس الى وزارة الخارجية البريطانية ، فى شهر يونيو ١٨٦١ ، يلومها على ما تصورأنه تدخلاً من بريطانيا فى الحملة العالمية ضد السخرة فى حفر قناة السويس .. كتب ذلك المستعمر الفاجر :
" إن الرق كان معمولاً به فى أمريكا ولم تتدخل انجلترا ، وكذلك استرقت روسيا نحو أربعين مليوناً من رعاياها ، ولم تتدخل انجلترا ، وحرمت أسبانيا بـ " قانون الدعوة " أى دين غير المسيحية

الكاثوليكية ، ولم تتدخل انجلترا مع أنها بلد بروتستانتي .. وأن حكومة فرنسا لم تتدخل في الهند ضد المعاملة التي يلقاها أهل الهند ، وهي من قبيل السخرة . فلماذا إذن تأبى انجلترا على شركة قناة السويس أن تفعل بالفلاحين المصريين ، ما ترضاه هي في معاملتها للهنود ؟ .. إن الأعمال الكبرى في مصر ، لا يمكن أن تنفذ إلا بالسخرة ، وأنه لا يجوز من أجلها التدخل في شئون مصر ، وأن والي مصر قد أخذ على نفسه تعهدات يجب أن ينفذها ، وإذا لم يفعل ، فستكرهه حكومة فرنسا على احترامها . لأن رؤوس أموال فرنسية تستعمل في المشروع " .

بكل ما يستكن داخل بعض النفوس البشرية من انحطاط وتدن ، ومن ظلم مطبوع ، وغرائز أدنى من غرائز الحيوان .. بكل ذلك يتحدث ذلك الإستعماري الوقح ، الهمجي غير المتحضر ، حيواني الهوى والهوية ، ويصور الأمر كأنه مجرد تنافس بين المستعمرين ، على تسخير شعوب وأوطان ، واغتيال مواردها وأبنائها وحقها في الحياة .. واغتيال حتى أحلامها . وأن بعضهم - من فرط حيوانيته - لم يعترض على ما فعله الحيوان الآخر يوماً .. فلماذا يعترض هذا الآخر اليوم عليه ؟؟ .

من المهم جداً ونحن نتجول في قصة قناة السويس ، تذكر أنه بكل البساطة، والإهانة لمصر والإستهانة بها ، فقد حاول دي لسبس أن يبيع قناة السويس بأكملها الى انجلترا مقابل إثني عشر مليوناً من الجنيهات (!) ، وسافر الى لندن في عام ١٨٧١ لهذا الغرض ، لكن الإنجليز رفضوا شراء القناة بسبب سياسة انجلترا حيال كل من فرنسا وألمانيا ، وأن شرائها للقناة بغض النظر عن نتائجه السياسية ، فيه كسب لفرنسا ، وانجلترا كانت في هذا الوقت تؤيد ألمانيا ضد فرنسا بكل جوارحها .. كما أنه قد كبر على انجلترا أن ترى رجلاً مثل دي لسبس ، الذي كانت تحاول أن تخلق منه مأجوراً لها في مسألة القناة ، فإذا به يتحول الى ند وكأن القناة ملكية خاصة له ، ويريد بيعها .. أما تفسيرنا نحن لهذا الرفض ، هو أن انجلترا - خاصة بعد افتتاح القناة للملاحة - لم تتواني لحظة عن الإعداد لاحتلال مصر وامتلاك القناة .. فلماذا تدفع فيها ثمناً وهي التي سوف تحصل عليها ومصر فوقها مجاناً ؟ .

الفصل السابع

القرار والثأر والغباء

بعد أن شاخت الدول الإستعمارية ، ونخر السوس أعمدتها ، وبدأ يحكمها رجال من بقايا ونفايات السياسيين الإستعماريين ، رجال كانوا فى مناطق الظل ، ثم خرجوا الى النور بعد رحيل عتاة الإستعماريين التاريخيين .. ولما بدأت الأطراف على المحيط تتجرأ على المركز وتتمرد على سطوته واحداً تلو الآخر ، وبدأت تبحث عن ذاتها وعن حريتها ، وتسال عن حقوقها وعن طاقاتها وعن مواردها .. عندما حدث ذلك ، كانت قد بدأت مرحلة التحرر الوطنى للشعوب المقهورة ضد قاهريها .. كما كانت قد بدأت - فى ذات الوقت - رحلة خروج تلك الدول (الإمبراطورية) الإستعمارية من التاريخ الى غير رجعة - كما هو حكم التاريخ الأبدى على السابقين واللاحقين من تلك النوعية من الدول - لتتحول الى دول عادية تنكمش داخل حدودها الجغرافية .. وكان لابد لسوق نخاسة البشر والأوطان أن ينفض .. ولعربدة الموجة الإستعمارية أن تنكسر ، وكان أكبر انكساراتها تحديداً على ضفاف قناة السويس .

كيف حدث هذا ؟

يصف أرسكين تشيلدرز السد العالى فيقول :

" وهنا فى هذا الموقع (أسوان) يقوم مشروع هندسى هائل ، يكاد يقطع الأنفاس من ضخامته ، ويعتبر من معجزات العقل البشرى ، وأضخم ما نفذ فى العالم الأفرو - آسيوى ، وهو مشروع السد العالى ... سيرتفع نحواً من ٣٣٠ قدماً فوق مجرى النهر ... وخلفه بحيرة هائلة تتسع لمائة وثلاثين ألف مليون متر مكعب من الماء غامرة الوادى كله ، وأن طاقته التخزينية من المياه تبلغ ٢٦ ضعف طاقة تخزين خزان أسوان ، كما أن المياه المخزنة ستظل

داخل مصر ... وفى عام ١٩٥٦ كان هناك نحو ثلاثة وعشرين مليوناً من المصريين يعيشون على ستة ملايين فدان من الأرض الصالحة للزراعة .. وفى هذا العام نفسه كان نحو إثنان وخمسين مليوناً من البريطانيين يعيشون على خمسة وأربعين مليون فدان من الأراضى الزراعية . وعلى الرغم من هذه الحقيقة ، فقد أنفقت بريطانيا فى السنة نفسها أكثر من بليون جنيه استرلينى على مجموع المستورد من المواد الغذائية الرئيسية ، مع العلم أن نظامها الزراعى يعتبر من أكثر الأنظمة فى العالم من حيث الكفاية الفنية .

ولم تكن مشكلة زيادة المساحات المزروعة فى مصر ، وهى أرض لا يكاد المطر أن ينزل فيها ، إلا مشكلة ماء قبل كل شىء ، أو مشكلة جمع أو (السيطرة على) مياه نهر النيل ، هذا الشريان الحياتى الذى ظل يزود مصر بالماء ألوف السنين ... ويتدفق فى كل عام نحو ثمانية وعشرون مليار متر مكعب من الماء الى البحر الأبيض المتوسط لتضيع فى لجحه ، دون أى نفع أوفائدة .

ولو كانت المشكلة مجرد إيجاد جهاز مبسط لتخزين المياه ، لكان حلها فى بناء سلسلة من الخزانات متوسطة الحجم على نهر النيل ، ولكن طبيعة النهر المتقلبة بين الإرتفاع والهبوط سنة بعد أخرى ، هى التى فرضت هذا المشروع بتلك المواصفات .. فهو فى سنة متراخ واهن ، وفى سنة أخرى مرتفع الى درجة الخطورة .. مما يحمل نحواً من خمسة وعشرين ألفاً من العمال على الوقوف على قدم الحذر والإنتباه على ضفتى النهر ، لأن تخطى الماء فوقهما قد يؤدى الى غرق مصر كلها .. تلك الطبيعة المتقلبة فرضت أن الحاجة تقضى بتخزين المياه ليس على أساس سنوى ، بل على أساس " قرنى " .. أى بإقامة سد وخزان يستطيع أن يضع نهاية لخطر الفيضان من ناحية ، وأن يجمع الماء الكافى لتأمين الحد الأعلى للرى ، حتى فى السنوات التى يكون فيها منسوب المياه منخفضاً . وهذا يعنى إقامة سد عال وضخم حقاً " .

وكان من المؤكد أن السد العالى يمكن مصر زراعة ١,٢٥ مليون فدان جديدة ، ويوسع نطاق نظام " الرى الدائم " بإحلاله محل نظام

" رى الحياض " فى الصعيد ، وخفض مستوى المياه الجوفية فى الوجهين القبلى والبحرى مما يزيد من انتاجية (غلة) الأرض ، وأيضاً ضمان امكانية زراعة نفس المساحة من الأراضى ، حتى فى السنوات منخفضة الإيراد المائى للنهر ، وتحسين صرف جميع الأراضى الزراعية ، مما يزيد غلتها بمعدل ٢٠٠ % سنوياً .

إضافة الى ذلك .. فقد قدر الخبراء أنه يمكن الإستفادة من انحدار المياه من بوابات السد ، فى إنتاج طاقة كهربية - مائية يبلغ مجموع قوتها عشرة آلاف بليون كيلووات / ساعة فى السنة .. وهو رقم ضخم إذا عرف أن مجموع ما أنتجته بريطانيا من الطاقة الكهربية فى عام ١٩٥٦/١٩٥٥ لا يزيد عن خمسة وسبعين ألف مليون كيلووات .
وكان من الواضح أيضاً أن السبيل الوحيد لخلاص مصر من دائرة الفقر الشريرة المخيفة التى ورثتها الثورة عن العهد البائد ، هو التوسع الصناعى الضخم ، ذلك الذى يعتمد على الطاقة الكهربية ، بالإضافة الى الإستغلال الزراعى الى أقصى الحدود .
أيضاً فإن السد قد ساعد فى انشاء واحدة من أكبر وأهم الصناعات فى مصر ، وهى صناعة الأسمدة .. وكان مصنع " كيما " هو أول مصنع أقامته الثورة ، وكان يعمل بربع طاقته قبل السد ، وبعده عمل بكامل طاقته . وصناعة السماد محلياً تضمن استمرار الإنتاج فة مختلف الظروف ولا تتعرض البلاد لأزمة - كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية - كما يوفر ذلك ١٣ مليون جنيه كانت تدفع لاستيراد السماد الأزوتى . ومن المهم ذكر أن بعض منتجات المصنع ذات أهمية كبرى فى الصناعات الحربية ، مثل حامض النتريك والنشادر ، وانتاج هذه المواد محلياً يكفل الإستمرار فى الإنتاج الحربى فى مختلف الظروف .. ومثل ذلك يمكن أن يقال عن صناعات الحديد والصلب والألمونيوم وغيرها .

كانت تلك هى الآمال التى تعلقت بذلك الجدار المارد من الأسمنت المسلح فوق مدينة أسوان . وكانت تلك الآمال هى الأفق الذى امتد اليه - منذ الأيام الأولى - وعى الثورة وقيادتها ، بجدوى السد العالى

وضرورته لتغيير خريطة الحياة فوق أرض مصر ، وبأنه أصبح شرطاً حاكماً لإرساء وتمتين قواعد التنمية ، والإنطلاق الى آفاق التقدم .. والتحرر .
وفى ذات الوقت ، فإن هذا الأمر كان فى غاية الوضوح .. بحيث كان فى وسع أفقر فلاح فى مصر أن يدرك معنى تخزين مياه النيل لتأتى اليه بانتظام وفى مواعيد محددة .. وأن يرقص طرباً لأنه سوف يرحم من ترقب فيضان النهر وأخطاره فى سنة ، و من بوار الأرض لإنحسار مياهه ، فى سنة أخرى .

ويذكر الدكتور محمد السيد سليم أن المهندس اليونانى الأصل " أدريان دانينوس " قد قدم فى سنة ١٩٤٨ مشروعاً هندسياً لبناء سد عند أسوان لتخزين مياه النيل . ولكن لم تلتفت أياً من الحكومات المصرية قبل الثورة الى المشروع .. وفى ٣٠يوليو ١٩٥٢ قدم دانينوس المشروع الى مجلس قيادة الثورة ، الذى تحمس له حماساً شديداً ، وفى أكتوبر ١٩٥٢ اتصل المجلس بحكومة ألمانيا الإتحادية طالباً إعداد تصميم للمشروع ، وبالفعل كلفت الحكومة الألمانية شركتى " هوشتيف " و " دارتموند " بتقديم مخطط هندسى للمشروع فى موعد أقصاه نوفمبر ١٩٥٣ .

وقدرت التكاليف المبدئية للمشروع بحوالى ٤٥٠ مليون جنيه مصرى يتعين توفير ثلثها على الأقل بالعملات الأجنبية ، أى حوالى ٤٧٠ مليون دولار أمريكى (بسعر الصرف القائم سنة ١٩٥٢) .
وقبل الموعد المحدد للشركتين بشهر ، قدمتا المشروع ، وأعقب ذلك قيام " البنك الدولى للإنشاء والتعمير " بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع ، وقدم تقريراً فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ يؤكد فيه جدوى المشروع إقتصادياً وسلامته هندسياً ، ولم يرد فى التقرير كلمة واحدة تشير الى عدم قدرة مصر على تنفيذ المشروع ..
بل إن كينيث ليف يقول فى كتابه " السويس .. الحرب المزدوجة " الذى صدر فى لندن عام ١٩٦٩ .. " إنه حتى صفقة الأسلحة التشيكية لمصر لم تؤثر على قدرة مصر على الإضطلاع بأعباء

المشروع " .. باعتبار أن أى صفقة سلاح ، لابد أن تترتب عليها إلتزامات مالية كبيرة لأى دولة .

وقد حدث فى شهر أغسطس ٢٠٠٦ ما سمى بـ " ثورة الفيضان " حيث هطلت الأمطار بغزارة هائلة على منابع النيل ، خاصة على المرتفعات الأثيوبية التى تقذف الى النيل بما يساوى ٨٥ % من مياهه ، مما جعل من فيضان هذا العام ، واحداً من أعتى فيضانات النهر .. وتأتى الخمسة عشر بالمائة الباقية من هضبة البحيرات الكبرى الإستوائية . وتسمى مصر والسودان دولتى المصب .. بينما تسمى باقى دول حوض النيل العشر وهى رواندا / بوروندى / الكونجو / كينيا / تنزانيا وأوغندا ، إضافة الى أثيوبيا .. تسمى هذه الدول ، دول المنبع . وخلق انحدار المياه الجارف فوضى مائية عارمة ، اكتسحت فى طريقها الأخضر واليابس .. مما أدى الى إجلاء ١٦ ألف مواطن من بحيرة " تانا " أحد منابع النيل بأثيوبيا ، واتخذ السودان أقصى درجات الإستعداد لمواجهة الخطر القادم .

وحدث قبل ذلك مراراً ، أن قام مثل هذا الخطر الناشىء عن الفيض الهائل للنهر ، وكان السد عاصماً لمصر من الوقوع فى دائرته .. كما حدث مراراً أن تعرضت معظم دول القارة الأفريقية لأخطار مهلكة نتجت عن نقص المياه الشديد ، مما أدى الى انتشار ما عرف بظاهرة " التصحر " ، أى زحف المساحات الصحراوية الرملية على المساحات الخضراء المنزرعة ، بعد أن هلك وباد الزرع ونفقت الماشية ، ومات البشر نتيجة النقص الحاد فى المياه سواء كانت للشرب أو للرى .. ولم تتعرض مصر لأى من تلك المخاطر بأى درجة كانت ، بفضل المخزون الهائل من المياه الذى حفظه لها السد العالى فى بحيرة " ناصر " الواقعة خلفه مباشرة .

ومرة أخرى تبرز الأهمية الإستراتيجية للسد العالى وخزان المياه الإستراتيجى خلفه الذى تمثله " بحيرة ناصر " .. فقد مثل السد صمام الأمان لمصر التى كان يمكن أن يغرق فيضان كهذا نصفها الخصب

المنزرع والمأهول بالسكان (الدلتا) ، لولا أنه مصمم بحيث يكون قادراً على مواجهة أقوى الفيضانات وأشرسها ، بل وإخضاع النهر وترويض شلالاته الهادرة ، باستيعابها وتخزينها فى البحيرة التى تسع ١٦٠ مليار متر مكعب من المياه ، وهى كمية تزيد عن طاقة " الفيض " لأعتى الفيضانات فى التاريخ بنحو عشرة مليارات متر مكعب .. وتنمد بحيرة ناصر خلف السد العالى بطول ٥٠٠ كيلومتر وعرض ١٢ كيلو متر ، بمسطح مائى قدره ستة آلاف كيلو متر مربع ، وتعتبر أكبر بحيرة صناعية فى العالم .

وكما سبقت الإشارة ، فقد كانت التقارير والدراسات الأولى والتمهيدية ، ودراسات الجدوى التى تمت قبل التنفيذ ، تبرز ذلك وغيره الكثير وتؤكده ، بل إنها قدمته كمبرر لجدوى تنفيذ المشروع وضرورته .

كان الغرب يعلم علم اليقين كل ذلك وأكثر منه ، وكان يدرك جيداً جدوى السد ودوره المؤكد فى تغيير وإعادة هيكلة النشاط الزراعى والصناعى ، ومن ثم مجمل النشاط الإقتصادى فى مصر الى الأحسن .. وكان يعلم تأثير ذلك على البرامج الأولى للتنمية ، وعلى انطلاقات التحول الإجتماعى التى كانت تتم ، وتلك المزمع إتمامها .. وعلى إرساء وتمتين قواعد النهضة . لذلك قاوم هذا الغرب تنفيذ المشروع الى حد فقدان الإتزان والسعار والعدوان .. والحرب .

لقد كان وعى عبد الناصر وإبصاره للمنظور الكلى الشامل لواقع التخلف فى مصر والأمة العربية .. ومن ثم كان وعيه وإبصاره للمنظور الكلى الشامل لضرورة النهضة ، وضرورة الدخول فى مشروع متكامل لها .. نقول إن وعيه هذا كان كاملاً ، كما كان إبصاره المستقبلى مذهلاً .. يقول عبد الناصر فى كتابه " فلسفة الثورة " الذى صدر عام ١٩٥٣ :

" ليس صحيحاً أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين ، وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها جنود وضباط ، وأبعد من ذلك عن

الصحة ما يقال أن السبب كان أزمة انتخابات ضباط الجيش .. إنما الأمر ـ فى رأى ـ كان أبعد من هذا وأعمق غوراً " .

ولأن تكاليف بناء السد العالى كانت فى ذلك الوقت تتجاوز الأربعمائة وخمسون مليوناً من الجنيهات المصرية ، فقد لجأت مصر كغيرها من الدول ، الى البنك الدولى للإنشاء والتعمير لتمويل بناء السد ..
(كان البنك الدولى ومديره يوجين بلاك ، يتبنى الأهداف الأمريكية من عملية تمويل بناء السد العالى ، والمتمثلة فى ضرورة الضغط على عبد الناصر ـ استغلالاً لحاجة مصر للقرض ـ لحل الصراع العربى الصهيونى ، وانهاء العداء مع الكيان الصهيونى ، حيث أن ذلك يصب فى النهاية فى خانة المصلحة الأمريكية المباشرة .. وبنفس القياس فإن دالاس وزير الخارجية الأمريكية كان يعتقد أن سحب تمويل السد سوف يترتب عليه زيادة الضغط الداخلى على عبد الناصر ، ، وربما يحدث انفجاراً داخلياً يطيح به بعيداً عن الحكم) .

واستمرت المفاوضات بين مصر والبنك طيلة المدة الواقعة بين فبراير (شباط) وبين يونيو (حزيران) ١٩٥٦ .. بينما ـ يقول أرسكين تشيلدرز ـ كانت كرة الكراهية الثلجية مستمرة فى انحدارها . وتحول الرأى العام فى الكونجرس الأمريكى بصورة متزايدة وأكثر إصراراً ضد مصر وضد السد العالى ، وكان دعاة الصهيونية وأنصارها هناك يضمرون مشاعر العداء لمصر والرئيس جمال عبد الناصر ، متهمينه بالشيوعية المقنعة ، وأفهم أعضاء الكونجرس من ممثلى الولايات الجنوبية أن زيادة الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر ، يعنى التوسع فى زراعة القطن ، الأمر الذى يوجد منافساً قوياً فى الجودة والسعر للقطن الذى تتخصص ولايات الجنوب الأمريكى فى زراعته .

وأخذت الأحداث تتسارع بشدة ..

ـ أخذ جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا ، الذى كان يؤمن بأن الحياد مفهوم لا أخلاقى ويعلن ذلك ، أخذ يصغى لوشايات كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا عن عبد الناصر .. الذى كان

الوزير الفرنسي يكن له كراهة شخصية الى حد الموت ، لموقفه الداعم والمؤيد للثورة العربية فى الجزائر ضد الأستعمار الإستيطانى فيها . كما كان اعتراف مصر بالصين حافزاً قوياً إضافياً حرك عداء دالاس وزير الخارجية الأمريكى لعبد الناصر .

ـ أحس سفير مصر فى الولايات المتحدة بهذا الشعور العدائى المتزايد، فبعث الى عبد الناصر يخبره بذلك ، ويطلب الإسراع فى إنهاء الإتفاق مع البنك الدولى . وفى الرابع من يونيو أعلنت ميزاية مصر مدرجاً فيها مخصصات للمراحل التمهيدية لبناء السد . وبعد خمسة أيام بعث يوجين بلاك محافظ البنك الدولى برسالة الى وزير مالية مصر بالموافقة على القرض المطلوب .

ـ فى اليوم التالى ، أى فى العاشر من يونيو (حزيران) عقد دالاس مؤتمراً صحفياً ، أعلن فيه " أن منح مصر القروض ، بات أمراً غير محتمل . وفى السادس عشر من نفس الشهر حظرت لجنة الإعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكى على الحكومة الأمريكية استخدام أموال المساعدات فى تمويل مشروع السد العالى .

وفى اليوم التالى ، استقبل دالاس أحمد حسين سفير مصر لدى أمريكا ، فى مقابلة قصيرة ، صدر بعدها بيان يعلن سحب موافقة الحكومة الأمريكية على تقديم قرض تمويل بناء السد .. واستخدم فى هذا البيان عبارات لا مثيل لها فى التاريخ الدبلوماسى ، تنطوى على النقد واللوم لحكومة مصر وأوضاعها المالية .. فقد ذكر البيان أن " التطورات لم تعد مواتية لإنجاح المشروع ، وأن قدرة مصر على تخصيص مبالغ كافية من مواردها لضمان نجاح المشروع ، قد أصبحت موضع الشك أكثر مما كانت عليه عندما قدم العرض " .

ـ قامت بريطانيا ـ أيضاً ـ يوم ١٩ يونيو (نفس الشهر) بالإعلان عن موافقتها على تقديم القرض .. ثم عادت فى اليوم التالى فأعلنت رفضها تقديمه ، بعد الرفض الأمريكى بيومين فقط .. وبتأثيره .

وراح العالم كله يترقب التداعيات التى يمكن أن تنتج عن هذه " الضربة " التى تصور الغرب أنه وجهها الى عبد الناصر . وقد غضب الرجل ورفاقه ، وأحس أن وطنه وأمته والشعب العربى ،

قد أهينوا إهانة متعمدة ومباشرة وعلى نطاق عالمى . بل إن الإهانة قد لحقت بكل الشعوب التى كانت فى حالات مماثلة .. تتعرض للضغط والإبتزاز بشكل لا يطاق " .

كان سحب القرض بالنسبة لمصر ، صورة تعكس أوضاعها طيلة المائة سنة السابقة على سنة ١٩٥٦ . فطوال هذه السنين ، كانت مصر تمنح نفس تلك الدول الإستعمارية ، جهد ودماء مواطنيها ، وتمنحهم أرضها ومالها ومواردها ، بل إنها لم تمتلك القناة قط ، ولا تمتعت بعائدها على مدى تلك السنين . وفوق ذلك كانت القناة سبباً رئيسياً ومباشراً لإحتلالها ولإستنزافها .. ومع هذا فحين تطلب مصر اليوم قرضاً ، سيكون ديناً عليها لابد أن تسدده ، وأن ذلك القرض - بأى حال - ليس منحة أو هبة ، إذ لا يذكر التاريخ للمستعمرين - أبداً - أنهم قدموا منحاً أو هبات مجانية .. حين تطلب مصر ذلك ، تتعرض للسخرية والإهانة والتشكيك فى قدراتها ، مع أن ما تطلبه هو أمر يتعلق بنهر النيل ، مصدر الحياة لها ، ومحور قلقها واهتمامها ألوفاً فوق ألوف من السنين .
ولم تنقطع مطالبة الوطنيين المصريين على مدى سنوات طويلة ، حتى قبل أن يولد جمال عبد الناصر ، بعودة شركة قناة السويس الى مصر . وقد مثلت القناة للمصريين منذ حقب طويلة رمزاً بارزاً ومجسداً للضغط الخارجي وللإستغلال ، وكانت قصة القناة كلها بمثابة أوراد صوفية لم ينقطع أبناء جيل عبد الناصر عن ترديدها .

بعد صراع إستعمارى ضار استمر لأكثر من مائة عام ، بين انجلترا وفرنسا ، قررتا عام ١٩٠٤ التفاهم والتعاون وإنهاء ذلك الصراع تمهيداً لإقتسام العالم ، وتوزيعه بينهما وتوفير تكلفة الصراع . وقد حدث ما تم التفاهم عليه ، بل أنهما تحالفتا مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، لخوض الحربين العالميتين - الوحيدتين فى التاريخ - خلال القرن العشرين ، وكانتا من الكاسبين فيها بدعم أمريكا التى عوضتهما حتى عما خسرتاه خلال الحرب .

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً وقد خرجت من الحرب وهى فى موقع المنتصر الوحيد ، أو أقوى من عادوا من ميادين المعارك ، حيث لم تتأثر قوتها العسكرية أو الإقتصادية نتيجة الحرب بتأثيرات سلبية تذكر ، وبدت كأنها خرجت منها بكامل عافيتها .. لهذا شرعت على الفور تؤسس ـ منفردة ـ لإمبراطوريتها العالمية ، وتقيم القواعد لذلك ، وتعد العالم ليدخل فى حظيرتها ، وتعد قوتها لتتمدد فوقه وتجبره على هذا الدخول .. إن أبى الدخول طواعية .

وكان الإعداد لهذا الأمر ـ غداة الحرب ـ يتطلب تفكيراً " فوق استراتيجي " . وقد قضى هذا التفكير بلزوم إكمال القضاء على القوتين الإمبراطوريتين الإستعماريتين التقليديتين ، بريطانيا وفرنسا ، خصوصاً بعد أن أنهكتهما أحداث الحرب الى حد طلب الإعانة لمجرد الإطعام اليومى لشعوبها . وأغاثتهما أمريكا فى ذلك من خلال " مشروع مارشال " لإعادة إعمار أوربا .. وبعد الإنتهاء من هذا ، جرى التفرغ للدخول فى " حرب باردة " مع المنافس الوحيد بعد الحرب وهوالإتحاد السوفيتى السابق . واستمرت هذه الحرب قرابة الأربعين عاماً ، انهزم فى نهايتها الإتحاد السوفيتى ، وتهاوى كيانه السياسى ، وتلاشت شخصيته الإعتبارية ، وخرج من التاريخ اعتباراً من الشهرين الأخيرين من عام ١٩٨٩ كقوة كبرى ، ناهيك عن كونه كان قوة إمبراطورية .

بعد أن أصدر جمال عبد الناصر قراره التاريخى والمحورى فى كل تاريخه النضالى ، بتأميم القناة ، أصيبت المنظومة الإستعمارية الصهيونية العالمية ، التى كانت أمريكا تهيىء نفسها بثقة وإصرار لتسلم قيادتها .. أصيبت تلك المنظومة بسعار ودوار وصل الى فقدان الرؤية الصحيحة للأمور ، وعدم إدراك المتغيرات التى جدت .

وبدأ كل طرف من أطراف هذه المنظومة يبحث عن مبرراته لمشاركة الآخرين فى استعادة القناة إن بالسياسة أو بالقوة .. وكانت

كل من قوى العدوان الأربعة ، تنطلق من خلفياتها الذاتية ، التى تلاقت فى النهاية مع خلفيات الأطراف الثلاث الأخرى ، فكان اتفاقهم بالشكل والمضمون على تنفيذ العدوان لاسترداد القناة ، وإسقاط نظام جمال عبد الناصر ، وإعادة احتلال مصر ، منذ اللحظة التى بدا فيها جمال عبد الناصر عصياً على الإحتواء والتطويع .. ومنذ أن بدا إدراكه وإصراره الواعى بأن الخطر الحال على مصر والأمة العربية ، ليس هو خطر الشيوعية القادمة المحتملة من الإتحاد السوفيتى ، كما تروج لذلك أمريكا ، وكما حرص دالاس وزير خارجيتها ، أن يبلغ عبد الناصر به رسمياً ، خلال زيارته لمصر عام ١٩٥٣ .. ولكن الخطر الحقيقى الواقع على الأرض - كما كان أيضاً رد عبد الناصر على ما قاله دالاس - هو العدو الصهيونى الذى يحتل ويستوطن الأرض العربية فى فلسطين ، إضافة الى إثنان وثمانون ألف جندى بريطانى يحتلون مصر وقناة السويس ، ويقيمون فى قاعدتها العسكرية .. منذ أن بدا ذلك واضحاً ، بدأ التخطيط لإسقاط عبد الناصر وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل مجيئه .

أمريكا .. كان لديها المبرر " فوق الإستراتيجى " المتمثل فى ضرورة جنى ثمار انتصارها المؤكد فى الحرب العالمية الثانية .. والطريق الى ذلك هو التقدم لقيادة هذه المنظومة الإستعمارية حتى تتمكن من السيطرة على العالم ، والحصول منفردة على المكاسب التى يتيحها هذا المنصب لمن يتقلده ، وكان - بل وما زال - أهم وأخطر تلك المكاسب هو الإنفراد ببحيرة النفط العالمية هائلة الإتساع ، الواقعة فى الشرق الأدنى (الأوسط) دون أى مشاركة من بريطانيا أو فرنسا تحديداً .. ومن ثم فإن توريطهما فى عدوان على مصر التى يحكمها عبد الناصر ، والذى أصبح بمصر ، يمثل مركز الثقل الأكبر والأقوى فى الأمة العربية ، بل وفى منطقة البحيرات البترولية كلها .. هذا التوريط إنما يمثل بداية صحيحة لما تهدف إليه أمريكا ، وتخطط له .

يقول أستاذ التاريخ الدكتور رؤوف عباس :

" وإذا كانت حرب السويس قد أسدلت الستار على بريطانيا كقوة استعمارية تقليدية ، فإنها قد رفعت الستار عن دور الولايات المتحدة،

التى أصبحت تلعب - منفردة - دور الحارس للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط ، فهى تقبل باستقلال دول المنطقة وبحياد نسبى .. ولكنها تصر على ربطها بعجلة الغرب ، على أن يكون لها وحدها مفاتيح القوة فى المنطقة . ومن ثم ، كان حرصها على تحجيم نفوذ عبد الناصر ، أو حتى إسقاطه ، ولكن بطرق أخرى غير تلك التى اتبعتها بريطانيا ، وأدت الى نكبة السويس " .

الأمر الملفت للنظر - فى هذا السياق - أن موقف أيزنهاور فى الإجتماع الحاسم بينه وبين إيدن ، والذى عقد فى واشنطن فى شهر أكتوبر ١٩٥٥ ، كان يتجاوز فى خطورته حتى مطلب إيدن باستخدام القوة المباشرة ضد عبد الناصر . فقد حاول أيزنهاور إقناع إيدن بالإستراتيجية الأوسع والأجدى التى توصلت اليها الإدارة الأمريكية ، والمتمثلة فى :

- الضغط على عبد الناصر بموضوع تمويل السد العالى .
- محاولة إيجاد بديل عربى لعبد الناصر ، يفضل أن يكون سعودياً ! .
- محاولة إيجاد بديل مصرى لعبد الناصر عبر انقلاب ضده .
- توفير الفرصة لأن يتلقى عبد الناصر ضربة قوية من اسرائيل .
- محاولة اغتياله .

وقد قادت وساهمت أمريكا ، بل واستماتت فى إنجاز وتفعيل عناصر هذه الخطة الخماسية .. فقد كانت محور الإرتكاز فى عملية الضغط بموضوع السد العالى ، وحاولت تقوية النظام السعودى كمناوىء للنظام فى مصر ، كما بذلت مخابراتها وعملائها فى مصر والمنطقة العربية جهوداً دؤوبة لتدبير انقلاب عسكرى ضده ، أو اغتياله ، ولكنها فشلت فى الحاتين ، كما كانت السند الحقيقى - وإن تخفى - فى دعم عدوان الكيان الصهيونى على مصر ، ليبدأ بذلك ما عرف تاريخياً بالعدوان الثلاثى عليها .. وهذا فى تقديرنا خطأ ينبغى تصحيحه .. لأن ما حدث كان عدواناً رباعياً ، إذا وضعنا فى الإعتبار أن الإعداد للعدوان ، لا يقل من حيث الخطورة عن العدوان ذاته .. إن ما تم بين الإثنين (أيزنهاور وإيدن) فى ذلك الإجتماع الحاسم ، لم يكن أبداً خلافاً فى الغايات وإنما كان الخلاف فقط فى الوسائل والأساليب ..

(يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل ضمن أحاديثه على قناة " الجزيرة " بعنوان " مع هيكل " ، وفى الحلقة التى أذيعت يوم ٢٧ مارس ٢٠٠٨ ونقلاً عن كتاب " كيث كايل " وهو أهم مؤرخ بريطانى لأحداث معركة السويس ، ومن نص الوثيقة المنشورة بالصفحة رقم ٢٢٥ من الكتاب : أن المخابرات المركزية الأمريكية وضعت يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٦ أمام الرئيس الأمريكى أيزنهاور ، خطة كاملة لإغتيال جمال عبد الناصر ، حيث تقضى التقاليد الرسمية الأمريكية بأن الرئيس الأمريكى هو الشخص المخول باعتماد قرار اغتيال الأشخاص المعادين لأمريكا .. ولم يعترض أيزنهاور على الخطة ، كما لم يدخل أى تعديل على أى مما ورد فيها .. ولكنه قال بالنص " فى تنفيذ عملية من هذا النوع وبهذا الحجم ، فإنه ينبغى اختيار أوقات خالية من التوترات الساخنة أو الظاهرة " .

إن الرئيس الأمريكى لا يمانع فى الخلاص من جمال عبد الناصر ، وإن بالإغتيال الذى هو أسلوب " البلطجة الدولية الرسمية " الفاجرة ، ولكنه يطلب فقط " اختيار الوقت المناسب " (!!) .

إن سعار العداء الأمريكى لمصر الثورة ولجمال عبد الناصر ، لم يهدأ أو يخبو أبداً .. فهاهو الدور الأمريكى المباشر ضمن منظومة العدوان الذى حدث بعد ذلك بأحد عشر عاماً (١٩٦٧) .. حيث يقول الأستاذ هيكل فى سلسلة أحاديثه علي قناة (الجزيرة) الفضائية ، وضمن الحلقة التى أذيعت يوم ٢٠٠٩/٦/٤ : أن خمسة من الطيارين الليبيين فى قاعدة " هويلس " العسكرية الأمريكية فى ليبيا فى ذلك الوقت ـ والتى كانت من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية فى العالم ـ تسللوا الى مقر السفارة المصرية فى بنى غازى ، وأبلغوا الملحق العسكرى المصرى بها (الفريق محمد أحمد صادق فيما بعد) بأنهم لاحظوا أن عدداً كبيراً من الطائرات الأمريكية المقاتلة (من ١٨ الى ٢٢ طائرة) من طراز " سكاى هوك " قد غادرت القاعدة صباح يوم الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، ولم تعد الى اليها .. وقد تبين فيما بعد أن هذه الطائرات الأمريكية قد تم طلائها بلون وعلامات الطائرات الحربية الإسرائيلية ، وأنها انطلقت من حظائرها بالقاعدة صباح يوم العدوان لتشارك فى ضرب المطارات المصرية فى الدلتا والقاهرة ، وتدمير الطائرات الرابضة فيها ، ثم أكملت سيرها حتى وصلت الى اسرائيل ، ولم تعد بعد ذلك أبداً .. إضافة الى هذا الدعم القتالى

المباشر من أمريكا لإسرائيل بهذا العدد من الطائرات ، فإن الطيارين الذين انطلقوا من القاعدة الأمريكية بليبيا ، كانوا طيارين اسرائيليين بعدد يتراوح بين ١٤٠ و ١٦٠طياراً ، قامت أمريكا بتدريبهم وإعدادهم للقيام بهذه المهمة إعداداً جيداً .. إضافة لكل ذلك ، فإن الرئيس الفرنسى فى ذلك الوقت، الجنرال شارل ديجول ، قد أبلغ الدبلوماسى المصرى محمد رياض " أن أمريكا داخل الصفقة " يقصد صفقة عدوان ٦٧ .. ونرى أنه مهم جداً ملاحظة استخدامه تعبير " الصفقة " ، كما نرى أن أطراف " الصفقة " كانوا متعددين ، وكان الملك إدريس السنوسى ملك ليبيا فى ذلك الوقت واحداً منهم ..

وكان الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية - أيضاً - واحداً منهم ، إذ أرسل هذا الملك " العربى " يوم ٢٧ ديسمبر عام ١٩٦٦ م الموافق ١٥ رمضان عام ١٣٨٦ هـ رسالة الى " ليندون جونسون " الرئيس الأمريكى يومها وإبان عدوان ٦٧ ، حملت الرسالة رقم ٣٤٢ من أرقام وثائق مجلس الوزراء السعودى ، كان ضمن ما جاء بها :

" من كل ما تقدم يا فخامة الرئيس ، ومما عرضناه بإيجاز ، يتبين لكم أن مصر هى العدو الأكبر لنا جميعاً ، وأن هذا العدو إن ترك يحرض ويدعم الأعداء عسكرياً وإعلامياً ، فلن يأتى عام ١٩٧٠ - كما قال الخبير فى إدارتكم السيد كيرميت روزفلت - وعرشنا ومصالحنا فى الوجود . لذلك فإنى أبارك ماسبق للخبراء الأمريكان فى مملكتنا أن اقترحوه ، لأتقدم بالإقتراحات التالية :

- أن تقوم أمريكا بدعم اسرائيل بهجوم خاطف على مصر ، تستولى به على أهم الأماكن حيوية فى مصر لتضطرها بذلك ، لا الى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط ، بل لإشغال مصر باسرائيل عنا مدة طويلة ، لن يرفع بعدها أى مصرى رأسه خلف القناة ، ليحاول إعادة مطامع محمد على وعبد الناصر فى وحدة عربية .

بذلك نعطى لأنفسنا مهلة طويلة لتصفية أجساد المبادىء الهدامة ، لا فى مملكتنا فحسب بل وفى البلاد العربية ، ومن ثم بعدها ، لا مانع لدينا من اعطاء المعونات لمصر وشبيهاتها من الدول العربية اقتداء بالقول " ارحموا شرير قوم ذل " وكذلك لإتقاء أصواتهم الكريهة فى الإعلام .

- سوريا هى الثانية التى لا يجب ألا تسلم من هذا الهجوم ، مع اقتطاع جزء من أراضيها ، كى لا تتفرغ هى الأخرى لتندفع لسد الفراغ بعد سقوط مصر .
- لابد أيضاً من الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة ، كى لا يبقى للفلسطينيين أى مجال للتحرك ، وحتى لا تستغلهم أية دولة عربية بحجة تحرير فلسطين ، وحينها ينقطع أمل الخارجين منهم بالعودة ، كما يسهل توطين الباقى فى الدول العربية .
- نرى ضرورة تقوية الملا مصطفى البرازانى شمال العراق ، بغرض إقامة حكومة كردية مهمتها إشغال أى حكم فى بغداد يريد أن ينادى بالوحدة العربية شمال مملكتنا فى أرض العراق ، سواء فى الحاضر أو المستقبل .
علماً بأننا بدأنا منذ العام الماضى (١٩٦٥) بإمداد البرازانى بالمال والسلاح من داخل العراق ، أو عن طريق تركيا وإيران .
يا فخامة الرئيس .. إنكم ونحن ، متضامنين جميعاً ، سنضمن لمصالحنا المشتركة ولمصيرنا المعلق ، بتنفيذ هذه المقترحات أو عدم تنفيذها ، دوام البقاء أو عدمه .
أخيراً .. انتهز هذه الفرصة لأجدد الإعراب لفخامتكم عما أرجوه لكم من عزة، وللولايات المتحدة من نصر وسؤدد ، ولمستقبل علاقتنا ببعض من نمو وارتباط أوثق وازدهار .

المخلص : فيصل بن عبد العزيز
ملك المملكة العربية السعودية

(انتهى نص الرسالة .. ولا يمكن لأى كلمات أن تفى بما لدينا من تعليق .. فقط نريد أن نقول أن هذه الرسالة تحتاج الى إعادة قرائتها كلمة كلمة ، حتى ندرك مدى دقة التطبيق المذهل لذلك الإستهداف الأمريكى / الرجعى العربى الفاجر) ..
وفيما يلى تعليق السيد سامى شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات ، على تلك الرسالة :
" كنت فى زيارة لإحدى البلدان العربية الشقيقة سنة ١٩٩٥ ، وفى مقابلة تمت مع رئيس هذه الدولة تناقشنا فى الأوضاع فى المنطقة وكيف أنها لا تسير فى الخط السليم بالنسبة للأمن القومى وحماية مصالح هذه الأمة ، واتفقنا على أنه منذ أن سارت القيادة السياسية المصرية بدفع من المملكة النفطية الوهابية والولايات المتحدة الأمريكية على طريق الأستسلام ، وشطب ثابت المقاومة من أبجديات السياسة ، فى مجابهة الصراع العربى الصهيونى .. ولما وصلنا لهذه النقطة ، قام الرئيس العربى الى مكتبه وناولنى وثيقة

وقال لى ، يا أبو هشام أريدك أن تطلع على هذه الوثيقة ، وهى أصلية ، وقد حصلنا عليها من مصدرها الأصلي في قصر الملك فيصل .. ولما طلبت منه صورة قال لى : يمكنك أن تنسخها فقط الآن على الأقل ، وقمت بنسخها ، ولعلم الإخوة أعضاء المنتدى (منتدى الفكر العربي علي شبكة المعلومات الدولية)، فهى تطابق نص الوثيقة المنشورة فى هذا المكان .. وقد راجعت النص الموجود لدى ، بما هو منشور أعلاه ، فوجدتهما متطابقين .

أردت بهذا التعليق أن أؤكد رؤية مفادها أن عدوان ١٩٦٧ كان مؤامرة مدبرة، وشارك فيها للأسف بعض القادة العرب ، وقد يكون هناك بعد ما زال خفياً عنا مما ستكشفه الأيام القادمة .

رحم الله عبد الناصر العظيم كان وسوف يظل ، البعبع لأعداء العروبة والوحدة .. ولا يصح إلا الصحيح ، وإن طال الزمن " .

(انتهى تعليق السيد سامى شرف على الوثيقة)

نضيف الى ذلك .. أنه فى أكتوبر ١٩٨١ وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى البيت الأبيض الأمريكى ، فإن الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان صرخ قائلاً " إن الولايات المتحدة لن تسمح بأن تخرج المملكة العربية السعودية من المعسكر الغربى .. إن على واشنطن منذ اليوم تحديد النظام الذى يجب أن يكون فى هذا البلد وأية حكومة يجب أن تحكمه " (!!)

وفى مذكرة كتبها السيد سامى شرف ، بتاريخ ٣ يونيو ١٩٧٠ ، ورفعها للرئيس جمال عبد الناصر ، جاء فيها " لقد تقابل على أمين أمس فى روما مع أحد المصريين المقيمين فى ليبيا وقال له إن الوضع فى مصر سينتهى آخر سنة ٧٠ " (!!) .. لقد كان على أمين هارباً من مصر بعد اتهام أخيه مصطفى أمين فى قضية تجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الشبهات تحوم حول على ، لذلك ظل هارباً فى الخارج ، ولم يعد الى مصر إلا فى عهد أنور السادات .

بصفة عامة ، فأياً كان حجم الأطراف الضالعين فى تلك المؤامرة / الصفقة التاريخية الفارقة ، ومهما كانت وتائر الغل والحقد التى تأكل أكبادهم ، ومهما أبدوا من استعدادات أو قدموا من مقترحات ، فإن أمريكا لم تسمح لأياً منهم بأن يتصرف إلا وفقاً لما قررته وخططت له ليخدم مصالحها أولاً .

وقد تفسر تلك المعلومات الموثقة وغيرها كثير ، ما أعلنه جمال عبد الناصر فى خطابه الى الأمة العربية مساء يوم التاسع من يونيو عام ١٩٦٧ " خطاب التنحى " من أننا كنا نتوقع أن يأتينا العدوان من الشرق (فلسطين المحتلة " فإذا به يأتينا من الغرب (ليبيا) .. ونضيف نحن ، ومن الجنوب (السعودية) (!!)

عدوان كهذا (١٩٥٦) إذا نجح من وجهة النظر الأمريكية فى استعادة القناة ، وإعادة احتلال مصر ، والقضاء على عبد الناصر .. ولم تتلوث فيه - فى العلن - يد أمريكا .. إذا حدث ذلك فسوف تحصد أمريكا كل نتائجه رضاءً وتسليماً من بريطانيا وفرنساً ، أو بإجبارهما على ذلك الرضا ، حيث أن تلك النتائج تخدم استراتيجيتها العليا فى المنطقة بكل ما تمثله .. مباشرة ومجاناً .

لقد كانت أمريكا أول من قاد الأحداث ودفعها الى حلبة الصدام ، حين كانت أول من سحبت موافقتها على تمويل السد بعد أن سبق ووافقت على تمويله ، وتبعتها بريطانيا بعد ذلك وفعلت مثلها ، بعد أن رفض عبد الناصر بل وقاوم الإنضمام الى " حلف بغداد " الذى كانت أمريكا تعده ليكون قاعدة الثبات والتمركز والإنطلاق لها فى الشرق كله ، وفى المنطقة العربية بشكل خاص .
كما كانت أمريكا ثانى من تبنى القرار الرسمى الذى أصدره مجلس الوزراء البريطانى والذى ينص على " لابد أن نجبر عبد الناصر على أن يتقيأ القناة التى ابتلعها " فى إشارة الى ضرورة أن يجبر على التخلى عن القناة التى أممها ، ثم طورت أمريكا القرار أو أوضحته ، حين تبنت مقولة " لابد من استعادة القناة من مصر ومن عبد الناصر بالقوة ، وإذا تعذر ذلك ، فليكن بالإقتصاد والسياسة " .. ومن ثم كانت أول من طالب بتدويل قناة السويس ، وأول من حرك " جمعية المنتفعين " المكونة من ٢٤ من الدول التى تستخدم القناة ، فى اتجاه التحرش بمصر والإصطدام بها.. المهم بالنسبة لها هو استعادة القناة ، ومعروف أنه حين تفشل السياسة تحضر القوة ، والعكس صحيح ..

يضاف الى ذلك أن علاقات التعامل والتآمر والتخطيط التكتيكى على الأقل ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، بين أمريكا من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى .. ترتكز على قاعدة ثابتة يقر بها جميع الأطراف ، هى أن أمريكا بعد الحرب ، وبالدور الذى أدته فيها ، خصوصاً ما صب منه فى صالح هاتين الدولتين تحديداً ، الى

جانب " تبرعها " بمشروع " مارشال " لإعادة إعمار ما دمرته الحرب فى أوربا ، والذى كانت كلفته يومها خمسة مليارات من الدولارات ، وقد حظيت هاتان الدولتان - أيضاً - منه بالنصيب الأكبر ، فإن كل ذلك يمنحها (أمريكا) دون جدال موقع " ولى الأمر " ، ولم تنس أى من الدولتين ذلك .. ولا هى سمحت لأى منهما بنسيانه .

أما إذا فشل العدوان .. فسوف تحصد أمريكا أيضاً نتائجه وتحولها إيجاباً لصالحها . إذ سوف تظهر الدولتان - فى حال الفشل - أمام العالم بأنهما ما زالتا تنتهجان نهج حل المشاكل بالقوة ، وهو نهج استعمارى كرهه العالم وعانى منه كثيراً ، ومن ثم لابد أن يتغير .. كما أن الدولتان سوف تحصدان - نتيجة العدوان - عداء وكره الشعب العربى كله ، وهو المحب والمتعاطف مع مصر وعبد الناصر ، والمستعد للمشاركة الفعلية فى التصدى للعدوان حال حدوثه (وهو ما قد حدث فعلاً) .. وسوف تظهر أمريكا أمام " أصحاب الكنز " وخاصة السلطة الجديدة فى مصر ، بمظهر الصديق الذى يرفض العدوان ويسعى الى منعه (وهو بالفعل الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية إعلامياً) .. ومن ثم يكون ذلك تمهيداً مثالياً لخلع هاتين الدولتين من منطقة الكنز وإخراجهما منها نهائياً ، والإنفراد به ، وهو ما قد تحقق تماماً ، وإن احتاج الى زمن أطول ، لكن هذا الزمن قد قصر للغاية بعد الرحيل المفاجىء لعبد الناصر .

بريطانيا .. كانت قد بدأت الخروج من المنطقة يوم أن وقعت عام ١٩٥٤ على اتفاقية الجلاء عن مصر ، والتى بمقتضاها فقدت أكبر قواعدها الحربية الإستراتيجية فى العالم ، وهى قاعدة قناة السويس .. حيث أدركت أن تكلفة الإحتفاظ بتلك القاعدة بعد تغير السلطة فى مصر ، وبروز التوجه المناوىء للإستعمار لدى عبد الناصر ورفاقه الثوار ، والنشاط المتزايد للمجموعات الفدائية ضد القوات البريطانية وضد منشآت القاعدة ، سواء العسكرية منها أو المدنية ، وأن تلك العمليات تتم بتخطيط وتسليح وتدريب من السلطة الجديدة ..

(أعلن سلوين لويد وزير الدولة البريطانى ، أنه خلال الفترة من أول يناير حتى ١١ فبراير عام ١٩٥٣ نفذ الفدائيون ٢١٦ هجوماً على القاعدة ، تكبدت فيها القوات البريطانية ١٤ قتيلاً و ٣١ جريحاً معظمهم حالاتهم حرجة .. وأضاف : إن أمثال هذه الحوادث تجعل من الصعب الوصول الى اتفاقية مشرفة)

.. أدركت بريطانيا أن تكلفة الإحتفاظ بالقاعدة تتزايد كل يوم ، وسوف تكون باهظة ، خاصة أنها تواجه فى مصر الآن سلطة لم تواجهها طيلة سنوات احتلالها لمصر التى كانت قد بدأت قبل ذلك باثنين وسبعين سنة . فكان لابد من الرحيل .. ويعوض ذلك - من وجهة نظرها - الإحتفاظ بقناة السويس ، وبالشركة التى تديرها ، وبالأرباح التى تدرها .. ولم يدر بخلد بريطانيا مطلقاً - نتيجة الخطة الخداعية المحكمة التى وضعتها القيادة الثورية فى مصر للتمويه والتعمية على كل المتربصين بالقناة خاصة بريطانيا وفرنسا - أن مصر تفكر - مجرد تفكير - فى تأميم القناة . وقد عبر أنطونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى ، عن هذا بوضوح فى مذكراته حين كتب : " ولم تظهر الإدارة الجديدة فى مصر أياً من العلائم التى توحى بوجود تلك المطامح التوسعية (!) التى ظهرت فيما بعد . لهذا ظهر لنا اتفاق الجلاء بعد وزن ما فيه من مزايا وعيوب ، نافعاً وجديراً بتجربتنا " ..

وما أن حدث التأميم ، إذا بإيدن نفسه الذى كان قد وقع على إتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، والتى تنص المادة الثامنة منها على أن " قناة السويس البحرية هى جزء لا يتجزأ من مصر " .. إذا بنفس الرجل يقول فى بيان أذاعه فى الثامن من أغسطس ١٩٥٦ " إن عبد الناصر قد اغتصب القناة " ، كما سارع " هيو جيتسكيل " زعيم حزب الأحرار البريطانى بوصف عبد الناصر بأنه " هتلر النيل " ، بعد أن كان من الداعين قبل التأميم الى محاولة احتوائه وترويضه . وكانت هذه التصريحات وغيرها ، مثار تهكم وسخرية من الرأى العام إن خارج بريطانيا أو داخلها .. وقد طاردت هذه السخرية أنطونى إيدن تحديداً طوال حياته بعد ذلك ، ونالت منه باعتباره كان

الذى يقود السياسة الرسمية البريطانية ، وقد تمكن عبد الناصر من أن " يخدعه " .. هذا هو إيدن الذى جمع رؤساء الأركان للقوات المسلحة للمملكة المتحدة صباح يوم ٢٧ يوليو ، أى باح اليوم التالى ليوم إعلان قرار التأميم .. جمعهم ليبحث معهم خطة إستعادة القناة من مصر بالقوة . ووضعت خطة لغزو مصر بإسم " العملية ٧٠٠ " التى تم تطويرها بمشاركة فرنسا واسرائيل ورعاية أمريكا الى الخطة " هاميلكار " التى تم تطويرها الى الخطة " موسكتير " التى تم تطويرها الى معاهدة " سيفر " .

بصفة عامة وبشكل واضح .. فقد تحدث سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى مع عبد الناصر خلال محادثاتهما فى مارس ١٩٥٦عن أهمية البترول العربى بالنسبة لبريطانيا ، وأن قناة السويس هى الشريان الذى يصل من خلاله البترول الى بريطانيا ، وأن على مصر أن تدرك أهمية القناة باعتبارها أهم العناصر فى استراتيجية البترول (**يقول تشرشل فى مذكراته عن وقائع الحرب العالمية الثانية وأهداف أطرافها " ولو استطاع الألمان التمكن من سوريا ، لأضحت مصر وقناة السويس ومعامل تكرير الزيت فى عبادان (إيران) ، واقعة تحت خطر التهديد المباشر ... وستكون طرق مواصلاتنا البرية بين فلسطين والعراق معرضة للخطر أيضاً ، وربما تثير هذه التغيرات قلاقل فى مصر ، كما أن هذا سيعتبر ضربة قاصمة لسمعتنا فى تركيا وسائر دول الشرق الأوسط ... وكان لديهم فى ذلك الوقت بكل تأكيد ، قوات تنتقل عن طريق الجو وتمهد لهم وسائل الإستيلاء على سوريا والعراق وإيران ، بكل ما تملكه من آبار البترول الغنية "**) . إلا أن لويد - غطرسة - لم يفهم رد عبد الناصر حين قال له " إذا كانت القناة جزءاً من استراتيجية البترول ، ولها نفس أهمية منابعه ، فلماذا لا يكون لمصر نصيب من دخل القناة ، كما أن لأصحاب منابع البترول نصيب فى قيمة بترولهم ؟ " .

(فى عام ١٩٥٦ كان يمر من القناة الى أوربا سنوياً ٦٧ مليون طن من البترول ، منها ٢٠,٥ مليون طن تتجه الى بريطانيا تشكل ٧٢ % من استهلاكها من البترول ، و١٢ مليون طن تتجه الى فرنسا تشكل ٩٤ % من البترول اللازم لإستهلاكها) .

نقطة بالغة الأهمية فى سياق قصة عبد الناصر وبريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ..
يذكر الدكتور السيد فليفل فى الكتاب الذى صدر عن " مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام " بعنوان " حرب السويس بعد أربعين عاماً " وكتبه مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور رؤوف عباس .. أن عبد الناصر بمحاولاته الدؤوبة لإجلاء بريطانيا عن مصر كان " مضطراً الى الإستعانة بالقوة الأمريكية الجديدة للمساعدة فى هذا الشأن ، وهو ما خفى على البعض ، حين نظر الى إرتباطاته الأمريكية باعتبارها نوعاً من العمالة . والواقع أن ناصراً كان محدد الهدف ومدركاً لقواعد التوازنات الدولية ، ولم يزد عن استثمارها بذكاء شديد ودهاء متوقد ، فاستخدم أمريكا لإقصاء بريطانيا ، واستخدم الإتحاد السوفيتى لإقصاء أمريكا . ولكونه مدرساً للتاريخ والتكتيك فى الكلية الحربية ، فإن ذلك يشرح ويفسر علاقاته بهذه القوى ، ويجعل الغلبة فى تقييم موقفه منها جميعاً لأنتمائه الوطنى الغلاب ومشاعره العربية الأصيلة . فهذان هما محور أدائه فى علاقاته الخارجية ، الوطنية المصرية والقومية العربية . ومن ثم لم تكن علاقاته الأمريكية أو السوفيتية إلا أدوات لتعضيدهما ودعمهما وتثبيت أقدامهما " .

وفرنسا .. من الثابت أن مصر بقيادة جمال عبد الناصر ، كانت هى الداعم الرئيسى إن لم يكن الوحيد لثورة الشعب العربى فى الجزائر ضد الإستعمار الإستيطانى الفرنسى فيها ، والذى استمر لمدة مائة وإثنان وثلاثون عاماً متصلة قبل عام ١٩٦٢ .. وقد كانت الجزائر أقدم مستعمرات فرنسا فى المغرب العربى ، وقاعدة الوجود الفرنسى فى غرب البحر المتوسط ، ونقطة الإنطلاق صوب غرب أفريقيا ومستعمراتها الفرنسية فيها ، كما كانت هى المنطقة التى اعتبر الفرنسيون أنهم نفذوا فيها سياسة الفرنسة والإستيعاب الثقافى بشكل ناجح ، حتى غدت الجزائر دون أى شك ، لدى الفرنسيين هى " فرنسا وراء البحار " ..

ومع اكتشاف البترول والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة والإستراتيجية مثل اليورانيوم والكوبالت فى الجزائر ، تعمقت المصالح الفرنسية فيها ، بحيث غدت مفاهيم المواطنين لا تفرق بين الجزائر وفرنسا ، فقد غدا الإسمان كأنهما لشيء واحد . وتوحدت فرنسا مع مستعمرتها تلك ، حتى باتت كأنها تدافع عن نفسها إذ هى تدافع عن الجزائر .. وفى هذا السياق فإن الفرنسيون كانوا يعتبرون الجزائر هى " فرنسا البديلة " خاصة بعد الهزيمة النكراء لفرنسا أمام ألمانيا فى بداية الحرب العالمية الثانية ، ولم يخامر أياً من المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر أدنى شك فى أنه يقيم على أرض فرنسية خالصة ، وأن الشعب الجزائرى (صاحب الأرض) بمقتضى ذلك الفهم ، ماهو إلا مجموعات من الخدم أو " الوافدين غير المرغوب فيهم " (!!) .

ولم يكن هناك واحد من القادة السياسيين أو العسكريين الفرنسيين يعتبر الثورة الجزائرية ثورة تحرر وطنى ، وإنما كلهم اعتبروها هجوماً أو قتالاً أو " إرهاباً " موجهاً الى فرنسا فى " إقليم الجزائر الفرنسى " .. ومن المعروف أنه كان هناك عضواً فى الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) منتخباً ، يمثل " مقاطعة الجزائر " الفرنسية ، باعتبارها لا تفرق شيئاً عن مقاطعة السين أو مقاطعة مارسيلسيا أو غير ذلك من الأقاليم الفرنسية .

وكانت مصر هى الداعم الرئيسى للمقاومة الوطنية فى الجزائر التى استهدفت تقويض هذا الوضع الذى قام على سلب وطن واستلاب أهله بالنيل من لغته وتاريخه وتراثه ومعتقداته ، ومن موارده وثرواته .. وشرعت بالفعل فى إنهاء هذا الوضع بالقوة المقاومة . فقد كانت مصر تقوم بأعباء التنظيم والتدريب والتسليح للمقاتلين والفدائيين من أبناء ذلك الشعب العربى .

(كان فى طليعة هؤلاء المقاتلين الرئيس الجزائرى الأسبق هوارى بومدين ، وكان اسمه الحركى " أبو خروبة محمد ") .

إن مصر وعبد الناصر قد أعطيا لهذه الثورة زخمها ، ورفعا وتائر أدائها ، ووحدا قياداتها ، وأصلا مشروعيتها ، ووفرا لها غطاءً عربياً وتأييداً دولياً كانت الثورة فى أمس الحاجة إليه ، حتى جرى تعظيم الإنجازات الثورية .. وتلاحقت أحداثها ووقائعها عالية وضخمة ومؤثرة ، لتصل بالثائرين الى تأزيم موقف فرنسا بشكل عام ، سواء فى الجزائر " البديلة " ، أو فى داخل فرنسا نفسها .

وكانت فرنسا تعلم ذلك يقيناً . وأدت الوتائر المرتفعة لأداء المقاتلين ضد المحتلين والمستوطنين الفرنسيين ، بفرنسا الى أن تشعر بالخطر القادم عليها من أعمال المقاومة ، ومن مصر .. ومن ثم أصبح رأس مصر وجمال عبد الناصر مطلوبين لفرنسا ، بل جرى إعداد مؤامرة لإغتيال عبد الناصر ، وتم تخزين الأسلحة اللازمة لذلك فى مقر السفارة الفرنسية بالقاهرة ، وتم تدريب مجموعة عسكرية فرنسية خاصة لركوب زورق فى النيل يتحرك من أمام السفارة الى مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، ثم الإنقضاض المباغت واغتيال عبد الناصر ، لكن تم إلغاء الفكرة خوفاً من الفشل ومن التداعيات التى قد تنجم فيما لو تم التنفيذ ..

ومن ثم .. فإنه لو لم يؤمم عبد الناصر قناة السويس عام ١٩٥٦ ، لكان رأسه ورأس مصر قد ظلا مطلوبين فرنسيا حماية " للأمن القومى الفرنسى " المهدد فى الجزائر العربية (!!) .. هذا العداء الفرنسى ، كان قد برز بحدة وأصبح حقيقة على الأرض عام ١٩٥٤ ، أى قبل تأميم القناة بعامين .. وفى هذا الصدد يؤكد الدكتور السيد فليفل :

" إن تأميم القناة لم يكن السبب الفاعل (الشرط الحاكم) فى قرار فرنسا بالمشاركة فى العدوان ... إن فرنسا كانت تعانى معاناة شديدة على الصعيد الدولى من جراء تنامى حركات الرفض الوطنى الأفريقى والآسيوى لوجودها الإستعمارى ، مثلما حدث لوجودها فى فيتنام **(فرنسا كانت تحتل فيتنام قبل أمريكا .. وخرجت منها عام ١٩٥٤ بعد هزيمة ساحقة ماحقة ألحقها بها الشعب الفيتنامى . وكل فرنسى يتذكر جيداً معركة " دين بيان فو " أشهر معارك تحرير فيتنام من**

الفرنسيين) ومثلما كان يحدث لوجودها فى كل مكان وطئته من الأرض الأفريقية .
وقد تتابعت عمليات المقاومة للوجود الفرنسى مع تنامى المد الوطنى فى المستعمرات الأفريقية والآسيوية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن وقفت المستعمرات مع مبدأ تحرير فرنسا من الألمان إبان الحرب ، وبذلت فيه جنودها وإمكانياتها .. فقد كانت تتطلع الى نيل حقها فى الإستقلال والحرية ، وهو الحق الذى يعنى إنهيار الإمبراطورية الفرنسية حين تفقد مستعمراتها .

وفيما يتعلق بالشمال الأفريقى فقد شهدت بلاد المغرب العربى الخاضعة للإستعمار الفرنسى من تونس فى الشرق الى المغرب فى الغرب ، مروراً بالجزائر فى القلب وموريتانيا فى الجنوب ، ثورة هائلة ضد الإستعمار الفرنسى ، كان جزاؤها رداً فرنسياً عنيفاً ، لم تكتف القوات المسلحة الفرنسية بدورها فيه ، بل سمحت للمستوطنين بالإسهام بنصيب واف من إجراءات القمع بشكل جعل المواجهة الوطنية مع هذا الإستعمار حتمية ، ومع تراجع فرنسا فى مستعمراتها، كانت تشعر بأن إمبراطوريتها تتقلص وتأخذ طريقها نحو الإنهيار ... وقررت أن تتراجع تكتيكياً فى أماكن شتى ، وأن تتخندق إستراتيجياً فى درة مستعمراتها الجزائر ... وقد كان التأميم ينهى الدور التاريخى الفرنسى فى قناة السويس أهم شرايين الملاحة الدولية الإطلاق ... وارتبط بهذين الدافعين إدراك فرنسا الواضح لسياستى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى للحلول محل القوى الإستعمارية القديمة ... فقد سعت القوتان الى الإنتشار الإستراتيجى فى كل مكان متاح فى العالم ، وعلى حساب بريطانيا وفرنسا بالأساس . وكما كانت القوى التقدمية والوطنية بحاجة الى الإتحاد السوفيتى للتخلص من الإستعمار القديم ، والإفلات من هيمنة الإستعمار الجديد ، فإن الإتحاد السوفيتى كان بحاجة - أيضاً - الى هذه القوى لمساعدته فى تثبيت مكانته ، ومواجهة المنافسة الإستعمارية الأمريكية .

وهكذا كانت رغبة فرنسا فى اصطياد عبد الناصر ، هى الدافع الذى رأت أنه يخدم مباشرة كل دوافع الدولة الفرنسية ، بل ويحل عقد سياسييها النفسية والدولية والإقتصادية ، ويحقق مصالح (الدولة الفرنسية) فى الجزائر وبترولها ، ومواجهه المد القومى العربى والتحررى المغربى ، والثورى الجزائرى ... بضربة واحدة لرمز ذلك كله .. مصر وجمال عبد الناصر " .

والعدو الصهيونى .. كانت مبرراته جاهزة وتنتظر فقط موافقة الذين يحركونه .. فهو - يومها وحتى الآن - ليس إلا كلباً لحراسة كنز البترول من أصحابه !! .. وهى مهنة احترفتها الحركة الصهيونية العالمية منذ بداياتها الأولى . مهنة الإلتصاق بالقوة العالمية الغالبة ، والإخلاص فى خدمتها سبيلاً لتحقيق أهدافها من خلال خدمتها لأهداف من التصقت بهم . فكان أن منحتها الإمبراطورية البريطانية " وعد بلفور " الذى مثل فائدة هائلة للطرفين .. فاغتصبت الحركة الصهيونية العالمية الأرض العربية فى فلسطين ، وفى نفس الوقت - وهذا هو الأهم - أكدت بريطانيا سيطرتها على الوطن العربى بغرس كيان غريب خادم لها ، وفاصل فى داخله ..
وأيضاً فإن الكونجرس الأمريكى قد اتخذ قراراً رسمياً فى ٢٣ مارس ١٩٢٢ بإقامة " وطن قومى " لليهود فى فلسطين .. وهو قرار أقوى بما لايقارن بتصريح " بلفور " الذى لا يزيد - فى النهاية - عن كونه كلاماً قاله وزير خارجية بريطانيا يحمل وعداً ، وأياً منهم - الكلام وقائله والوعد - ليس ملزماً لأى طرف ، إذا ما قورن بقرار رسمى يصدره الكونجرس الذى هو أعلى هيئة تشريعية فى أمريكا .

كما أن فرنسا قد سارعت بتقديم دعمها لإسرائيل ، كما يورد الدكتور جمال شقرة فى كتابه " حرب السويس بعد أربعين عاماً / ١٩٥٢ - ١٩٥٦ " :
" ... وفى نفس الوقت (نوفمبر وديسمبر عام ١٩٥٥) كانت اسرائيل قد تمكنت من عقد صفقة سلاح سرية مع فرنسا لشراء ، عشرين دبابة من طراز AMX وستين دبابة من طراز (شيرمان) وأربع

وعشرين طائرة من طراز (ميستير ٤) ، فضلاً عن كمية من المدافع والمعدات الحربية الأخرى . والأهم أن اسرائيل تمكنت من توثق وتطوير علاقتها مع فرنسا ، حيث استغلت حنق الحكومة الفرنسية على عبد الناصر ، نتيجة لتأييده ودعمه لثورة الجزائر ، وأخذت الدبلوماسية الإسرائيلية تضرب على هذا الوتر الحساس ، وتذكر الفرنسيين باستمرار بأن " الديكتاتور المصرى بات عدواً لباريس وتل أبيب معاً " . ولقد كشف " موسى ديان " فى يومياته أن " بن جوريون " كان قد حسم أمره ـ قبل عودته الى رئاسة الوزارة ـ على ضرورة الهجوم على مصر ، وأنه حدد أهدافه الأساسية من وراء هذا الهجوم فيما يلى :

أولاً : ضرب قواعد الفدائيين المصريين فى سيناء .

ثانياً : الإستيلاء على مضايق إيلات (شرم الشيخ / رأس نصرانى / جزر تيران وصنافير) .

ثالثاً : الإستيلاء على قطاع غزة إذا لزم الأمر .

رابعاً : إسقاط عبد الناصر بعد كسر هيبته ... " .

المهم أن تلك الأهداف لم تكن إلا القراءة الإسرائيلية للمخطط الكامل والإستراتيجى للعدوان ، الذى وضعته أمريكا وبريطانيا وفرنسا واسرائيل .. وتحديداً لدور الأخيرة فيه .

وهنا يترى سؤال يحلو لبعض المثقفين ـ أياً كانت درجة وعيهم ـ أن يلاعبونا ويتلاعبوا به أحياناً كثيرة ، وأن يوظفوا الإجابة عليه أحياناً بحسن نية ، وفى غالب الإحيان بسوئها ..

هل استخدمت الحركة الصهيونية العالمية القوى الإمبريالية والإستعمارية فى أوربا وأمريكا لتحقيق أهدافها .. أم العكس هو الذى حدث ؟؟

ونحن نعتقد أن العكس هو الصحيح ، وهو الذى حدث .. أى أن القوى الإمبريالية والإستعمارية هى التى استخدمت الحركة الصهيونية العالمية ، وتلك هى الطبيعة المنطقية والواقعية للعلاقة التى تنشأ عادة بين التابع وبين المتبوع ، أى تابع وأى متبوع .. صحيح أنها

تقوم على قاعدة الأهداف والمصالح المشتركة بينهما ، لكن الشرط الحاكم لذلك هو تحقيق مصالح التابع (الأقوى) ، وإلا فلا معنى لتلك العلاقة .. أيضاً فإن الموجات الإستعمارية عبر التاريخ كله ، كانت دائماً تبتدع من الأشكال والآليات والسياسات والمؤامرات ما يمكنها من خلق الظروف التى تمكنها من عدوانها الإستعمارى ، خاصة إذا كان استعماراً توسعياً استيطانياً طويل المدى .. ومن هذه الأشكال تفتيت الأوطان وتقسيمها ، ومحو الشخصية التاريخية والثقافية واللغوية لتلك لأوطان المغلوبة .. ومنها أيضاً غرس الكيانات العدوانية الغريبة والفاصلة .. وتربية وتنمية الأشكال والقوى و" الدول " التابعة ..

(من أول الإجراءات العدوانية الأمريكية الفاجرة فى العراق بعد الإغارة عليه واحتلاله فى أبريل ٢٠٠٣ ، كان نهب وسرقة مواقع الآثار والمتاحف العراقية ، وتدمير ما لم تتمكن من سرقته .. إضافة الى السعى الحثيث لتقسيم العراق على أسس عرقية ومذهبية وطائفية)

وفى الحالة العربية بكل معالمها الجغرافية والبشرية والتاريخية والثقافية ، إضافة الى ثرواتها الإقتصادية الهائلة .. لم يكن هناك أجدى من غرس كيان عدوانى غريب واستيطانى وتوسعى وفاصل ، حتى يستمر ويدوم النهب الإستعمارى لتلك المنطقة . التى أدركت كل الموجات الإستعمارية التى مرت بها على مدى تاريخها ، أدركت أهميتها الفائقة والحاكمة للعالم كله ، بل وللتاريخ الإنسانى بإجماله .

والآن - غداة الحرب العالمية الثانية - وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، هى القوة الغالبة فى العالم .. فلابد أن تهرع إليها الصهيونية العالمية عارضة - من موقعها فى قلب الوطن العربى - خدماتها على القوة البازغة الجديدة .. وكان أن منحتها الإمبراطورية الأمريكية وظهيرها الإستعمارى الأوربى ، عناصر الحياة والقوة والبقاء بالإستيطان .. وقدمت لها الملبس والمأكل ، والسلاح ، والتغطية والحماية . ولم يبق على الكلب سوى أن ينهش ما يؤمر بأن ينهشه .. ولا تزال تلك هى وظيفة الكيان الصهيونى الى اليوم ، بل إنها المبرر الأعلى لوجوده ، كما لا تزال تلك هى استراتيجية

الإستعمار العالمى الى اليوم والمبرر الأعلى لخططه وسياساته فى المنطقة .. إنه العدوان المشترك ، لكن بقيادة المنظومة الإستعمارية العالمية ، ولتحقيق مصلحتها أولاً ، وما يتبقى من العظام يكون للكلاب .

التآمر الرباعى

كان لابد من توثيق المؤامرة الرباعية للعدوان على مصر بمشاركة بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، تدعمهم جميعاً أمريكا ، وأن يتم تحديد دور كل طرف فى العدوان .. وبدقة . فقد كلفت اسرائيل بمناوشة القوات المصرية لسحب الجيش المصرى الى سيناء ، وخلق فراغ فى منطقة القناة تحتله القوات الأنجلو - فرنسية لعزل الجيش المصرى عن الشعب ، والقضاء عليه فى سيناء . وبالفعل .. يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ وفى ضاحية " سيفر " قرب باريس وقعت المعاهدة الآتى نصها حرفياً ، بموافقة ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن خلت من توقيعها :

(لا تنشر الى الأبد
بروتوكول سيفر
٢٤ أكتوبر ١٩٥٦

* تقوم القوات الإسرائيلية بخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس لتستغلها بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكرى ضد مصر .
* توفر القوات الجوية الفرنسية الحماية الجوية لإسرائيل ، كما توفر القوات البحرية الفرنسية الحماية البحرية للمياه الإقليمية الإسرائيلية .
* تصدر بريطانيا وفرنسا أنذاراً مشتركاً لكل من مصر واسرائيل لوقف أعمال القتال والإبتعاد عن القناة ، مع قبول مصر احتلال منطقة القناة احتلالاً مؤقتاً بواسطة القوات الأنجلو - فرنسية لحماية الملاحة البحرية فيها .
* تقوم القوات الجوية البريطانية بتدمير المطارات والطائرات والأهداف العسكرية المصرية ، وتحقق السيطرة الجوية فى سماء مصر .

* تدافع فرنسا عن موقف اسرائيل فى الأمم المتحدة ، وفى الوقت نفسه تبذل بريطانيا جهودها ، بصفة سرية وبالإتصالات الخاصة ، لمساندة اسرائيل ، دون أن تكشف علانية عن ذلك ، حتى لا يضار مركزها فى الوطن العربى .

توقيعات :

عن المملكة المتحدة	عن الجمهورية الفرنسية
باتريك دين	**كريستيان بينو**
المستشار القانونى للحكومة	**وزير خارجية فرنسا**

عن اسرائيل

دافيد بن جوريون

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

واتفق على أن يحتفظ كل طرف بنسخته ولا يظهرها أبداً .)

تلك كانت مظاهر السعار الذى أصاب المنظومة المعادية غداة إعلان عبد الناصر لقرار التأميم ، فانطلقت تبيت وتدبر لعدوان وصفه نهرو بقوله " لا أذكر عدواناً صارخاً يماثل فى بشاعته ما يحدث اليوم ضد مصر " .

لقد كان للمد القومى العربى - يذكر الدكتور السيد فليفل - دور راجح فى سياسة ناصر التحررية التى اعتبر أنها سياسة شاملة متكاملة . إذ لا يمكن تحريركامل التراب المصرى ولا الإرادة المصرية ولا الإقتصاد المصرى ، بينما ترزح البلاد العربية تحت الإحتلال الغربى، وتتواجد فى ليبيا قواعد بريطانية أمريكية ، وكذا فى الخليج ، كما تهيمن فرنسا على مقدرات بلاد المغرب العربى وتحتل أراضيه .. وبذا كانت سياسة عبد الناصر القومية لا تتجزأ عن سياسته التحررية فى مصر . وبينما كانت هذه السياسة تحقق تقدماً على حساب القوى الإستعمارية التقليدية القديمة ، بريطانيا وفرنسا ، كانت

القوى الجديدة تتسلم مراكز الهيمنة والنفوذ .. وهو ما جعل عبد الناصر أقرب ما يكون للسير على الأشواك ، فى محاولة منه للتخلص من الإستعمار القديم ، مع عدم الوقوع فى دائرة الهيمنة الجديدة حفاظاً على استقلال قراره .

وعلينا فى هذا الصدد .. أن نقرأ تلك الكلمات قبل أن نحاول معرفة اسم قائلها ، حتى لا تفسد المفاجأة ، وحتى تأخذ الصدمة مداها الذى تستحقه ، حين تبدو الهوة عميقة ومعاكسة تماماً بين الكلام الذى قيل عام ١٩٨٢ ، وبين قائله الذى نعرفه ونسمع له كلاماً مناقضاً بالإطلاق عام ٢٠٠٦ .. ونراه بالقول والفعل يلغى كلامه ويسحقه ، بل ويعتبر من يقول مثل هذا الكلام اليوم ، متخلفاً ولا يدرك " المتغيرات الجديدة " .. يقول الرجل :

" أما المصدر الثانى (للسلاح) وهو الولايات المتحدة ، فهو لا يعطى ، وإذا أعطى فبتمنع شديد ، وبكميات ونوعيات لاتغنى ولا تسمن من جوع ، وهى دائماً أقل بكثير مما تفيض به على شريكها الحقيقى الأوحد والوحيد بالمنطقة وهو إسرائيل . فكأننا من حيث وضعنا ثقتنا الكاملة فى الولايات المتحدة كشريك فى السلام ، وكمصدر للسلاح ، قد تركنا جسورنا مع شركاء آخرين ومصادر أخرى للسلاح تحترق بأيدينا أو بأيدى غيرنا .

وأثبتت الأعوام القليلة الماضية ثم أحداث الأسابيع الأخيرة أننا وضعنا الثقة فى غير محلها ، ووضعنا كل " بيضنا فى سلة واحدة وهى السلة الأمريكية ، والتاريخ يعيد نفسه ... وفى أوائل عهد ثورة يوليو ... طلبت مصر أن تشترى السلاح من الولايات المتحدة والدول الغربية ، إلا أنها ماطلت وسوفت وقترت ... وخلص قادة الثورة الى استنتاج واحد ووحيد ، وهو أن الولايات المتحدة تريد أن ترهن الإرادة المصرية ، وتجمد القدرة المصرية ، حتى تظل مصر تحت رحمة إسرائيل ، وقد كان هذا الإكتشاف بداية لمحاولات مصر أن تكسر احتكار السلاح ، والتوجه الى الكتلة الشرقية ، وكان بداية

لتدهور العلاقات بيننا وبين الغرب عموماً ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص ... بعد ثلاثين سنة تكرر السياسة الأمريكية نفسها .

ولكن يبدو أننا - يستمر سعد الدين ابراهيم - لم نعد " اكتشاف " الحقيقة المرة كاملة بعد ، وهى أن الولايات المتحدة تحاول أن ترهن الإرادة المصرية ، وأن تجمد القدرة المصرية ، وأن تضع مصر والوطن العربى تحت رحمة إسرائيل ، حتى نذعن ونستسلم فى عام ١٩٨٢ لما لم نذعن أو نستسلم له فى منتصف الخمسينات ... ونحن نعتقد بناء على معرفتنا بطبيعة النظام الأمريكى ، وطبيعة العلاقة الخاصة بينه وبين اسرائيل ، أن الولايات المتحدة لن تقوم طوعاً بالضغط على اسرائيل ، ولن تقوم طوعاً بتصحيح الإختلال الإستراتيجى بين مصر واسرائيل " .
كتب الدكتور سعد الدين إبراهيم هذا الكلام عام ١٩٨٢ ، وضمنه كتابه " مصر تراجع نفسها " الذى صدر فى أول يناير ١٩٨٣ .

وهو نفسه سعد الدين ابراهيم عالم الإجتماع المصرى ، الذى يحمل الآن الجنسية الأمريكية ، وأصبح يتحرك ويتصرف فى مصر باعتباره مواطناً أمريكياً .. وقيل أنه قام وآخرون بعمل أبحاث إجتماعية متنوعة فى مصر لحساب جهات أمريكية تهتم بهذا النوع من الدراسات ، وتطلبه ، وتدفع ثمنه .. ثم أسس " مركز إبن خلدون " للدراسات الإجتماعية .. وقيل الكثير عن هذا المركز وعن نشاطاته وعن مصادر تمويلها ، وقيل أنه يتلقى دعماً من أمريكا قدره خمسة ملايين دولار سنوياً ، وأن لمركز " بن خلدون " جعلاً ثابتاً فى أى معونة مالية أمريكية لمصر .. ووصلت وقائع ووثائق وشهود ما قيل الى ساحات المحاكم ، وحكم عليه القضاء المصرى بالسجن .. وقضى فترة فيه قبل أن يفرج عنه بضغط أمريكى - كما قيل - باعتباره مواطناً أمريكياً . (!!) .

وبمناسبة علم الإجتماع والعلماء العاملون فى مجاله ، يورد عالم الإجتماع والكاتب السيد يسن فى كتابه " الحوار الحضارى فى عصر العولمة " ما يلى حول " مشروع كاميلوت لضرب الثورة فى البلاد النامية " الذى اعتمد فى أمريكا فى النصف الأول من ستينات القرن العشرين ، والذى أسماه الكاتب " البحث الإستعمارى البغيض " :

" ولد مشروع كاميلوت أولاً فى مكتب رئيس قسم البحث والتنمية فى إدارة الجيش الأمريكى ، ثم تبناه بعد ذلك " مكتب أبحاث العمليات الخاصة " Special Operation Re-searchOffice والذى يرمز له بحروفه الأولى SORO والتابع للجامعة الأمريكية بواشنطن ، التى صممت البحث بناء على عقد مبرم بينها وبين إدارة الجيش الأمريكى ، وقد نص العقد على أن الهدف منه هو " القيام ببحوث فى مجال العلوم الإجتماعية والسلوكية ، وذلك لتدعيم المهام التى يقوم بها الجيش " .

ومشروع كاميلوت كما وصفته إحدى نشرات الجيش الأمريكى ، عبارة عن " مشروع اجتماعى أساسى عن الظروف الممهدة للصراعات الداخلية ، وأثر هذه الظروف على أية قرارات للحكومات الوطنية فيما يتعلق بالتخفيف من حدة هذه الصراعات، أو مجابهتها ، أو حلها " ... ويقرر الباحث الأمريكى جيدون سويبرج أنه ليس من قبيل التعسف استخلاص الهدف الرئيسى لهذا المشروع ، من كونه يبحث مشكلة " كيفية مجابهة الثورات الوطنية " . وذلك باعتبار أنه ينهض على افتراض أساسى مؤداه أن المعرفة المتزايدة التى يمكن تجميعها بهذا الصدد ، من شأنها أن تمكن الجيش الأمريكى من مجابهة الثورات الداخلية فى مختلف الدول التى توجد للولايات المتحدة مصالح فيها .

وقد خصص للمشروع ميزانية مقدارها ستة ملايين دولار ، على أساس القيام بدراسات مسحية ميدانية فى مختلف بلاد أمريكا

اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وبلغ عدد البلاد التى تقرر بحثها واحد وثلاثون بلداً من بينها " الجمهورية العربية المتحدة " (مصر وسوريا يوم ذاك) ... وقد عين ركس هوبر مديراً للمشروع فى ديسمبر ١٩٦٤ . وقد استطاع هو والهيئة التابعة له تجنيد عدد ضخم من العلماء الإجتماعيين ... منهم أيزنشدات وهو أكبر عالم اجتماع إسرائيلى معاصر ، لكى يعملوا فى المشروع باعتبارهم مستشارين ... حاول بعض العاملين فى المشروع التسلل الى الأوساط العلمية فى شيلى ... وذلك لتجنيد عدد من علماء الإجتماع فى شيلى للعمل فى خدمة المشروع . غير أنه تصادف وجود عالم اجتماع نرويجى تقدمي يدعى جوهان جالتونج ، الذى قام بحملة لفضح هذا المشروع وكشف الستار عن أهدافه الحقيقية ، ودعا المثقفين الشيليين الى الوقوف ضده ومنع تنفيذه . وقد تحمس للصراع ضد المشروع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الشيلى ، وكذلك مختلف العناصر اليسارية الذين قادوا حملة الهجوم على المشروع ، موجهين الإتهامات الى الباحثين الأمريكيين والى الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الإستعمارية . وقد أدت هذه الحملة الى أن يطلب السفير الأمريكى فى شيلى من حكومته إلغاء المشروع ... فأصدر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى قراراً يوم ٨ يونيو عام ١٩٦٥بإلغاء المشروع " .

ويورد " عالم الإجتماع " المصرى سعد الدين ابراهيم فى صفحة ٣١٦ من كتابه سابق الإشارة إليه واقعة هو يصفها بأنها طريفة .. وهى بالفعل كذلك ، طريفة ومضحكة ومبكية وموحية ، وتشير الى مدى السخرية التى يمكن أن تصل إليها بعض التصرفات ، أو تصرفات البعض .. يقول :

" وفى يوم افتتاح الدورة الأولى لمجلس شورى النواب ، توجه الخديوى (إسماعيل) ليلقى خطاباً - على عادة ملوك أوربا

الدستوريين ـ كان ذلك فى يوم ٢٥ نوفمبر عام ١٨٦٦ ... وذكر فى بداية حديثه أن العادة جرت فى الديمقراطيات العريقة أن يجلس النواب المؤيدين للحكومة على اليمين ، وأن يجلس الذين يعارضون الحكومة على اليسار . فمن تصادف جلوسهم على اليسار فى قاعة مجلس شورى النواب (فى حالة الخديوى إسماعيل) اندفعوا من مقاعدهم مهرولين الى الجانب الأيمن من القاعة ، وهم جميعاً يرددون " نحن عبيد أفندينا " فلم يكن أياً من هؤلاء النواب المنتخبين يرغب فى أن تلحق به شبهة " المعارضة " للحكومة من قريب أو بعيد . الكل وقتها كان يريد أن يكون مع السلطة والسلطان، حتى لو كان عبداً " .

ألحت على ـ يستطرد سعد الدين ابراهيم ـ ذكرى هذه الواقعة الطريفة عدة مرات فى السنوات الأخيرة . فبعد أكثر من مائة عام ، وبالتحديد فى سنة ١٩٧٨ حينما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات تأسيس حزب جديد برئاسته هو الحزب الوطنى ، هرول أعضاء حزب " مصر العربى الإشتراكى " ، وهو صاحب الأغلبية فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت ، لكى ينضموا الى الحزب الجديد ، أى حزب السلطة التنفيذية وكانوا يرددون " نحن رجالك ياريس " . هناك قول متواتر ـ يستمر سعد الدين ابراهيم ـ هو " أن التاريخ يعيد نفسه " . وهناك قول مضاد بأن " التاريخ لا يعيد نفسه " وإن حدث ذلك ، فإنه فى المرة الأولى يكون حقيقة ، وفى المرة الثانية يكون مسخة " .

والدكتور سعد الدين ابراهيم ومن هم مثله ، أولئك الذين نشأوا فى مصر يوماً ، وتعلموا " مجاناً " ـ بسبب ثورة يوليو ـ فى مدارسها وجامعاتها ، ثم هم يعيشون فيها الآن بجنسية وحماية أمريكية .. يعرفون بالقطع كم طفح " المسخ " على سطح حياتنا فى مصر والوطن

العربى ، وكم صار مسخاً واتساخاً علق ببدن الأمة واستقر فى ثناياه حتى تقيحت جراحها .. ويعرفون أن الإتساخ ما زال عالقاً لم يزول ، ولن يزول إلا إذا نزع من البدن انتزاعاً ، وسحق بالإقدام سحقاً كى لا تقوم له قائمة من بعد . وحكم التاريخ الأبدى وحكمته القاهرة هى أن تلفظ الأمم ـ طال الزمان أو قصر ـ ما قد علق ببدنها، أوبثقافاتها أو " باجتماعها " ، من مسخ واتساخ كى تتعافى، وكى تسترد قدرتها على المقاومة وعلى الرد .. وعلى الإنتقام .

وفهم الناس جيداً فى مصر والوطن العربى ، مما قاله سعد الدين ابراهيم عام ١٩٨٢ ومن أقواله وأفعاله بعد ذلك .. لماذا يهرول البعض الى السلطة والسلطان ، حتى لو صار عبداً أو فى أحسن الأحوال خادماً .. وفهموا كيف تمكنت أمريكا وبنجاح ، من أن " تضع مصر والوطن العربى تحت رحمة إسرائيل " كما قال هو سابقاً .. وكما لا يمكن أن يتفوه به الآن (!!) .

فى كل الأحوال .. لم تكن مصر بقيادة جمال عبد الناصر إلا الخطر الداهم الحقيقى على المنظومة الإستعمارية الإمبريالية الصهيونية العالمية فى تلك المنطقة من العالم على الأقل .. يضاف الى ذلك أن سيناء من وجهة نظر تلك المنظومة ، هى أرض إسرائيلية محتلة ، وينبغى تحريرها . بينما سيناء بالنسبة لمصر .. هى كما يقول الدكتور جمال حمدان ، وأورده الأستاذ سامى شرف فى كتابه " سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر " :

" ليست مجرد صندوق من الرمال كما يتوهم البعض ، بل هى صندوق من الذهب ـ مجازاً ـ كما هى حقيقة استراتيجية ، وهى ليست مجرد فراغ أو عازل ، بل إنها عمق جغرافى و" إنذار مبكر " يمكن أن يقرر الزمان والمكان والنصر والهزيمة .. وهى خط الدفاع الأخير عن قناة السويس والدلتا والوادى ومصر كلها ، إذا كانت فلسطين هى خط الدفاع الثانى ، وجبال طوروس الممتدة حتى

حلب هى خط الدفاع الأول .. فسيناء هى الأمن الوطنى المصرى . وحيث أن النيل يروى الوادى ، فإن الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء ، كما أنها اقتصادياً من آلاف السنين كانت منجم الذهب والمعادن الثمينة للفراعنة .. وهى الآن بئر البترول لمصر " .

هذا ما كان العدو الصهيونى ومن وراءه ، يعلمونه يقيناً .. وهو نفسه ماكانوا جميعاً متواطئون ومتعاونون ومتآمرون لحرمان مصر منه ، لذلك نقول .. إن تأميم قناة السويس وامتلاك مصر لها ، كان الذريعة التى وحدت الدول الأربع وراء هدف لو تحقق ، لشفى جراحهم جميعاً .. وهو هدف إستعادة القناة واستعادة مصر ودفع جمال عبد الناصر الى أن " يتقيأ القناة " ، أواغتياله ، أوإسقاط نظامه .

قرار التأميم :

قام ثوار منظمة " إيتا " القبرصية بقيادة الأسقف " مكاريوس " التى كانت تقاوم الإحتلال البريطانى الجاثم فوق الجزيرة الرابضة فى البحر الأبيض المتوسط قبالة مصر ، بإبلاغ عبد الناصر يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ بكل المعلومات المتعلقة بتوزيع القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بناء على طلبه .. وكان هو قد اتخذ قراره المبدئى بالتأميم يوم ٢١ يوليو وحدد موعداً لإعلانه يوم ٢٦ يوليو ، واحتفظ بالقرار النهائى حتى تصل تلك المعلومات .

وفى صباح يوم ٢٤ يوليو ألقى عبد الناصر خطاباً فى منطقة " مسطرد " الصناعية ، وهى أحد ضواحى القاهرة ، بمناسبة افتتاح خط أنابيب البترول الممتد من السويس الى معمل التكرير فى مسطرد . وقد عبر عبد الناصر فى هذا الخطاب عن مشاعر الغضب والإحتجاج التى كانت تعتمل فى ذهنه نتيجة للطريقة التى تم بها

إعلان قرار سحب عرض تمويل السد العالى .. فقد بدأ خطابه بمقدمة تناولت سياسة الثورة بصفة عامة ، وبمجرد أن عرج على موضوع سحب العرض ، قال :

" فإذا قامت فى واشنطن ضجة تعلن ، وقد تجردت من الحياء ، بل وقد تجردت من أى من المبادىء التى تقوم على أساسها علاقات الدول ، تعلن كذباً وخداعاً وتضليلاً أن الإقتصاد المصرى لا يساعد ، وأن الإقتصاد المصرى يدعو الى الشك ، فإنى أنظر إليهم وأقول موتوا بغيظكم " .

كذلك وعد عبد الناصر فى خطابه ـ كما يورد الدكتور محمد السيد سليم ـ أن يعلن رده على البيان الأمريكى يوم ٢٦ يوليو .. وعقب إلقاء الخطاب اجتمع عبد الناصر فى الساعة ١٢,٣٥ ظهر يوم ٢٤ يوليو بالمهندس محمود يونس رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول آنذاك ، والذى كان يعمل فى جمع المعلومات عن الأعمال الهندسية للشركة ، دون أن يعلم بالهدف من التكليفات التى يقوم بها، وكان معروفاً بقوة الشخصية والصلابة والحنكة . وفى هذا اللقاء أبلغه عبد الناصر أنه قرر تأميم شركة قناة السويس ، وأنه (المهندس محمود يونس) سينفذ عملية التأميم . وطلب منه إعداد خطة للعملية وتقديمها إليه فى التاسعة من صباح اليوم التالى .. كما أعطاه ملف البيانات التى جمعتها إدارة التعبئة العامة التابعة للقوات المسلحة عن شركة قناة السويس . وأعطاه أيضاً قائمة بأسماء ضباط القوات المسلحة ومرشدى البحرية التجارية الذين يمكنه الإستعانة بهم، وأعطاه كذلك نسخة من الجزء الرابع من كتاب الدكتور مصطفى الحفناوى " قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة " .. وكانت تعليمات عبد الناصر هى أن تتم العملية على أقصى درجة من السرية .

بعد نجاح الثورة مباشرة - يذكر الدكتور محمد السيد سليم - بدأ عبد الناصر فى تكليف بعض القانونيين بإعداد مشروع قانون التأميم ، فاتصل بالدكتور محمد على الغنيت من خلال الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وكلفه بإعداد مشروع قانون التأميم . ولكن الغنيت طرح بديلاً للتأميم هو إقامة دعوى قضائية على الشركة ، وفرض الحراسة عليها . ولكنه حين تبين له تصميم عبد الناصر على التأميم قام بإعداد المشروع وراجعه مع المستشار بدوى حموده والمستشار حسن نور الدين . وفى اليوم ذاته استدعى الدكتور مصطفى الحفناوى من مزرعته الخاصة برشيد ، وأخبره أنه ينوى أن يؤمم الشركة ، وكلفه بشرح قضية قناة السويس ، وإعداد مشروع تأميم الشركة .

ورغم أن الدكتور الحفناوى كان أكثر المصريين خبرة بقناة السويس، ومن أكثرهم معرفة بخبايا شركتها ، ومخالفاتها وأفعالها التى ترقى الى مرتبة الجرائم ، وأنه كان من أشد المتعصبين لإسترداد مصر للقناة ، وأنه صاحب المرجع الأم والأهم فى العالم كله فيما يخص القناة ، وهو كتابه " قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة " المكون من أربعة أجزاء كل جزء منها لا يقل عن ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير .. رغم ذلك فإنه قد خشى ما قد يترتب على التأميم من ردود أفعال الدول الإستعمارية ، وقال " أكاد أسمع أزيز الطائرات التى ستقذفنا بالقنابل " وتحدث عن خطر التدويل وسحب الموظفين الأجانب ، وطلب تأجيل التأميم لمدة ستة شهور حتى يتيسر تبسيط القضية أمام الرأى العالمى .. وقد دفعه موقفه هذا المقتنع تماماً بوجوب التأميم ، ولكنه يخشى النتائج التى ستترتب عليه ، دفعه الى أن يقدم لعبد الناصر مذكرة بنص الحديث الذى جرى بينهما بشأن التأميم ، وطلب منه وضع هذه المذكرة فى ملف القضية بمحفوظات رئاسة الجمهورية قائلاً " إن التاريخ لا يرحم ، وأخشى ما أخشاه

أن أتهم بأنى ورطت الدولة فى عمل خطير إذا وقعت الحرب وخسرناها ، وأنا بصرت وقلت كل ما عندى " .

ولا يمكن أن يحسب ذلك عيباً على هذا المواطن الشريف المحترم ، الذى أحب وطنه وقدم له كل جهده وخبرته ، وسنوات عمره كلها . حيث تبقى هناك دائماً ـ وعلى مدى التاريخ ـ مساحة ما تفصل بين رؤى واستنتاجات وأحكام المتخصص أو " الفنى " أو المفكر ، الذى يرى الدنيا كلها بمنظار تخصصه أو فكره أو ما يتصوره .. وبين إبصار الثائر الذى يرى الدنيا كلها بمنظار بصيرته التى تتمدد عادة لتغطى عرض وطول وعمق أهدافه العامة والكلية وتتوحد معها . كما أن ذلك الإبصار الشامل هو الذى يقود الثائر الى ما أبصره ، بغض النظر عما قد يأتى على جانبى مساره الثورى من تفاصيل ، التى بالرغم من أنها قد تبدو معيقة لذلك الإنطلاق الثورى ، لكنها بالقطع أقل من أن تكون شرطه الحاكم . إنما الشرط الحاكم الذى يبرر الإنطلاق الثورى ويحكمه ، هو تحقيق تلك الأهداف العامة والكلية . باعتبارها المبرر الأعلى والمعادل الوحيد لمخاطر ذلك الإنطلاق وتبعاته وثمنه .. **إن المفكر يملك فرص التأمل الهادىء والتحليل والمقارنة والإنتظار .. لكن الثائر لا يملك إلا القرار .**

وفى هذا الصدد .. يذكر الدكتور محمد السيد سليم فى كتابه " تأميم شركة قناة السويس " تحت عنوان " إختيار القيمة القصوى والتمسك بها " :

" عند التفضيل بين الأهداف والقيم المتعلقة بموقف معين ، لم يكن عبد الناصر يتردد فى اختيار القيمة القصوى . فقد كان يعتقد أن اختيار القيم الممكن تحقيقها يؤدى به الى خسارة معركة تحقيق الأهداف قبل أن تبدأ . ومن ثم ، فإن عليه أن يختار القيمة

القصوى ، وبصرف النظر عن احتمالات أو عن إمكانية تحقيقها فى المنظور القريب . وبمجرد اختيار تلك القيمة فإنه يجب التمسك بها وعدم تغييرها حتى لو ظهرت صعوبة تحقيقها فى الظروف الراهنة .

ويشير دونالدنف الى أنه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦ اجتمع عبد الناصر مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ووضع أمامهم ثلاثة مقترحات : تأميم قناة السويس بشكل كامل ، تأميم ٥٠ % من دخل القناة ، إصدار إنذار بأنه ما لم يتم تمويل بناء السد العالى فسوف تقوم مصر بتأميم القناة .. وقد تم استبعاد فكرة الإنذار على أساس أنه إذا ما تم ذلك ، فسوف يتم الرد عليه بإنذار مماثل ، والتهديد بأنه فى حالة تأميم القناة فسوف يتم استخدام القوة . أما الإقتراح الخاص بتأميم ٥٠ % من القناة فقد تم استبعاده أيضاً على أساس أن من الأفضل تأميم القناة بشكل كامل ، لأن المخاطر فى كلتا الحالتين واحدة .. وبناء عليه ، كانت القيم الممكن المفاضلة بينها بعد سحب عرض التمويل هى التمسك ببناء مشروع السد وتأجيل التنفيذ الى حين إيجاد بديل للتمويل .. أو التخلى عن المشروع .

ولم يكن من الممكن لعبد الناصر أن يتخلى عن القيمة القصوى (بناء السد) ويقبل بقيمة أقل منها . لذلك ، لم يكن من الممكن أخذاً فى الإعتبار هذه القاعدة ، أن يقبل عبد الناصر القيمة الأقل (المطالبة بنصف أرباح شركة القناة) ويتخلى عن القيمة القصوى (التأميم الكامل للشركة) ، وقد اتضحت تلك القاعدة فى مجموعة الإفتراضات التى حددها قبل اتخاذ القرار ، وهى أنه لابد لمصر أن تبنى السد ، ولا تكتفى بالمطالبة بنصف دخل الشركة .

بمجرد أن تأكد عبد الناصر أن اختيار تأميم شركة قناة السويس ، كأحد البدائل ، يتفق وتلك القواعد (اختيار القيمة القصوى) من خلال مجموعة الحسابات التى أدارها فى ذهنه عقب سحب عرض

التمويل ، اتجه الى اتخاذ قرار التأميم ... فقد كان ينوى تأميم القناة، وقد أوجد له سحب عرض التمويل الفرصة (المبرر) لكى يفعل ذلك .

معنى ذلك أن عبد الناصر لم يقم فى الواقع بحساب شامل للبدائل المتاحة فى الموقف ، ولكنه اختار البديل المحدد سلفاً فى ذهنه طبقاً لإفتراضات النموذج المعرفى لإتخاذ القرار .. ولا يعنى ذلك أن عملية اختيار البديل كانت عملية غير رشيدة . ذلك أن عبد الناصر لم يقرر نهائياً اتخاذ قرار التأميم إلا بعد أن تأكد من محدودية المخاطر التى يمكن أن تترتب عليه ، وعلى عملية تنفيذه .. وبعبارة أخرى ، فقد أجرى عبد الناصر حساباً شاملاً للإحتمالات التى يمكن أن تترتب على اتخاذ القرار ، وللوسائل المتاحة لمواجهة تلك الإحتمالات ... " .

وقد بدت المخاطر المحتمل ترتيبها على اتخاذ القرار محدودة ، ومن ثم أصبح ممكناً اتخاذه .. يقول كينيث لف : " بدا القرار مأمون العواقب الى درجة كافية ، ليس فقط بالنسبة لتأميم شركة القناة ، وفى الإنتفاع بأرباحها فى بناء السد ، ولكن للقيام بانقلاب سياسى درامى يرد الإهانة التى وجهها دالاس ووزارة الخارجية البريطانية الى عبد الناصر " .

هل توقعوا القرار ؟ ..

بكل القطع لا .. لم يتوقعوا ذلك ولو بنسبة ضئيلة لسببين :

الأول : ذلك النسق العقيدى المستقر فى العقلية الإستعمارية تجاه الشعوب فى المستعمرات ، باعتبار البشر فيها ذوى عقول قاصرة ، وعاجزة عن التعامل مع المشاكل وإبداع حلول لها .. وأن تلك الشعوب وهؤلاء البشر ، من طول القهر ، أصبحوا مصابين بأمراض ضعف وخوف وتردد مزمنة . وأصبحت عقولهم عاجزة عن الإبتكار ، وكرامتهم مقيدة ، وقدرتهم على المبادرة منعدمة .. والإقدام على تأميم قناة السويس ، فعل كبير وحدث هائل فى ضخامته وتأثيره ، وخطوة تاريخية محورية من شأنها أن تغير جذرياً كل

الخطط والإستراتيجيات للدول الإمبريالية الإستعمارية القابضة على العالم والمتطلعة الى نهب الشرق ، الذى لا يمكن نهبه بشكل مأمون ومنظم ورخيص ، إلا عن طريق قناة السويس . ومن ثم ليس متصوراً ـ من وجهة نظر تلك الدول ـ أن تفكر مصر ، ناهيك عن أن تجرؤ على الإقدام على ذلك الفعل أو على أن تخطو تلك الخطوة .

تماماً كما لم تكن أمريكا تتصور أن يتجرأ " محمد مصدق " رئيس وزراء إيران على تأميم البترول الإيرانى عام ١٩٥١ ، فلما حدث ذلك ، طار صوابها من المفاجأة وتملكها سعار غربى متوقع ومعروف ، واستطاعت بالقوة وبالعملاء ، وبرجل مخابراتها " كيرميت روزفلت " أن تعيد سيطرتها على إيران وعلى بترولها ، وأن تعتقل مصدق وتقذف به الى غياهب السجن . إن السعار الذى تملكها نتيجة المفاجأة ، منشؤه ذلك النسق العقيدى المستقر فى الذهنية الإستعمارية تجاه (عبيدها) فى المستعمرات الذين ليس لهم حق الشكوى أو التمرد أو حتى الألم .
مثل ذلك تماماً كان مستقراً فى الذهنية الإستعمارية للدول المسيطرة على قناة السويس ، وفى مقدمتها بريطانيا التى احتلت مصر لمدة إثنان وسبعون عاماً متصلة ، وكان لها فى قاعدة القناة إثنان وثمانون ألف جندي بكامل عتادهم .. وفرنسا التى باع أحد رجالها (دى لسبس) الهواء للحاكم المصرى سعيد بن محمد على ، وأخذ منه قناة السويس بل مصر كلها مقابلاً لذلك ، ومن ثم فإنها (فرنسا) تعتبر نفسها ـ من الناحية التاريخية والمعنوية ـ المالك الطبيعى للقناة .

وقد سبق أن بينا ، كيف أن أنتونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى كان أبعد ما يكون عن توقع إقدام عبد الناصر على تأميم القناة ، حين قال تعليقاً على قرار التأميم ، وتبريراً للجلاء عن مصر قبل ذلك بعامين : " ولم تظهر الإدارة الجديدة فى مصر أية من العلائم التى توحى بوجود تلك المطامع التوسعية (!) التى ظهرت فيما بعد ، لهذا

ظهر لنا إتفاق الجلاء بعد وزن ما فيه من مزايا وعيوب ، نافعاً وجديراً بتجربتنا " ..
وهاهو الفرنسى " جورج بيكو " المدير العام لشركة قناة السويس وقت التأميم يقول : " لم أتوقع انقلاب عبد الناصر ، بالعكس لقد كنت أرسم خططاً للسنوات العشر التالية ، تهدف الى إعداد القناة لزيادة حجم السفن العابرة " .. ثم يضيف واصفاً رد فعله حين سمع قرار التأميم : " أعترف أن الخبر قد أثار دهشتى ، لدرجة أننى ظننت أنه مجرد دعابة أو أن هناك سوء فهم " . كما رفض السفير الفرنسى " كوف دى مورفيل " تصديق أن هناك مجرد احتمال لتأميم القناة .

الثانى : تلك الخطط والتكتيكات والعمليات الخداعية رفيعة المستوى التى وضعها جمال عبد الناصر ورفاقه ، والتى ارتكزت على الإيحاء بأن مصر لا تبغى أكثر من أن تتسلم إدارة القناة عندما ينتهى عقد الإمتياز عام ١٩٦٨ .. وقد ساهمت تلك الخطط فى تمتين ذلك النسق العقيدى الإستعلائى لدى المنظومة المسيطرة على القناة ، والذى يرتكز على الإعتقاد بأن مصر أضعف من أن تقدم على فعل بحجم تأميم القناة .. لدرجة أن الشركة قامت قبل التأميم بستة أشهر - بسداد ديون كانت عليها للحكومة المصرية بلغت ٢٠ مليون جنيه قيمة مشتريات وديون معلقة سابقة .
ومع أن ذلك قد عُد رسالة غير مباشرة من الشركة لكسب ود الحكومة ، فإنه فى ذات الوقت اعتبر إشارة واضحة تدل على استبعاد الشركة لأية احتمالات لقيام مصر بتأميم القناة .. وبالطبع فإنها لو كانت توقعت التأميم ، لما سددت مليماً واحداً مما عليها .

هل كان قراراً مشروعاً ؟

بكل القطع نقول ويقول معنا القانون الدولى ، ويعترف الأعداء رغماً عنهم ويقرون .. نعم هو قرار شرعى ودستورى ، لا يمكن أن يناله أى عوار قانونى من أمامه ولا من خلفه .

ورغم أن تلك المشروعية مؤكدة لدى الشركة ولدى الدول القابضة على القناة .. إلا أن الشركة بعد التأميم احتجت بأن قرار التأميم ينتهك حقوق الشركة ، على أساس أنها شركة أجنبية ، وبالتالى ليس من حق مصر تأميمها . كما أن السفن البريطانية والفرنسية ، رفضت بعد إعلان قرار التأميم ، دفع رسوم المرور لهيئة قناة السويس ، وقامت بدفعها لمقر الشركة المؤممة فى لندن ، إنسجاماً مع ادعائهم بأنها ليست شركة مصرية .. فهل كانت هذه السلوكيات شرعية أو قانونية أو صحيحة ؟؟ .

الوثائق تدمغ تلك السلوكيات بالجهل والغباء والغرض ، والمغالطة والإبتزاز ، والإجتراء على الشرعية والقانون ، سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى .. إذ أن اتفاقية القسطنطينية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ تنص على أن مصر هى الدولة " صاحبة الإقليم " الذى تجرى فيه القناة ، ومن ثم فإنها صاحبة القناة ، ولم يخل بذلك كون مصر يومها كانت خاضعة للسلطنة العثمانية ، وأنه رغم هذا الوضع ، فإن الإتفاقية التى وقعت فى ونسبت الى عاصمة السلطنة ، كما كانت تركيا أحد أهم الدول الموقعة عليها ، لم تنص على أن السلطنة العثمانية هى " صاحبة الإقليم " مثلاً بل نصت على أن مصر هى صاحبة الإقليم .. وأيضاً فإن الباب العالى لم يقبل اعتماد عقود الإلتزام الممنوحة للشركة ، إلا بشرط صريح وإلزامى ، وبغيره ما كان يمكن أن يتم هذا الإعتماد ، وهو أن تكون القناة مصرية بحتة ، وأن تبقى خاضعة " لقوانين وعادات البلد " .

كما نصت المادة الثامنة من اتفاقية الجلاء الموقعة بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ على أن " قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الإقتصادية والتجارية والإستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الإتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٨ " .

وقبل ذلك .. فإن الإتفاق الموقع بين سعيد و دلسيبس يوم ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ، ينص فى المادة ١٦ منه على أنه " بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية ، فإنها تخضع لقوانين البلاد وعرفها " .

ومن ناحية أخرى .. فقد اعترفت بريطانيا نفسها بأن شركة قناة السويس العالمية للملاحة البحرية هى شركة مصرية ، وتمسكت بذلك فى دفاعها أمام محكمة الإستئناف المختلطة فى القضية المرفوعة والمعروفة بإسم (قضية الوفاء بالعملة الذهبية التى صدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠) .. فقد قررت الحكومة البريطانية فى مذكرتها التى قدمتها بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ما يلى : " إن الشركة شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص ، وأن جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ، ولا يمكن أن تكون غير ذلك ، وتسرى عليها حتماً القوانين المصرية " .

وأيضاً جاء فى المذكرة البريطانية :

" حقاً إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ، إلا أنه من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية . فهى مصرية بحكم المبادىء القانونية العامة ، وبالأخص حكم ومبادىء القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها . إنها مصرية " . وقد أبانت محكمة الإستئناف المختلط فى حكميها الصادرين فى يونيو ١٩٢٥ و١٨ يونيو ١٩٣١ فى قضيتى سندات الشركة وأسهمها .. " إن مجرد تسمية الشركة بأنها عالمية ، أو أن معنى تسميتها عالمية ، لا يسلبها جنسيتها المصرية إطلاقاً " .

هـذا مـن جانـب .. ومـن الجانـب الآخــر ، فــإن الـذى أصـدر قــرار تأميمها وأعـلنه ، هـو رئيس جمهوريـة مصر المخـول بـذلك بموجـب الـدستور والقانون .

هل بعـد هـذا ومعــه ، يمكــن أن يـوجـد ـ بخلاف المنظومـة الغربيـة الإستعمارية وشـركـة القناة التـى كانـت دولـة داخل الدولـة المصرية وأقـوى منهـا ـ من يمكـن أن يـدعى أن قــرار الـتأميم باطـل ، أو أن مصر قـد " اغتصبت " الـقنــاة ، كمـا ادعــى الإستعـمارى العتـيـد أنـتـونـى إيـدن .. أو أى استـعـمارى آخـر سابق أو لاحـق ؟؟ .

المحتـــويـــات

الكاتب :

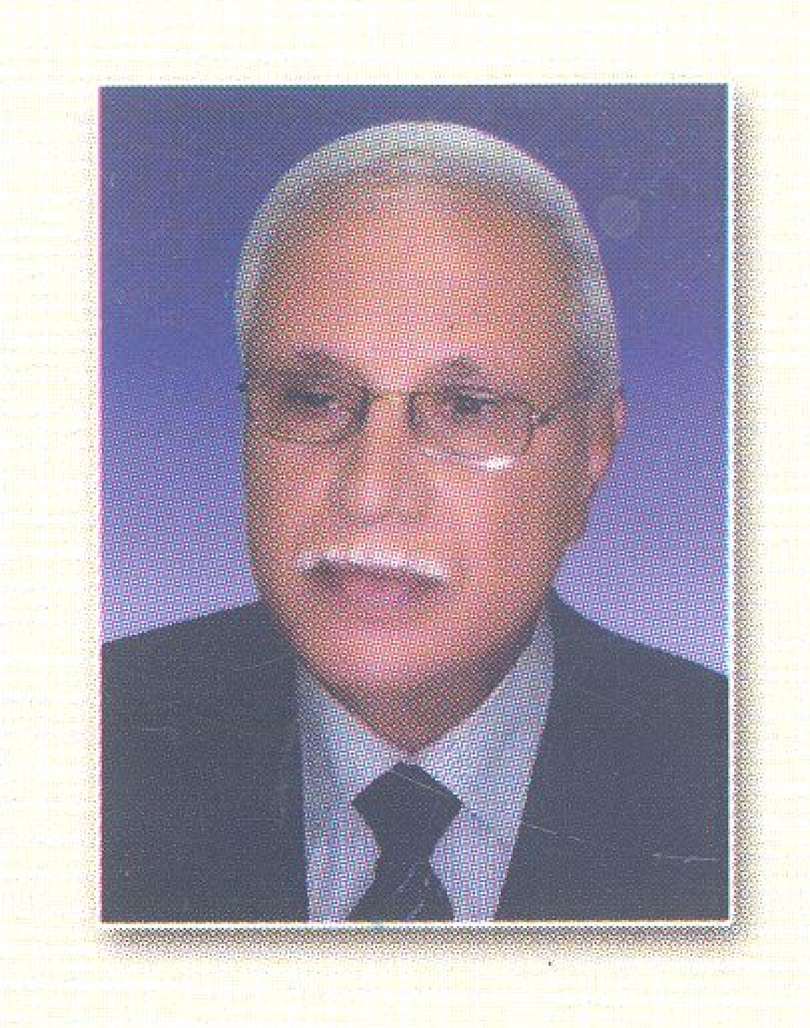
- محمد أحمد إبراهيم يوسف .
- من مواليد بلقاس محافظة الدقهلية .
- حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة الأسكندرية .
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا فى التسويق من جامعة القاهرة .
- أحد قيادات منظمة الشباب الإشتراكى العربى بمصر .
- عضو مؤسس للحزب العربى الديمقراطى الناصرى .
- عضو مؤسس للمؤتمر الناصرى العام على المستوى القومى العربى الذى صدرت عنه " الوثيقة الفكرية للناصريين " .
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
- أحد مؤسسى " وحدة الدراسات الناصرية " بالمركز العربى للصحافة والنشر والإعلام .

الكتب التى صدرت له :

- " التراجع الضعيف أم انتـقام الإرشيف " .
- " الناصرية هل تجـــــاوزها الزمن ؟ " .
- " الشرط الحاكم - المفهوم الناصرى للديمقراطية " .
- " الناصرية بين هيكل وفؤاد زكريا (طبعة ثانية لكتاب " التراجع الضعيف أم انتقام الأرشيف ") .

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/١٥٠٣٧

هذا الكتاب



الى أرواح مائة وعشرون ألف مواطن مصرى ، جلبوا بالقوة والقهر من كل أرجاء مصر ، ليحفروا بالسخرة قناة السويس .. ويستشهدوا جميعاً بسيف الجوع والعطش والإذلال ، قبل أن تتدفق مياه البحرين فى القناة ، ليتدفق بذلك الذهب قناطيراً الى جيوب المستعمرين الأفاقين والحكام الخونة المرتشين ، ويستمر تدفقه سنيناً طوالاً .. قبل أن يأتى الى التاريخ جمال عبد الناصر ، ويصك بيده وثيقة امتلاك مصر للقناة لأول مرة منذ أن حفرها هؤلاء القديسين .. واستشهدوا . والذين ما زالت عظامهم الطاهرة ترقد حتى الآن فى القاع تحت مياه القناة جليلة ومقدسة ، بعد أن ظلت منسية لأكثر من مائة عام قبل أن يؤمم جمال عبد الناصر القناة ، ويجبر الفجار الذين قتلوهم من الغرب على أن يتذكروهم ، وعلى أن ينحنوا صاغرين لشرف شهادتهم ونبل تضحياتهم .. وعلى أن ينحن

أحفادهم الذين وقف فى مقدمتهم جمال عبد ال

محمد ي